



کتابخانه

فی

۲۶

۲۶

کتاب فی
الواجب علی
الغیر

۲۶

۳

بدان

هذا کتاب
عن سید
الغیر
وایضا
بکمال
العلم

کتاب نفیس
در حل مشکلات
میرزا جان

شرح رساله ابیات
الواجب علی
التقیر
ن ک میرزا
ابراہیم

۲۶۱۶

۷۰

عنه آيات الوار

بسم الله الرحمن الرحيم

عن النبي اصرم الاحق



٢٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم ربه تعالى

قد سترنا علم ان البراهين المؤدية الى هذا
المطلب مختصرة في مسلكين ^{ههنا} اشار بقوله البراهين
الى ان المعبر عن مثل هذا المطلب من الصناعات الخمس هو
البرهان الذي يتألف من المقدمات الواجب قبولها
وكانت يقينية ويندبر في محنته العلم والازوال والليل
كما لا يخفى والحصر المستفاد هو عقل ولا حاجة الى دعوى
الاستقرار وحديث الانتقال يندفع بان الانتقال بين معتبر
في مسلك الثاني بل خارج عنه لا زمله والمراد بهذا ^{المطلب}
هو المطلب الاعلى والمقصود الاقصى وهو ان بعض ^{وجود} ^{وجود}
واجب بالذات وليس المطلب ان الواجب بالذات
وهذا ظ على من له ادنى دراية في العلم الا الهى فيعرف ان
الموضوع هو الموجود لا الواجب ايضا اذا كان المطلب هذا
فلا يخلو عن شئ لا هذه القضية ضرورية لانه اذا
كان الموضوع شيئا متصفا بالواجب لذاتى الذى
هو اقضاء الذات للوجود وكون عدمه محالا
فيكون ثبوت الوجود لهذا الموضوع بنينا لا يحتاج الى

دليل

دليل وبرهان ولو وجد جاحد ذلك فنقول هذا من
قبل القضايا التي قياسها عليها وهي القضايا التي
انما يصدق بها لاجل وسط لكن ذلك الوسط ليس
مما يرغب عن لذهن فيخرج فيه الذهن الى
طلب بل كلما خطر حدى المطلب بالبال خطر الوسط بال
بال مثل قضائنا بان الاشياء ^{ثلاث} نصف الاربعه
والقياس ^{ثلاث} الاشياء عدد قد انقسمت الاربعه
اليه والى ما يابيه وكل ما ينقسم عدد اليه والى
ما يابيه فهو نصف ذلك العدد وما ذكرناه على
مذهب الشيخ في انصاف ذات الموضوع بالوصف
العنوانى واما على ما نقل عن الفارابى فنقول اذا
كان الشئ متصفا بالوجوب بطريق الامكان فيلزم
ان يكون موجودا واجبا لا محالة لان هذا الشئ
اما واجب او ممكن او ممتنع ولا سبيل الى الثانى و
الثالث والاي يلزم الانقلاب فتعين القسم الاول
فثبت لمطال ان يقال لا مكان بمعنى التجوز العقل
والفرض فيه ما فيه ولا يتوهم ان ما ذكرناه دليل ولا

بسم الله الرحمن الرحيم
هذا القول لا ينافى مع ما تقدم ذكره
بل هو منتهى ما يمكن من التوضيح
والتبيين في هذا الموضوع
والمقصود من هذا القول
هو بيان ان الواجب بالذات
هو الموجود لا الشئ
والموضوع هو الموجود
لا الشئ ولا الواجب
لان الواجب بالذات
هو الذى لا يحتاج الى
وجود ولا يمكن ان
يكون محالا

يخفى فنع هذا التوهم فأمثل ^{والا فليس كذلك بل}
 بدله ^{حاصل الكلام هو الفرق بين التوقف و}
 اللزوم وفي الاول موقوف عليه فلا بد ان يؤخذ
 اقلا وفي الثاني لازم فلا حاجة الى الاخذ الا و
 التفرقة بين اللزوم والتوقف بين فان قلت بطلان
 الدور والتوقف في هذا المسلك ايضا ما يتوقف عليه لمط
 لان عدم كون الواجب تعالى في سلسلة الاستناد بان
 لا ينتمى الى الواجب ما ان يكون في مرتبة الدور او
 التوقف وعلى التقديرين يلزم المحذور فيؤخذ بطلان
 الشقين قلت بطلانها في هذا المسلك ليس بطلانها
 من حيث تدور او يتسلسل من حيثية اخرى ويحتمل
 الدفع بوجه آخر فأمثل كما سيرد عليك اه قيل ما
 سيرد علينا ليس الا في ابطال التمسك كما سيظهر ولو كان
 جاريا في ابطال الدور ايضا لكان لما ذكره وجه في
 الجملة انتهى افاد استاذنا المحقق خلقت ايام افادته
 ان الدور مستلزم للتسلسل وابطال ^{مستلزم} اللازم لا بطلان
 الملزوم هكذا افاد وان كان ظ لفظ كما سيرد عليك

ياتي عن ذلك لكن مثل هذه المناقشة في مثل هذا المبني
 سهل ولا يبالى في تذكر بيان استلزام الدور للتوقف على
 ما استوفينا من كلام القوم فاستمع وذلك موقوف
 على مقدمتين سادقتين احدهما ان الموقوف غير
 الموقوف عليه والاخرى ان نفس الشيء بعينه هو
 ذلك الشيء فاذا صلت هذا فاذا قلنا ان موقوف
 على ب وب موقوف على آ مثلا كان موقوفا على
 نفسه فيحكم المقدمة الاولى في يلزم ان يكون نفسا
 غير آ وبحكم المقدمة الثانية يلزم ان يكون نفسا
 موقوف على ب فيلزم ان يكون نفسا موقوفا على
 نفس نفسا والموقوف عليه لموقوف عليه فيكون نفس
 نفسا غير نفسا الشيء هو ذلك الشيء فيكون نفسا
 موقوفا على ب وهكذا الى غير النهاية وكذا في جانب
 ب فثبت ان الدور مستلزم للتعارف من التمسك في
 كل واحد من طرفيه وما ذكر بعض الفضلاء ان في
 الدور يلزم تقدم كل منهما على نفسه بمرتبتين بل
 بالمراتب الغير المتناهية لان العلة مرتبة بها نقدر

وهذا الوجه وان كان بعيدا لكن يكفي في مرتبه
 التوجيه **قال** اذ كل ممكن فله علة اه قيل اعلان
 المقدمة المذكورة انما يتم لو ثبت انه لا يجوز وجود
 ممكن ما يقتضيه مميته امر آخر من حيث هي بلا اشتراط
 وجوده بان يكون وجود الممكن من لوازم مميته امر آخر
 ولا بد من هذا الاحتمال من دليل ودعوى الضرورة
 غير مسموعة واعتراض عليه بعض الاذكياء بقوله وفيه
 نظرا اذا الضرورة حاكمة بان مفيد الوجوب يجب ان
 يكون موجودا ومنعه مكابرة لا يستحق الجواب وما
 توهم من ان لوازم المميته مقتضيات المميته من حيث
 هي بلا اشتراط وجود فهو فاسد لان معنى كون المميته
 مقتضية لشيء ليس الا انها يقتضي ذلك الشيء في كماله
 الوجودي اي ليس مخصوص وجودها يدخل في انقضاء
 به لا انه ليس للوجود واجبا بالذات لان الواجب هو ان
 يكون اصلا مدخلا فيه وعلى تقدير ان يكون المراد بالقضاء
 المميته لوازمها انقضاءها لها من حيث هي فلا شك
 ان المراد باقضاءها لها انقضاءها لا انقضاءها بها لا

هذا الوجه وان كان بعيدا لكن يكفي في مرتبه التوجيه قال اذ كل ممكن فله علة اه قيل اعلان المقدمة المذكورة انما يتم لو ثبت انه لا يجوز وجود ممكن ما يقتضيه مميته امر آخر من حيث هي بلا اشتراط وجوده بان يكون وجود الممكن من لوازم مميته امر آخر ولا بد من هذا الاحتمال من دليل ودعوى الضرورة غير مسموعة واعتراض عليه بعض الاذكياء بقوله وفيه نظرا اذا الضرورة حاكمة بان مفيد الوجوب يجب ان يكون موجودا ومنعه مكابرة لا يستحق الجواب وما توهم من ان لوازم المميته مقتضيات المميته من حيث هي بلا اشتراط وجود فهو فاسد لان معنى كون المميته مقتضية لشيء ليس الا انها يقتضي ذلك الشيء في كماله الوجودي اي ليس مخصوص وجودها يدخل في انقضاءها به لا انه ليس للوجود واجبا بالذات لان الواجب هو ان يكون اصلا مدخلا فيه وعلى تقدير ان يكون المراد بالقضاء المميته لوازمها انقضاءها لها من حيث هي فلا شك ان المراد باقضاءها لها انقضاءها لا انقضاءها بها لا

وجود تلك اللوازم في نفسها وكلامنا في الموجودات
 الخارجية فلا يرد النقض بالتوازن انتهى واعلم ان في
 هذا المقام مطلبين احدهما احتياج الممكن بعد المطالب
 احتمال الاولوية الذاتية الى ما يعطيه الوجود اي
 الى العلة الفاعلة التي كانت مفيدة لوجود المفعول
 والثاني ان مفيد الوجود يجب ان يكون موجودا و
 القوم ادعوا البدهية في كليهما وعندى ان
 المطلب الثاني اقرب بدعوى البدهية اذا كان
 لا يتصور الا من الموجود ولهذا يكون وجود الواجب
 نعم عينه لا استحالة كون المميته من حيث هي علة
 موجودة له فاذا عرفت هذا فيحتمل ان يقال مراد صاحب
 القيل انه يجوز ان يكون وجود ممكن ما يقتضيه مميته
 امر آخر وهذا الاقضاء لا يكون بطريق الافادة بل
 بطريق آخر وعبارة الاقضاء وتقوية المنع باقضاء
 المميته للوازمها تقوى ذلك وما قلنا في توجيه
 عبارة على تقدير بعده جاز لا دفع المحذور الذي فيه
 مما ذكرناه وفيما تجتئ من كلام صاحب الفصل اشارة الى

وهذا الوجه وان كان بعيدا لكن يكفي في مرتبه التوجيه قال اذ كل ممكن فله علة اه قيل اعلان المقدمة المذكورة انما يتم لو ثبت انه لا يجوز وجود ممكن ما يقتضيه مميته امر آخر من حيث هي بلا اشتراط وجوده بان يكون وجود الممكن من لوازم مميته امر آخر ولا بد من هذا الاحتمال من دليل ودعوى الضرورة غير مسموعة واعتراض عليه بعض الاذكياء بقوله وفيه نظرا اذا الضرورة حاكمة بان مفيد الوجوب يجب ان يكون موجودا ومنعه مكابرة لا يستحق الجواب وما توهم من ان لوازم المميته مقتضيات المميته من حيث هي بلا اشتراط وجود فهو فاسد لان معنى كون المميته مقتضية لشيء ليس الا انها يقتضي ذلك الشيء في كماله الوجودي اي ليس مخصوص وجودها يدخل في انقضاءها به لا انه ليس للوجود واجبا بالذات لان الواجب هو ان يكون اصلا مدخلا فيه وعلى تقدير ان يكون المراد بالقضاء المميته لوازمها انقضاءها لها من حيث هي فلا شك ان المراد باقضاءها لها انقضاءها لا انقضاءها بها لا

ابطال شقوق التردد والابراد عليه باقديجوزان يكون
 ما فوق المعاول الاخر علة مستقلة بحري مثل هنا اية
 بان يجوز يكون علة المجموع المشتمل على الدور ذلك المجموع
 المستثنى عنه واحداً وح يكون له علل مستقلة متداخلة
 كما في تقدير التما فاعرفه ولا تزول بتخصيص الذكر في بعض
 الدور والابرادات بالتب بعد ان علمت جريانه في الدور
 اية انتهى كلامه قيل ويرد على ما ذكرناه في بيان جريانه على
 تقدير الدور اية من كون علة المجموع المشتمل على الدور
 ذلك المجموع المستثنى عنه واحداً انه يلزم مع الترجيح
 بلا مرجح لكون كل من فادة علة لما عداها منها وايضا
 يكون ح علل مستقلة متداخلة بخلافه على تقدير التماثل
 وقال المعترض وانا اقول وانت خبير بان الترجيح بلا مرجح
 انما يلزم لوقال باستثناء واحد بعينه وعلية البقا
 وليس مقصود المص هذا بل غرضه ان علة المجموع المشتمل على
 الدور هو ذلك المجموع المستثنى عنه واحداً اي واحد
 كان اي كل واحد استثنى يكون الباقي علة مثل المجموع
 المشتمل على الدور اذا فرض انه خمسة يكون كل واحد من

الاربعة الحاصلة فيه المتداخلة اجزاء بعضها في
 بعض علة مستقلة له وبهذا اندفع ما ذكره من انه
 لا يكون ح علة مستقلة متداخلة والمراد بتداخل
 العلل اشتراك بعضها مع بعض في الاجزاء انتهى و
 يمكن ان يقال يلزم استثناء الواحد بعينه ويلزم
 الترجيح بلا مرجح لان غير المعين لا يمكن ان يوجد معينا
 كما قرره في مقامه وعدم التقيين في نظرها وعقلنا
 وامامهم في نفس الامر فيلزم تحقق هذا المعنى الذي
 مفاده من قبل الفرد المنتشر في من واحد معين بل
 ملاحظتنا يمكن ان يكون غير المعين فاذا تحقق في
 من واحد معين فيلزم الترجيح بلا مرجح كما ذكر ويمكن
 توجيه كلامه بوجه وهو ان يقال مراده ان المجموع المستثنى
 عنه ذلك الواحد علة والمستثنى عنه هذا الواحد
 علة وهكذا ولكن عليه شئ وهو ان لكل معاول لابد
 من مؤثر قريب موجد يوجد بلا واسطة ولا يكون له
 شريك في هذه المرتبة وكلام القوم دال على ذلك المحقق
 اشار الى ذلك فيما سيجي في آخر الدليل الاول فاذا

كان كذلك فنقول في صورة الدور وهي ان يكون آ
 موقوفا على ب وب موقوفا على آ مثلا اما ان يكون
 علة قريبة مستقلة يوجد لكل بلا واسطة او يكون
 ب وعلى آي تقدير يقول يلزم الترجيح بلا مرجح كما
 يخفى ولا يمكن ان يقال كل واحد منهما يتوقف لهذا
 لما بينا سابقا انه لا يمكن ان يكون في هذه المرتبة
 شريك للعلة فاما ان يكون آ ك او ب على منع الجمع
 فيلزم ما ذكرناه ونقول من الراس اما ان يكون مراده
 المجموع المستثنى عنه واحداى هذا المعين لا غير
 من افراده فيلزم ما ذكرناه اولا وان كان المراد الحضور
 صيات والافراد كما ذكرناه في مرتبة توجب كلا
 يلزم ما ذكرناه فانيا وفوق هذا كلام اخر يظهر بالكل
 واعلم ان التداخل محال في العلة المستقلة في مرتبة
 التي لا يكون على نحو يلزم ابطاله من كلامنا بل هو محال
 آخر ولا نزاع فيه ولا يلزم تداخل العلة القريبة
 المستقلة التي يوجد كل واحد منها العلول بلا واسطة
 فانهم وما ذكرناه في تداخل العلة على تقدير الدور

وعلى تقدير صحتها لا يجرى في الدور الذي يكون مركبا
 من اثنين ويحتمل ان يقال المحقق بورد والايراد يجب
 الظاهر لا بان يكون غير مدفوع اصلا ويمكن دفع هذا
 الايراد على تقدير التسلل ايضا ويصدي لذلك بعضهم
 ويمكن اثبات تداخل العلة المستقلة في الدور وان
 كان واقعا في الاثنين ايضا لا يخفى على الله ادنى تأمل **لن**
 ضرورة ان ما يوجد جميع اجزائه فهو موجود قبل هذا وان
 كان ما نسبنا در الى قوله الا وهما نوقف فيه بالمنع **مستند**
 بانه يجوز ان يكون امر خارج شرطا لعينية جميع الاجزاء
 للشيء كما ان المعلومات الاربعة مثلا في كونها قضية
 مشروطة بتعلق الايقاع او الانزاع بالجزء الاخير منها و
 هو الوقوع او اللاحق فيكون مجموع تلك المعلومات
 عينا للقضية مشروطة بتعلق الايقاع او الانزاع
 فاذا تحقق تلك الامور الاربعة كلها ولم يتحقق
 المحكم لم يتحقق القضية مع ان جميع اجزائها موجودة
 وشيئا ما يعين في هذا الكلام اشبهه بالمعترض
 اقول لا شك لمن له ادنى مسكان الكل ليس الا جميع الاجزاء

فاذا تحقق فكيف لا يتحقق الكل والقول يجوز كون امر
 خارج شرطاً لعينته مردود وبما قرره من ان المنة
 واجزاها لا يمكن ان يكون مجعولة اي مستندة الى الغير
 ما ذكره من ان المعلومات الاربعة حاصلة و
 القضية ليست بحاصلة فهو مدفوع بان جزء القضية
 هو الوقوع او اللا وقوع بشرط تعلق الايقاع والانتزاع
 لهما بمعنى ان جزء القضية هو الوقوع على هذا النحو
 بمعنى ان تعلق الايقاع او الانتزاع شرط لكونهما جزئين
 حتى يلزم ان يكون جزءه مجعولاً لجزء القضية هو
 الوقوع او اللا وقوع وعلى هذا النحو ان يكون تلك
 المعلومات عيناً للقضية مشروطة بهذا النحو و
 ايضا على تقدير صحته لا يضرب بالمقصود اذا المراد هو
 ان كل واحد من اجزاء الشيء اذا كان موجوداً كان
 الاجزاء بحيث لا يشد عنها موجوداً ولا ريب في ان
 كل واحد من اجزاء القضية اذا كان موجوداً كانت
 اجزاها الاربعة بحيث لا يشد عنها شيء موجوداً او
 ان جميع اجزاء الشيء اذا حصل يحصل ذلك الشيء فلا

واللا وقوع على هذا
 النحو

فلا يغلو به غرض في المقام وهو ظاهر كلامه
 ويجب علينا ان نخرج البحث على وجه يعلم منه
 محل النزاع فيظهر كلامهما فنقول وبالله التوفيق
 اذا قلنا انه اذا كانت الاحاد موجودة فيجب ان
 يكون الكل موجوداً مثلاً اذا كانت احاد الاربعة
 موجودة مثلاً فيجب ان يكون كل الاربعة موجوداً
 فيمكن تقدير هذا الوجه بوجهين احدهما ان الاربعة
 موجودة بمعنى ان اربعة احاد موجودة يعني ان
 الموجودة ليس مختصراً في الواحد والاشين والثلاث
 بل الموجود ان بعة لا بمعنى ان الكل الذي يتركب
 من اربعة احاد موجود حتى يكون الموجود بالحقيقة
 خمسة فكان الواحد مركباً والباقي بسيطاً والثاني
 ان الكل موجود بمعنى انه اذا كانت الاحاد موجودة
 فيجب ان يكون المركب منها موجوداً الا ان هذا
 المركب موجود واحد بالتحقق حتى يظهر بطلانه اي
 لا يتعدده اصلاً وان كان واحداً بالتحقق بمعنى ان
 ان المركب الذي كان متعدياً موجوداً وجوذاً غير وجود

كل واحد منها والاقل من الوجهين ظاهر الحاجة
الى دليل وتبينه اسلا واما الثاني فقابل لان
يستدل او يبينه عليه بالظاهر ان مراد المص
هو الثاني لانه اثبات ممكن اخر غير كل واحد ^{حد}
حتى يطلب له علة واجزى الترديد فيها وهذا
يستقيم على ان يكون المراد ثاني الوجهين فاذا عرفت
هذا نقول المعترض في اثبات المقدمة المنوعة
لاشك لمن ادعى سكه الح ليس بشئ لان الجميع الذي
ليس الكل الا هو هو الجميع الذي كان مركبا
من الاحاد وغير كل واحد واحد وتحقيق هذا الحجج
اول بحث وانتشبه في اثباته بان معروض الاثنية
موجود غير كل واحد واحد فهو ما نقل بعض الفضلاء
عن القوم في دفع البهمة وفيه ما فيه والجميع الذي
تحقق وجوده بمعنى كل واحد واحد في هذا الواحد
وذلك الواحد وهكذا لا الذي كان مركبا منها
بل يتبادر الى الوجود ما ذكره اشار صاحب الفيل
بقوله وان كان ما يتبادر الى الوجود في هذا

في صدره

تثبت

والنقير الذي ذكره المص في آخر هذا الدليل ونسبه
الى المحقق الطوسي من يدل على ان جميع الاجزائ ليست
عين المجموع ولا يخلوا هذا عن صورة وان كان
ما ينظر قباله المناقشة لكن صاحب الفيل في مقام
المنع وايضا هذا القابل ذكر من جانب صدر المحققين
على المقعد ما ذكره صدر المحققين في دفع النقض
بالواجب والممكن ما حاصله ان ذات الاثنين في
مرتبة الملاحظة التفصيلية وهي ان يكون لهذا
الوجه كثيرا ليس ممكنا بل هو هذا الوجه اثنان ^ج
موجود بذاته وممكن موجود به واعتراض عليه انه
بان التفاوت بالاجمال والتفصيل اثنا يوجب
الاختلاف في الملاحظة لا في المحو فلا يوجب
الاختلاف في نفس الامر فهذا المجموع باي اعتبار ^{خذ}
يكون ممكنا فيتم النقص عليه ان الحجب لا يسلم ان
ذات الاثنين ممكن وبعد ما ذكر كلاما لا طائل
منه كما يستعرف هناك قال في خلاصة كلام الحجب
هو ان هذه الصنوع اثنان المركب من الواجب الممكن

والنقير

والنقير الذي ذكره المص في آخر هذا الدليل ونسبه
الى المحقق الطوسي من يدل على ان جميع الاجزائ ليست
عين المجموع ولا يخلوا هذا عن صورة وان كان
ما ينظر قباله المناقشة لكن صاحب الفيل في مقام
المنع وايضا هذا القابل ذكر من جانب صدر المحققين
على المقعد ما ذكره صدر المحققين في دفع النقض
بالواجب والممكن ما حاصله ان ذات الاثنين في
مرتبة الملاحظة التفصيلية وهي ان يكون لهذا
الوجه كثيرا ليس ممكنا بل هو هذا الوجه اثنان ^ج
موجود بذاته وممكن موجود به واعتراض عليه انه
بان التفاوت بالاجمال والتفصيل اثنا يوجب
الاختلاف في الملاحظة لا في المحو فلا يوجب
الاختلاف في نفس الامر فهذا المجموع باي اعتبار ^{خذ}
يكون ممكنا فيتم النقص عليه ان الحجب لا يسلم ان
ذات الاثنين ممكن وبعد ما ذكر كلاما لا طائل
منه كما يستعرف هناك قال في خلاصة كلام الحجب
هو ان هذه الصنوع اثنان المركب من الواجب الممكن

أما أن يعتبر المجموع من حيث يكون له وحدة اذ لا يعتبر
من هذه الحثية سوا اعتبر من حيث الكثرة اذ لو حظنا
الكثير مع قطع النظر عن عارضة فعلى الاول سلم
انه ممكن لكنه لا سلم ان علة التامة بنفسه بل علة
هذا المجموع من حيث انه كثير وعلى الثاني لا سلم انه يمكن
بل هو واجب وممكن والواجب موجود بذاته و
الممكن موجود به انتهى ففهم من هذا اعتبار الاجزاء
والاحاد على نحو لا يكون مجموعا وممكنا ففهم حسا
القول انه يمكن ان يكون الاحاد موجودة بهذا
الطريق وقول القائل ان الكل ليس الا جميع الاجزاء
مع انه فيه ما فيه بنا يضمن ما ذكره وحقيقه ويرد
عليه ما سذكره عليه وكما من كلامه مع عدم صدقه
في نفسه تناقض كلاما لا يخفى نعم ما استمر ان الكمال
ينبغي ان يكون له حافظة وقوله والقول يجوز
كون امر خارج شرطا لعينه مردود مدفع مجمل
السؤال مراده بكون الخارج شرطا لعينه جميع
الاجزاء ليس ان الخارج علة للعينه حتى لو لم يكن

الخارج لم يسلب الاجزاء فبطل ما قرره ويذكر كون
الشيء عين جميع اجزائه ونفسه مستند الى امر خارج
بل مراده بهذا ان جميع الاجزاء ليس عين الشيء
على اي وجه كان بل يمكن ان يكون مشروطا
بشرط واعتبار والمفهوم ايقه ذكر فيما سبق كل ما قويا
لهذا وهو ان جميع الاجزاء المادية والصورية لهما
اعتباران اعتبارا مطلقا ومتفردا بها لهذا الاعتبار
جزء من العلة التامة متقدم على المعلول بمرتبتين
واعتبارهما على القول المعين من الارتباط الذي
هما عليه في الخارج وهما لهذا الاعتبار عين المعلول
فان قلت لا يخلو انما ان يعتبر هذا الارتباط في
المعلول او لا وعلى الاول لا يكون ما فرض مجموع
الاجزاء مجموعا هقيق وعلى الثاني يكون عينه با
اعتبار واحد قلت لعل الارتباط شرط لعينه جميع
الاجزاء للمعلول وليس من اجزائه فلا يلزم الخلف
ولا كونه عين المعلول مطلقا انتهى واثار بقوله
وسباني ما يعين الى ما نقلناه وقوله وما ذكر

من ان المعلومات الاربعة الى آخره فعد مردود
بان ما ذكره سند احص كما لا يخفى وانظر الى السند
الاحص ليس بمبرر بل نقول يشل السند على انا
نقول ليرجى القضية هو الوقوع على هذا
التقويل تعلق الابقاع شرط لتحقيق القضية وهذا
ايضا على مذهب بعضهم لانا اذا تصورنا المحكوك
عليه وبه والشيء والوقوع مطلقا فلا شك ان
اجزاء القضية كانت معلومة لنا بالتمام وان لم
يتصور الوقوع بعنوان تعلق الابقاع وهذا يظهر
هذا يظهر باذن توجه وايضا قوله والله على تقدير صحته
لا يضر بالمقصود اذا المراد الخ ليس لشيء وذلك لان
المراد هو الوجه الثالث كما عرفت لا الوجه الاول
كما بينا واذا كان كذلك فعلى تقدير صحة ما ذكره
ليس كلام المعارض مفيد للملح لان مراد المقابلة انما
حصول الشيء الذي كان كل واحد وكل واحد
فظهر ما في قوله اما ان جميع اجزاء الشيء اذا حصلت
بحصولها لشيء فلا يتعلق به عرض في المقام وهو

فما مثل ولا يحيط ومنها بحث آخر وثبت بهذا البحث
على ما ذكره في كنههم وهوان تمام الدليل مبنى على ان يكون
للجميع وجود مغاير لوجود كل واحد وهو ممتنع بل الوجود
انما هو الاحاد المنفردة الموجودة بوجودات متعدي
لا غير والتعبير عن هذا البحث في كلامهم بعبارة ان
مختلفة والمال واحد ويمكن ان يقال ان كل واحد
كما يصدق على الواحد من افرادة يصدق على السعد
منها فاذا علمت هذا فنقول ان الموجود مضموم
كل فكل يصدق على كل واحد من الاحاد يصدق
على الكثير ولا شك ان الكثير غير الواحد والوجود
يختلف باختلاف الموضوعات والمعرضات فثبت
المطلوب وهوان يكون للجميع وجود مغاير لوجود
كل واحد فانهم وقائل فيه فان قيل شيء وفي هذا
الشيء ايضا شيء قال بغير الضلالة اجيب بدعوى
البداية في انه كما ان كل واحد من الاثنين موجود
فكذا مجموع الاثنين اي معرض الاثنينية موجود
ولا يخفى انه اعادة المقدمة الممنوعة والحصر ممتنع

بدايتها هذا كماله وفيه انه ليس عادة البحث بل المقدمة
المنوعة هي ان يكون الجميع وجود معاير لوجود كل واحد
ودعوى البداية في ابطال المنع ليس عادة للمقدمة
المنوعة وما ادعاه من البداية يرجع الى ما ذكرنا
وان يتعلق بالمقدمة النبي عليها هذا الدعوى
بحسب الظاهر وبطريق اخر هذه المقدمات اجل
من المقدمة المنوعة ويمكن ان ينبي ويثبت عليها
بهذه المقدمات كيف ويقول لا شك في وجود واحد
وفي وجود الاثنين وهذا بداهة لا ريب فيه ونقول
انما المتصف بالاثنين ليس هذا الواحد وفي ذلك
الواحد ايضا نقول هكذا فيلزم وجود معروف اخر
مشمول على هذا الواحد وذلك الواحد وهذه
المقدمات بالنسبة الى تلك المقدمة حلية ولكن ينفي
شيء وسبقنا ايماء فاقبل ثم قال واجاب صاحب
الحكايات بانه متى كان كل واحد من الموجودات ممكنا
كان وجوده من غير هو بالنظر الى ذاته معدوم
متى كان كذلك جميع الممكنات يكون بالنظر الى ذاتها

معدوما فلا يكون وجودها الا من الغير ولا نقول
ان جميع الممكنات ممكن واحد بل هي ممكنات لا يوجد
بالنظر الى ذاتها بل من الغير بحيث لو قطع النظر عنه
لا يمكن شيء منها موجودا وهذا بداهة لا شك فيه
اقول على ما ذكره لم يلزم ان يكون جميع الممكنات
علة واحدة بل علة لجميع الممكنات فلعل تلك العلة
هي اجزاء الكل ولا يلزم ان يكون الشيء علة
لنفسه ولا لعلله فان كل علة هي علة لكل واحد
من تلك الممكنات لا غير على ان ظاهر قوله فهو
بالنظر الى ذاته معدوم ثم انتهى ويحتمل ان يقال
مراد الحاكم بما ذكره انه كما ان كل واحد من
الممكنات اذا اخذ واحدا وكان له وجود فطلب
له علة وجود فاذا اخذ مع غيره وحصل الا
ثنين فطلب لهما علة وكان لهما وجود وان
ولا شك ان هذين الوجودين غير كل واحد منهما
فاذا طلب لهما علة فيرد في العلة علة هذين
الوجودين ليست علة كل واحد منهما بل يمكن ان

يكون مجموع علل الاحاد ومجموع علل الاحاد اما غير
 المعلول او جزءا او خارج عنه وعلى كل واحد من
 تلك المكنيات سقوط الترتيد نقول ما قالوا و
 قوله فان كل علة في علة لكل واحد من تلك المكنيات
 لا غير لا يجدي نفعا لان الكلام في المجموع بل يبقى
 مناقشة وهي انه لم يجوز ان يكون علة المجموع
 بالمعنى المذكور بنفسه بمعنى انه كاف في وجوده
 من غير حاجة الى امر خارج بان يكون الشيء معلولا
 على طريق توزيع الاحاد وهذا لما قلناه سندا كما
 مع جوابها وبعض كلام هذا القائل قريب بما ذكره
 المحقق في مرتبة الابرار المعبر بتوزيع عليه ما فوق
 المعلول الا غير وهو علل الآخرة بشرط تسليم كون
 الكل معلولا والكلام في هذه المرتبة هذا لا يابطال
 كون علل الاجزاء اعني ما فوق المعلول الا غير علة
 فهذا الكلام مع انه ما حوز لا يدفع هذا وان
 اورد في مرتبة اخرى بعد وضع كون الكل معلولا
 كما هو المذكور في كلام المحقق وغيره فكلام غير هذا

القائل وذكر في هذه المرتبة ونسبته الى نفسه شيئا
 لا يخفى وما ذكر هذا القائل من المنع على قول المحاكم
 فهو بالنظر في ذاته معدوم ليس لشي لان هذا العبا
 متعارفة بين القوم وليس معناها ان القوم متقف
 ذاته بل مرادهم انه ليس له وجود بالنظر في ذاته و
 ارادة هذا المعنى من هذه العبارة في متعارف
 القوم على وجه الاعتبار فيه اصلا وبعض عبارات
 المحاكم متصلا بذلك يشعر بها اشتراك وله نظائر كثيرة
 وامثال هذه المناقشة سهل وهذه المناقشة ما
 من كلام الرازي في شرحه للاشارات في النمط الخامس
 في الفصل الذي يبين فيه الحوادث الذاتي بل صرح كلامه
 كما لا يخفى على من رجع اليه والمحقق الطوسي نقل ابراه
 و اشار الى دفعه وبعد تحقيق كلامه لا يخفى دفعه
 على من رجع اليه قال في تقدير الكلام ان كل موجود
 غيره فليس معه معنى الوجود ولو ان قدرت مهية و
 تقدير النتيجة ان يرد تلك المهية عن اعتبار الوجود
 لها قبل وجودها بالذات انتهى وهذا قريب بما اشتراك

القائل

هذا الكلام لا ينافي مع ما تقدم ذكره من ان كل موجود
 له وجود مستقل عن غيره بل هو وجود مشترك
 في الوجودات فلو كان الوجود مشتركاً في الوجودات
 لكان الوجود مشتركاً في الوجودات فلو كان الوجود
 مشتركاً في الوجودات لكان الوجود مشتركاً في الوجودات
 فلو كان الوجود مشتركاً في الوجودات لكان الوجود
 مشتركاً في الوجودات فلو كان الوجود مشتركاً في الوجودات
 لكان الوجود مشتركاً في الوجودات فلو كان الوجود
 مشتركاً في الوجودات لكان الوجود مشتركاً في الوجودات

اشرفنا اليه ثم قال ثم اقول بحكم العقل الصحيح بانه اذا
 انعدم شيء من هذه الاحاد لم يتو المركب كما كان بل لم
 يتو ذاته في الخارج فيصح الحكم بانه ما لم يوجد كل من
 هذه الاحاد لم يوجد الكل فوجب نفي الكل عن الاحاد
 فوجب ان يكون للكل وجود مغاير لوجودات الاحاد
 حتى يكون لهذا الوجود متاخر عنها وهو مطلب هذا
 وفيه شيء وهو ان يقال مراده بالمركب فان كان هو
 المركب على الوجه الاول فلا يقع فيه ومنه عدم كل واحد
 من هذه الاحاد ينعدم الكل مثلاً اذا كان المركب
 اثنين فمن عدم واحد منهما لا يبقى الاثنان بل يبقى واحد
 وبسبب حديث التأخر يلزم ان يكون الوجود ان غير كل
 واحد من الوجودين وهذا لا يحدي فيقابل النافع اثبات
 وجود مغاير لوجودات الاحاد للكل وان كان المراد هو
 المركب على الوجه الثاني فيمنع اصل وجوده فيقوله اذا
 انعدم شيء من هذه الاحاد لم يتو المركب كما كان بل لم
 يتو ذاته فرع لوجوده في مرتبه ما وهذا اول البحث و
 عين المنازع فيه واذا قلنا بوجوده فلا حاجة الى

المقدمات فتأمل حوالا ثم قلنا بانه دقيق وليس المقدم
 على ما ذكره المصنف خلاصة البحث انه بناء على ما ذكره
 يلزم التزام وجود الامور الغير المشاهية في المركب
 المتناهي من الاثنين الى ما فوقه ويمكن دفعه بان في
 مرتبة الاثنين لا يلزم وجود الموجود الرابع لان مع
 الاثنين ليس جزء المركب المفروض وحديث تقوم العدد
 بالواحدات لا بالاعداد التي دونه تقوى ما ذكرناه و
 بوجه آخر يلزم تكرار الاعتبار في الجزئية فلا يلزم
 وتنقل من كلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات تحقيقا
 بعض ما سبق وما ياتي ايضا كما لا يخفى على الناظر المتفطن
 فاستمع قال واعلم ان حصول الجملة من اجزائها يكون
 على ثلاثة انواع احدها ان لا يحصل عند اجتماع اجزاء
 شيء غير الاجتماع كالغرة الحاصلة من احادها و
 الثاني ان يحصل مع الاجتماع هيئة او وضع ما سئل
 بالاجتماع كشكل البيت الحاصلة من اجتماع الجدار و
 السقف والثالث ان يحصل هناك بعد الاجتماع شيء
 آخر هو مبتداء فعل واستعداد كما لمراج الحاصل بعد

تركيب والهيئة الاسطقات والحاصل في الاول هو
شيء مع شيء وفي الثاني هو شيء مع شيء وفي الثالث
هو شيء من شيء مع شيء ولما كانت الجملة المفروضة
هي من النوع الاول حكم الشيخ عليها بان الاتحاد و
الجملة والكل شيء واحدا انتهى فاما في اطراف الكلام
ولقد اطننا الكلام وبقي بعده اشياء يظهر على من تأمل
متفكرا في اطراف المقام والتوفيق من الله وبه عظام
لا شك انه ممكن اه قال في الحاشية قيل كون كل
مركب ممكنا مستلزما لكون المركبات الممتنعة كالمركب
من الصديق ممكنا واجتادة عنه بتخصيص المركب بالوجود
واخرى بالمفقور الى الاجزاء ونحو يمنع ان شيئا من المركبات
المتنعة مفقورا الى الاجزاء بمعنى انه كلما تحقق اجزائه
ذلك المركب لا متناعى تحقق اجزائه اذا الحال اجاز ان يستلزم
الحال انتهى ذكر المعترض ان هذه الحاشية متعلقة بقوله
شك في وجود ممكن ما كالمركبات ونوجبها هو ان يقال
الجمع المحل باللام يفيد العموم فخلاصة الكلام هو انه
لا شك في امكان كل مركب ويلزم منه امكان المركبات

المتنعة وعلى هذا فكل الجوابين لا ينطبق على ما لا يخفى
لا بقوله ولا شك انه ممكن كما زعم بعض الناظرين في
الكتاب حتى يرد ان الحكم بامكان جميع الممكنات لا
يتوقف على الحكم بامكان كل مركب ولا يستلزمه
كيفية يتجه السؤال هذا كادته ويمكر ان يقال بعد
نقل هذه الحاشية من موضعها الى موضع اخر مع بقاء
بجسب اداء الاعراض والجواب على هذا التقدير ان
هذا السؤال ليس لشيء لان الاستدلال لا يتوقف على
دعوى امكان جميع المركبات حتى يلزم علينا لدفع النقض
التزام التحقيقين مع انه ليس بجيد كما سبقنا فقول ان
الكلام الذي صدر عنا للبالغة لا يتوقف اثبات المط
عليه حتى يحتاج الى تكلفات وبطريق آخر يقال لا حاجة
في اثبات المطر الى اخذ هذه المقدمة بما الحقيقة مراد
بعض الناظرين ان هذه التكاليف التزام ما لا يلزم التزام
ودعوى امكان جميع المركبات ليس بضروري لنا فلا
يراد لسؤال لانه اذا سقط هذه المقدمة فلا يخجل باستدلالنا
واشارنا في الحاشية الجديده على الشرح للجويد الى ما

ذكرنا بعد تحقيق قولهم كل مركب ممكن والتحقيق على
 ما ذكرناه ليس مراده انه كل مركب ممكن بالامكان
 الخاص بل مراده هم انه ممكن بالامكان العام المقيد
 بطرف العدم اعني ليس واجبا لشيء به يتبع موارد استعماله
 لهذه فانهم انما يستعملونها حيث يريدون بما يقضي
 الوجوب عنه وقال ايضا واي عرض يتعلق بانيات
 الامكان لذاتي لكل مركب حتى المتغيرات ليدعوا
 هذه المقدمة وقال بعض الفضلاء بعد ذكر النقض
 والتحصيلين قول قولنا كل مركب ممكن اما خارجا
 يكون الحكم فيه مقصورا على الافراد المحققة او
 حقيقة ينحصر الحكم فيها على الافراد الممكنة من الحقيقة
 والمقدرة وعلى اى تقدير لا يدخل المركب المحال
 العنوان فلا يرد نقضا على هذه الكلية ولا يحتاج
 الى تلك التعلقات انتهى ويحتمل ان يقال عليه ان ما
 ذكره نجيب لفظا على مذهب المتأخرين واما التحقيق
 مذهب المتقدمين ان الحكم في الحقيقة يكون على
 الافراد المستعنة ايها ولهذا قولنا شريك الباري محال

واجتماع الفقيين كذلك واما له يمكن ان يوجد
 حقيقة ويحتمل توجيه قولهم ان في الحقيقة يكون
 الحكم على الافراد الممكنة بان مرادهم ان الافراد التي
 يعتبره في الحقيقة يجب ان يكون افرادا ممكنة للطبيعة
 الموضوع عليها بالامكان لا بان يكون ممكنا في نفسه
 ويجوز ان يكون الشيء ممتنعاً في نفسه ويجوز صدق
 مفهوم عليه بطريق الامكان مثل الممتنع في نفسه و
 شريك الباري ويجوز ذلك واما هذه القضية
 حقيقية والقول بان الحقيقة المستعلة في العلوم
 الباحث عن احوال اعيان الموجودات هي ما يكون
 افراد موضوعها موجود في الخارج محققا او مقدر^ا
 بمضركنا ولا يكون موافقا لما ذكره الله وما يؤيدنا^{ان}
 موضوع الحكم هو الموجود مطلقا فعلى هذا الحقيقة
 المستعلة في العلوم الحكيمه يناسب ان يكون عاما ولا
 شك فيه وكثيرهم مشغولة بذلك خصوصاً الخواشي^{لشئ} المشغولة
 الى الله على الشرح الجديد للبحر^{سنة} وقد لا الله في الحاشية
 الجديد بعد نقل اعتراض المبدأ السد وهو قوله واما

رابعا فلا نكاه القضية المذكورة وهي قوله اللاشي
 الا يمكن بالامكان العام يصدق حقيقة في خير
 المنع فانهم اعتبروا في هذا القضية الحقيقية امكان
 وجود موضوعها اذ لو لا ذلك لما صدقت الكلية
 الحقيقية كما فصل في موضعه ولا شك ان افراد الاشياء
 ممتنع الوجود هذا اعتراضه ورد هذا الاعتراض بقوله
 واما الرابع فنقطة ظاهرة لان اعتبارا مكان وجود
 الموضوع ليس عاما في جميع القضايا وكيف يتوهم ذلك
 في مثل شريك الباري ممتنع والمجهول المطلق بجميع
 يعقل ممتنع الحكم عليه من جميعهم والاشياء الامكن
 الى غير ذلك من الواد التي يحكم بها على المستحيلات
 احكاما صادقة ايجابته بقرينة وهو ان يقال اذا
 كانت الافراد ممكنة الانشائي لوصف الموضوع فنحو
 صدق الموضوع عليها لا محالة وامكان ثبوت الشيء
 للشيء يستلزم امكان ثبوت الشيء المثبت له وهذا
 ينفع الافراد ويمكن فيه التزام امكان ثبوت الافراد
 ولا عار فيه لان ثبوت الافراد يمكن ان يكون بعقل منزه

الموضوع وجميع المفهومات موجودة في نفس الامم كما
 اشار اليه المص في الحاشية القديمة على التجريد ويحمل
 ان يقال المراد بالامكان لا في الافراد ولا في الصدق
 العنوان عليها كما يفهم من كلام بعضهم وانشاء اليه
 المص في حاشية التهذيب وهذا هو الذي عنده في
 الحقيقة الكلية والتحقيق في القضية الحقيقية
 على ما استقدنا من كلامهم ومعنى الحق على ما
 يحظرها بالبال يستدعي بسطا يبين انشاء الله تعالى
 في تعليقا بنا على حاشية التهذيب ويرجع الآن
 الى ما كنا فيه قبل ليس شيء من التخصيصات يجيد
 اما الاول فلا يفرق بين المركب الموجود والمعدوم
 في ذلك لان الاحتياج الى الغير مطلقا في اي وصف
 كما يقتضي ان لا يكون الذات كافية فيه ولا بنفسه
 من حيث هو قضاء تاما ضروريا وهو لا مكان له
 على ما ينبغي من القيم المعبر عنهم واما الثاني
 فلا ان الكل مطلقا مفتقرا الى اجزائه وجودا وعدما
 كما يشهد به البديهة ومنعه مكابرة والقول بجواز

لزم المحال محالاً ليس كلياً جازياً في جميع التصورات
ان يكون احد المحالين منافياً للآخر فلا يتجمل معه فضلاً
عز ان يلزم والاولى ان يقال للتركيب مطلقاً يستدعي
الامكان الذاتي وبناء في الامتناع الذاتي كما بناء
الواجب الذاتي فعلى هذا كل مركب ولو من الصدين
والنقطين يمكن بالذات وان كان متمتعاً بالغير
المعترض وانا اقول وفيه بحث مزوجه اما الاول فلان
التخصيص ليس الا لدفع نقض يرد على قولهم كل مركب يمكن
فاذا ثبت المعترض ان المركبات كلها ممكنة فلا يرد
النقض فلا يحتاج الى التخصيص وبالجملة غرضنا رفع النقض
لا تحقيق ان المركبات سواء كانت موجودة او معدومة
ممكنة لا يضربنا اذا التخصيص دفع على هذا النقد
ايتم واما الثاني فلو ان عدم اقتضاء الذات وصفاً
تاماً ضرورياً ليس عبادة عن الامكان بل عدم اقتضاءها
الوصف وعدمه هو الامكان الا ترى ان شريك
الباري لا يقتضي الوجود اقتضاء تاماً ضرورياً مع انه
ليس يمكن لا اقتضاء لعدم لذاته اقله لا يجوز ان يكون

المركبات الممتنعة اي كذلك اي يقتضي العدم لذاته
وان احتاج في الوجود الى اجزاء لا بد للمنفى هذا من قبل
فان قلت كل مركب سواء كان ممكناً او متمتعاً يحتاج
الى اجزائه وجوداً وعدماً اي ما لم يوجد ولم يعد
اجزائه لم يعد فالمركب لا يقتضي الوجود والعدم
اقتضاء تاماً ضرورياً فيكون كل مركب سواء كان
او معدوماً ممكناً قلنا هذا ان المركب ولو كان متمتعاً
محتاج في وجوده الى وجود الاجزاء لكن لا نسلم
اجتناب المركب في انعدامه الى انعدام الاجزاء او
من جملة اتحاد عدم المركب انعدامه بالمرّة وفي هذا
القول لا يقدّر عدم الجزء ولا يلزم من صحة قولنا
لو لم يكن الاجزاء معدوماً لم يكن الكل معدوماً
الا استلزام عدم الكل عدم الجزء لا الفرعية سلمنا
تقدم عدم الجزء على الكل لكن لا نسلم منافاته الا
متناع الذاتي الذي يكفي في امتناع الذاتي انشاء العدم
الى ما يستند بالذات كما يكفي في الوجوب الذاتي انشاء
الوجود الى ما يستند الى الذات على ما قرره السيد

في سائر كبرياتهم فلم لا يجوز ان يستدعي عدم الجزء الى ذات المركب
 بان يقتضي المركب لذاته عدم اجزائه لا يبق لا معنى ^{للقضاء}
 امر لا تقدمه عليه بحسب الوجود بحيث يحكم العقل
 بانه وجد لا قول فوجد الثاني فلو اقتضى ذات المركب
 عدم جزئه لزم تقدم المركب بحسب الوجود على عدم جزئه
 ويلزم منه تقدم وجود الجزء على عدمه لان وجود الجزء
 مقدم على وجود الكل لانا نقول ليس معنى اقفاء امره
 او عدم جزئه الا استحقاقه لذاته تلك عدم الوجود
 يقولون ان شريك الباري يقتضي لذاته عدمه وبين
 انهم لا يقولون يقولون برأيه مقدم بحسب وجوده على
 عدمه لا يقولون به الا الاستحقاق الذاتي واما الثالث
 فهو اننا لا نسلم ان اخذ المحالين ان كان منافيا للآخر لا
 يجامع لا رعاية الامرات جميعا محال لكن المحال يمكن
 ان يستلزم المحال وهل الكلام الا فيه واما الرابع فهو ان
 قوله التركيب مطلقا يستدعي لامكان كلامه من غير ضرورة
 لانه يستلزم ان شريك الباري ممكن لذاته مستعابا لغيره
 تعا عن ذلك علوا كبيرا وحاصل كلامه ان كل مركب ممكن لذاته

ومن جملة المركبات مركب الذي هو شريك الباري
 جلد ذكره فيكون ممكنا وهو ما لا يجوز ان يفوه به ^{قيل}
 فاقبل انتهى ما قال فقول فيما ذكره الحارث اما
 الاول فلان قوله فلان التخصيص ليس الا لدفع النقص
 اه يظهر بطلانه بان يقى مراد صاحب العقل ان دفع ^{النقص}
 بالتخصيص ليس بجيد بل الاول ان يقى ان التركيب
 مطلقا يستدعي لامكان وخلاصة بحثه ان النقص
 مندفع على ما ذكرناه لا على ما اجيب بطريق التخصيص
 ومنشاء وهم المعترض قول صاحب العقل في مرتبة ^{براد}
 على الجيب وهو انه لا فرق بين المركب الموجود والمعدوم
 المحال وليس مراده في هذه المرتبة من جانب الناظر
 ان المركبات كلها ممكنة بل مراده ان الجواب بهذا النحو
 ليس بجيد بل الاول كما يبق والمثال هذه المباحث
 لا يليق بحال من له ادنى توجه فلا تحطه واما الثاني
 فقوله فهو ان عدم اقفاء الذات وصفا اقفانا اما
 ضروريا ليس عبارة عن لامكان بل عدم اقفانا ^{الوصف}
 وعدله هو لامكان اه من تصورهم العبارة لان

فالكل ايضا يكون ممكنا لان الكل المنفرد في الاجزاء
 اذا كان جميع اجزائه ممكنا كان الكل ممكنا والقوم
 ادعوا البدهية ومنهم العلامة الحفري في حاشية
 على التقييدات شرح التجريد قال وليعلم ان تميم جميع ^{هذه}
 المطلب التي لا يوجد فيها ابطال التمسك مني على مقدمة
 بديهية وهي ان جميع الممكنات القرينة سواء كانت متناهية
 او غير متناهية في حكم واحد في مكان طريا ان الانعقاد
 عليها بالكلية ونقول في النقصين المجتمعين اذا قلنا
 بامتناعها لذات جزئيه وهو الاجتماع ممتنع بالذات
 على ان يتدلسد كما سيذكره يقول بامتناعه لغيره الذي
 هو جزئيه وهو الاجتماع وان كان هذا الجزء ممتنعا بالذات
 وقول المعترض فيما سبق ان الكل ليس لاجميع الاجزاء فاما
 تحقق فكيف لا يتحقق الكل يقوى ما ذكرناه وهذا وان
 كان فيه شيء لكن يمكن ان يقال عليه على طريق الاستدلال
 وان كان بعض الاجزاء عده لذاته ولم يكن مستندا
 الى الكل فعدم الكل ليس لذاته على انما قرنته السيد
 المحقق في الوجوب محل تأمل ويشير في هذا وفيما ذكرناه

بحث جدله بطريق المنع والنقص لكن دفعه يظهر ان
 مع سلامة الفطرة والقول بان المحال ينلزم المحال
 مطلقا يندفع بما حقق المحققون منهم المصنف في
 بعض مقايضه ان القوم فسر الشرطية اللزومية
 بما يكون الحكم فيها يصدق التالي على تقدير صدق
 المقدم لعلاقة بينهما ولهذا القيد اخرجوا الشرطية
 الاتفاقية عن التعريف وقد تقررت الحكمة ان الملازمة
 لا يقتضيها الا العلة الموجبة اما بين نفسها وبين
 معلولها او بين معلوليهما وازاد عليه في الاشارات
 تبع لما يفهم من النساء في القسم لا خيرا ان يكون لا
 المعلولين من دخل في اخر قلت شعري كيف ساغ فيه له
 انكار ذلك انتهى فاذا عرفت هذا يظهر لك بطلان قوله
 واما الثالث فهو ان الاستدلال احد المحالين ان كان متنا
 لا يجماعه لانه اذا ثبتت هذه المقدمة فهي ان يكون
 العلاقة لازمة في الاستلزام ومن البين ان العلاقة بين
 النقصين فتكرار هذا المنع بعد ثبات المقدمة المنوعة
 ليس له وجه وصح العلامة الرازي في شرحه للمطالع

بما يهدم بهن ان ما ذكره ويمكن ان يقال على قوله لكن
 المحل يمكن ان يستلزم المحال هذا ليس بحري في جميع التصورات
 كان فيه علاقة وهذا المحل ليس له علاقة الاستلزام مع
 لثانفه والا لزم اجتماع لثانفه في نفس الامر كما حقق
 شارح المطالع فان عاد ثانيا عدت ثالثا وهكذا
 فلا يبين صحة الدليل الاول وهو المظن والمقصود ان
 الثاني في صحة الدليل وهو حاصل في مثل هذا البحث
 اشار السيد الشريف قدس سرته في حاشية المطالع في جواب
 الابرار على النقض في دليل نظرية الكل ان ثبت فان جمع
 اليه ويمكن ان يقال مراد صاحب القيل الابرار على المصحب
 الالتزام والمصحب قائل بما ذكره وهو ان القول بجواز
 المحل محال ليس كليا جازيا في جميع الصور وعلى ما ذكره و
 اما الابرار الرابع فاقب لئله صورة لان قوله ان قوله
 ان التركيب مطلقا يستدعي الامكان كلام من غير روية
 يستلزم ان يكون شريك الباري ممكنا لذاته تعالى غير
 فنقول فيه ان مراد صاحب القيل ان كل مركب ممكن لذاته
 على ما افادني حاصل كلامه فكل مرتب صفا لمركبة فهو ممكن

في جواب ما ذكره من ان ما ذكره ويمكن ان يقال على قوله لكن
 المحل يمكن ان يستلزم المحال هذا ليس بحري في جميع التصورات
 كان فيه علاقة وهذا المحل ليس له علاقة الاستلزام مع
 لثانفه والا لزم اجتماع لثانفه في نفس الامر كما حقق
 شارح المطالع فان عاد ثانيا عدت ثالثا وهكذا
 فلا يبين صحة الدليل الاول وهو المظن والمقصود ان
 الثاني في صحة الدليل وهو حاصل في مثل هذا البحث
 اشار السيد الشريف قدس سرته في حاشية المطالع في جواب
 الابرار على النقض في دليل نظرية الكل ان ثبت فان جمع
 اليه ويمكن ان يقال مراد صاحب القيل الابرار على المصحب
 الالتزام والمصحب قائل بما ذكره وهو ان القول بجواز
 المحل محال ليس كليا جازيا في جميع الصور وعلى ما ذكره و
 اما الابرار الرابع فاقب لئله صورة لان قوله ان قوله
 ان التركيب مطلقا يستدعي الامكان كلام من غير روية
 يستلزم ان يكون شريك الباري ممكنا لذاته تعالى غير
 فنقول فيه ان مراد صاحب القيل ان كل مركب ممكن لذاته
 على ما افادني حاصل كلامه فكل مرتب صفا لمركبة فهو ممكن

وما ذكره ان مزجلة المركبات مركب الذي هو ممكن
 شريكا شريك الباري ان اراد ان بعض ما يتصف با
 لمركبة شريك الباري في نفس الامر ويصدق عليه
 هذا المعنى فيقول هذا باطل ولا يلزم عليه هذا وان
 اراد بعض ما يتصف بالمركبة شريكا الباري بحسب الفرض
 والتقدير وان كان في نفس الامر محالا فيقال ان
 هذا ليس باطل بل اللازم امكان الشيء الذي يجب
 الفرض شيئا للباري ولا اعتبار فيه بل جميع الممكنات
 يمكن ان يكون فردا فرضيا لشريك الباري ولا يلزم
 امكان شريك الباري في نفس الامر فافهم ولا ينبغي
 وقول هذا القائل عقيب اعتراض الرابع وهو ما لا يجوز
 ان يفوه به عاقل لا يتلوع لطافه وايضا قول صاحب
 القيل والاول بدفع بعض الابرار ومن حملها
 الابرار الاول لانه على ما ذكره يدفع النقض ولكن على
 طريق لا لزام لا على طريق التحقيق كما زعم قائل و
 اعلم ان بين الجزيرين نزاع في ان تعرض الاجتماع
 في النقضين المجتمعين متمنع لذاته ولغيره فكل امر

على قول ان لا يلزم
 ان لا يتصف في جميع الممكنات
 اصدا وهذا كلام واحد وانما
 في جواب ما ذكره من ان ما ذكره ويمكن ان يقال على قوله لكن
 المحل يمكن ان يستلزم المحال هذا ليس بحري في جميع التصورات
 كان فيه علاقة وهذا المحل ليس له علاقة الاستلزام مع
 لثانفه والا لزم اجتماع لثانفه في نفس الامر كما حقق
 شارح المطالع فان عاد ثانيا عدت ثالثا وهكذا
 فلا يبين صحة الدليل الاول وهو المظن والمقصود ان
 الثاني في صحة الدليل وهو حاصل في مثل هذا البحث
 اشار السيد الشريف قدس سرته في حاشية المطالع في جواب
 الابرار على النقض في دليل نظرية الكل ان ثبت فان جمع
 اليه ويمكن ان يقال مراد صاحب القيل الابرار على المصحب
 الالتزام والمصحب قائل بما ذكره وهو ان القول بجواز
 المحل محال ليس كليا جازيا في جميع الصور وعلى ما ذكره و
 اما الابرار الرابع فاقب لئله صورة لان قوله ان قوله
 ان التركيب مطلقا يستدعي الامكان كلام من غير روية
 يستلزم ان يكون شريك الباري ممكنا لذاته تعالى غير
 فنقول فيه ان مراد صاحب القيل ان كل مركب ممكن لذاته
 على ما افادني حاصل كلامه فكل مرتب صفا لمركبة فهو ممكن

السديهم ان التقضين المجتمعين ممتنع بجرته الذي
 هو الاجتماع لذاته وما اشار اليه ان
 التقضين المجتمعين ممتنع بذاته ولا يعتبر الاجتماع
 ح جزيل كالعشرة حيث قيل قيل انهما محض الواحد
 بدون اعتبار جزء آخر وحكاية ان نسبة الوجود
 الى التقضين تسيل في صورتها معا فاجتماع ملاحظة
 فيستدل لامتناع اليه فجاوبها بفهم مركب قدس
 منه وحاصله ان استناد الامتناع الى الاجتماع انما
 يكون اذا كان الاجتماع ملاحظا وليس هذا بل
 هو الاجتماع في الملاحظة لا ملاحظة الاجتماع واذا لا
 حفظنا التقضين ولم يلاحظ معهما شيئا آخر هذا المذكر
 مغاير لكل واحد من التقضين فاذا انبنا اليه الوجود
 وجدنا كيفية تلك النسبة وهو الامتناع مع انه لم يلاحظ
 معهما اجتماعهما فيكون التركيب الملحوظ على هذا الوجه
 ممتنعا لذاته اذ لم يعتبر معه الاجتماع لكن قال من لكن بقي
 انه يجوز ان يكون امتناع الامتناع الاجتماع اللازم
 له ولم يلاحظه معه فلا يكون ممتنعا لذاته انتهى ولنا

ولنا تحقيق وتفضيل في هذا المقام يظهر على مرله ذوق
 متفكر وذكرها حب لقليل بعد قوله والاولة ان يقال
 ان التركيب مطلقا يستدعي الامكان اه ولهذا حكموا
 بان الوجود من لوازم الوجوب لذاتي واستبان منه ان
 امتناع الجزء ولو بالذات انما يستلزم امتناع الكل بالغير
 لا بالذات وان الموقوف على المحال وان كان بالذات
 مح بالغير لا غير وان استحالة اللازم انما يستلزم استحالة
 الملزوم مطلقا سواء كانت بالذات او بالغير فقد
 امكان اللازم بالذات لا يستلزم عدم امكان الملزوم
 كذلك وايضا امكان الملزوم بالذات لا يستلزم امكان
 اللازم كذلك وذلك لان عدم الواجب بالذات لازم
 لعدم المعلوم الاول مع ان الاول ممتنع بالذات و
 الثاني ممكن وقال الله في حاشية التبريد وهو انكته
 وهما ان امكان الملزوم بدون امكان اللازم يستلزم
 امكان وجود الملزوم بدون اللازم وهو ينفي الملة
 بينهما والحمل ان امكان الملزوم انما هو بالقياس الى
 ذاته وهو يستلزم امكان اللازم بالقياس اليه عن ذات

والتحقق ان هو مجموع التقضين
 ان كان عبارة عن احد الملاحظين
 نسبة الوجود الى مجموع بطريق الامتناع
 وان لم يكن عبارة عن احد الملاحظين
 الاول لا يتفق ان لا يتفق ان لا يتفق
 في الاول شي اخر بخلافه ان مثل الذي في

الملزوم لا امكانه بالقياس الى ذاته ولا يتوهم ان هذا
قول بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعله الغير بحيث
يتوى بسببه ذاته الى الطرفين وما عندها مكانه
بالقياس الى الغير لا امكانه في ذاته بسبب لغيره شيان
ما بينهما انتهى كلامه ويمكن ان يقال ان كان الملزوم
ممكنا وتوحيها بان يقع في نفس الامر ولم يلزم منه الخ و
هو عدم الواجب بعد الذات مثلا فمن امكان الملزوم
بهذا المعنى بدون امكانه للآزم يلزم نفى الملازمة بينهما
في الواقع وهو محال وان كان الملزوم ممكنا ذاتيا
لا وتوحيها بل كان محالا بحسب نفس الامر لا ستلزامه الخ
لذاته مثل عدم الواجب وتقدّر فلا يلزم من امكان
الملزوم بهذا المعنى بدون امكانه للآزم نفى الملازمة
بينهما في الواقع الا ان يقال نفى الملازمة بينهما بحسب
الذات والمرتبة اي محال وهذا ليس بيطه حقيقة الحما
عند التأمل الصادق وقال بعض الناطرين في كلام المص
بترائي منه ان لا امكان عبارة عن استواء نسبة ذات
الممكن الى طر في الوجود والعدم وذلك الاستواء ان كان

الى الذات يكون امكانا ذاتيا واذا استند الى الغير
يكون امكانا بالغير وليس كذلك لانه لو كان ذات الممكن
مقتضيا للاستواء يلزم ان لا يرتج احد طرفيه ولو بالغير
والآلية اجتماع المتنافيين اعني التساوي والرجحان
في محل واحد وذلك بط ولو كانا مستنديين الى عليين
او بخلاف مقتضى الذات عنه هفا يفر بل الحق كما سياتي
ان الامكان عبارة عن عدم اقتضاء الذات الوجود
والعدم وهذا عدم اعني عدم اقتضاءها ان كان
مستندا الى الذات يكون مكانا بالذات وان
كان مستندا الى الغير يكون امكانا بالغير انتهى فيه ان هذا
الكلام انما يرد لو كان ذات الممكن مقتضيا للتساوي
الطرفين اعني الوجود والعدم في نفس الامر وليس كذلك
واما اذا كان ذات الممكن مقتضيا للتساوي الطرفين
بالنسبة الى ذاته لا تساويهما في الواقع فلا يلزم المحذور
لان التساوي بالنسبة الى ذات الممكن لا يكون متساويا
للرجحان بحسب الواقع بل المتساوي له هو التساوي في الواقع
ولا يقتضيه ذات الممكن حتى لا يلزم المحذور ولا زمة

معنى التساوى بحسب ذات عدم الاقضاء فلا يتخط
تحقيق المقام وقال بعض الفضلاء على قولنا التجريد
في هذا المقام وهو ان عدم المعلول يمكن لذاته ولا
اعني عدم الواجب لذاته في حاشية التجريد لشيء ذلك
ان المعلول لا قول اذا اعتبر نفسه فعدمه ممكن ولا
يستلزم عدم الواجب من هذه الحقيقة وان اعتبر من حيث
ان وجوده وواجب بالعلة فعدمه ممكن بها ومستلزم
احدهما لعدمها لكن ليس عدمه ممكن بالذات من
هذه الحقيقة حتى يلزم امكان لازم اذا يلزم من امكان
العدم نظرا الى ذاته امكان عدم المنع بالغير ابدأ
بالظارية ولا يلزم من ذلك كونه واجبا لذاته وانما يلزم
ان لو امتنع نسبة عدم اليه لذاته ما مل فيه فانه حين
دققت هذا واعترض اليه في مرتبة الجبريد من الحاشي عليه
وانا اقول في كلا الشقين بحثنا في الاول فلا نسلم
اذا اعتبر نفسه لا يستلزم عدمه عدم الواجب لانه ان
كان المراد بذلك ان العقل اذا جرد النظر الى ذاته لم
يعتبر معه غيره لم يجد فيه علامة للزوم فذلك لا يتأتى

عدم الواجب بحسب نفس الامر بل هو باق لان معنى الاستلزام
هو امتناع الانفكاك في التحقق ولا شك ان المعلول امتنع
الانفكاك عن العلة الموجبة فامكان الملزوم وامتناع
اللازم بحسب نفس الامر لا يندفع بما ذكره وان اراد
انه على هذا التقدير ليس مستلزما له في نفس الامر فلا
ينبغي بطلانه لانه معلول له والمعلول مستلزم لعلة
قطعا واما في الثاني فلا نالنا ان عدم المعلول لا يتو
لير ممكن بالذات من هذه الحقيقة وان الامتناع
بالغير لا يبقى امكان بالذات ولا يلزم الاثبتت نقلا
من امكان الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو صحيح
انتمى ويحتمل ان يقال صورة التهمة بحسب لفظ استدلال
وما ذكر بعض الفضلاء يمكن توجيهه بطريق المنع فبقابلة
المنع بالمنع خارج من القانون وايضا يقال اردنا انه
على هذا التقدير ليس مستلزما له في نفس الامر ودعوى
بطلانه على ما ذكره ليس بصحيح لانا نقول مرادنا انه من هذه
الحقيقة ليس مستلزما له في نفس الامر اي هذه الحقيقة
ليست شيئا ومستلزما لاستلزامه فالمعتبر بهذا الاستلزام

يمكن ان لا يكون ملزوماً في نفس الامر بحسب هذا الاعتبار
لابان لم يحده علاقة الزوم بل بان يجوز العقل انفكاكه
في نفس الامر من هذه الحثية لازدات المعبر يمكن ان لا
يكون ملزوماً في نفس الامر بجميع الحثيات وقوله لانه
معلول والمعلول مستلزم لعله قطعاً لا يوثق ما بهينه
بل يوثق ما ذكرناه كما لا يخفى وما يوثق ما ذكره شارح
الاشراق بقوله واما ان الممكن هو الذي لا يلزم من
فرض عدمه شيء وهو ههنا اي في المعلول الاول قد لزوم
فالجواب ان الممكن هو الذي لا يلزم من فرض عدمه شيء
نظراً الى ذاته لا الى غيره وههنا اي انما لزوم من كون معلول
مساقياً للتوجب وهو واضح انتهى وما ذكره بعض
الفضلاء ما خوذ من هذا وايضاً لا يخفى ما في قوله واما
الثاني اهـ ولا شك ان من هذه الحثية لا يثبت له امکان
الذاتي وعدمه الشافي لا يستلزم الثبوت وعدمه و
ذكر المصنف في جواب شبهة من الامكان بالقياس الى الغير
يؤيدنا باذني علاوة غناية ولا يخفى عذوقه وقوله لا يلزم
الانفكاك من الامكان الذاتي الامتناع الذاتي فيه ما فيه

وقال بعض المدققين بعد ذكر التخصيص لدفع النقض بما
لمركبات المستنعة كالمركب من المقتضين واللتزام امكان
تلك المركبات بالنظر في ذواتها ان في الجوابين الآخر
قد حاذى يمكن تخفيض مادة النقض بمركب محتاج الى جزء
ممتنع في ذاته انتهى ويمكن ان يقال هذا المركب ليس
محتاجاً الى الاجزاء بحسب نفس الامر وان كان محتاجاً
الى الاجزاء مطلقاً بحسب الفرض والتخصيص بالمركب
المتفرق الى الاجزاء بحسب الواقع وحيث يمنع افطار تلك
المركبات الى الاجزاء بمعنى انه كلما تحقق تحقق جزئها
المتحيز ان يستلزم المحال وايضاً قد حاذى على الثالث مد
بأن مادة التخصيص لا يتحققه ولا يتوهم من هذا
المركب من الصدين والمقتضين لان التحقيق ههنا بمعنى
آخر لا بمعنى الوجود فانهم وتدبروا الله تعالى على حقيقة
الحال والمحتاج خصوصاً الى الممكن اهـ قيل لا
ان يقيد بان يكون الاحتياج الى امر لا يستند الى الذات و
الاينا في الوجوب الذاتي اذا اعتبار الواسطة المستندة
الى الذات لذاتها لا يفدح في ذلك كما قيل وايضاً كلامه

يدل على ان المحتاج الى الممكن قطعاً اولى بالامكان و
فيه ما فيه تدبر واعلم ان هذا البرهان مبني على ان
يكون علة الحدوث علة النقاء حتى يكون الممكن
موجوداً مجتمعة ولا يجوز ان لا يكون موثر الموتر
باقياً في ان تأثير الموتر في معلوله فلا يلزم اجتماع موثره
الموتر مع معلول الموتر المتأثر عن معلوله وهكذا
فلا يلزم اجتماع الممكنات الموجودة في الوجود تامل هذا
كلامه ويمكن ان يقال لا حاجة الى بقيد الاحتياج بما ذكره
بل بعد فرض عدم الواجب شع عن ذلك كان الاحتياج الى
امر لا يستدل الى الذات والا لزم خلاف الفرض مع انه
متطابق والفرق بين التقييد وما ذكرناه ظاهر وطى ان الاحتياج
مطلقاً بنا في مرتبة الوجوب الذاتي والتقدم على التوا
مطلقاً واذ كان المتقدم امراً يستدل اليه فبطلانه
الظهور والواجب هو ما يجب له الوجود بالنظر في ذاته مع
قطع النظر عن جميع الاعتبارات والتبديلات واما ان
يجوز اعتبار الواسطة المستندة الى الذات واما يكون
قادحاً عنده لولا يستدل اليه والمراد من عدم الالتفات

موثره

ان لغير عدم الالتفات الى غير يكون الالتفات اليه قادحاً
في كون الذات مبدأ لا سخالة انعكاس الوجود لكن
هذا الكلام ليس بتحقيق والواجب تح ان يكون بهذا النحو
الاول ان يقال مراده انه يمكن التقييم بحيث كان مفهوم
الواجب الخارج من التقييم ما ذكره ولا يقيدح اعتبار الواسطة
المستندة ومع هذا لا شك في استحالة هذا الواجب في
الخارج فالاحتياج مطلقاً بان يكون الاحتياج واقعاً
في نفس الامر يستلزم الامكان والكلام في الاحتياج الواقع
فلا حاجة الى التقييد وايضا ما يدل كلام المقص عليه من
ان الاحتياج الى الممكن قطعاً اولى بالامكان فيمكن ان
يقال مراده ان الحكم والتقدير بامكانه الظاهر اولى
لان امكانه اولى والفرق في الاستدلال في اولوية الامكان
الحكم في ويمكن اثبات اولوية الامكان فيه ولا غبار
على ان يكون الامكان مقولاً بالشك وما يفهم من كلامه
ان البرهان مبني على ان يكون علة الحدوث امر ماحو
من كلام الامام الرازي في شرحه للاشارات قال في شرح
هذا الدليل الذي كلامنا فيه هذا الفضل موقوف على ان

ان السبب لا يجوز ان يكون متقدما بالزمان على السبب
 اذ لو جاز ذلك لما امتنع استناد كل ممكن الى اخر قبله
 الا الا اول وذلك عندهم جائزا ما اذا ثبت ان
 السبب لا يتزوجه مع السبب فيحصل التلاصق
 الاستنباط المسببات معا وكان لبيان مستقيما لكن
 الشيخ تساهل فيه ههنا اذ كان في غيره ان يذكر في ال
 النمط الخامس انتهى والمحقق الطوسي بعد نقل كلامه
 واقول على هذا الكلام مواحدة لفظية وهوان استناد
 الشيء الى ما قبله بالزمان محال لانه استناد الى معدوم
 فالواجب ان نقول ان هذا البيان امتناع بقاء
 المعلول بعدم انعدام العلة بالزمان لان كل واحد
 من التسلسل لو كان غيرا والا في زمان يكون احدهما
 معلولا لما يتقدم عليه وفي الثاني علة لما يتاخر عنه
 لكان استناد كل ممكن الى اخر قبله لا الى اول ومراد
 الفاضل هو هذا المعنى ثم كلامه وما ذكر صاحب لقيط
 محل مناقشة لانه يمكن ان يقال اذا لم يكن علة الحادث
 علة البقاء لكن يكون للبقاء علة اخرى فهم الكلام

موقوف على بيان

ممكن

ويكون على ذلك التقدير جملة موجودة فحق العبارة ليس
 ما ذكر بل حقيقة ما ذكر المحقق الطوسي اذ يقال هذا الكلام
 موقوف على ان علة الاحتياج الى الفاعل هي الامكان
 اذا كانت علة الاحتياج الى الفاعل هي الحدوث فلا يتم
 الكلام ولا يلزم على هذا التقدير وجود الجملة ويمكن
 اثبات الملق قطع النظر من ان يكون علة الحدوث علة
 البقاء او يكون علة الاحتياج هي الامكان ^{النظر} وقطع
 عن التوقف على امتناع بقاء المعلول بعد انعدام العلة
 بوجهه دقوسه فاسمع فقول اذا حصل الاحتياج من العلة
 فيلزم اجتماع العلة مع المعلول في ان الحدوث ولا شك
 فيه والافضل اتحاد المعدوم للموجود في زمان معدوم وهو
 بالبداهة بطل فاذا اجتمعت العلة مع المعلول في ان الحدوث
 فيلزم وجود المجموع الذي يتكسب من الاثنين في هذا
 الان لا مجاله ولهذا المجموع علة فيلزم وجودها معه
 ولا يكون العلة نفسه ولا جزئه على ما ذكر في اصل القول
 فيكون العلة خارجة عنه ومعه في الحدوث وهذا
 المجموع اي حادث كما لا ينبغي وهكذا يقول فيلزم الدور

والت وعلى كل تقديرين ثبت المظفلة العلة وان
 لم يلزم اجتماعها مع العلول لعلولها لا في الحدوث ولا
 في البقاء لكن يلزم اجتماع علة المجموع مع المجموع في آن واحد
 وهكذا فافهم وهذا من خواص هذا التعليق فانظر في
 سلك نظائره فان المعترض على صاحب لقييل اقول لا تقف
 لهذا البرهان على وجود الممكنات مجتمعة بل كفى امتداد وجودها
 ولو متفرقة لانا نقول اذا كان كل واحد من احاد تلك
 التسلسلة موجوداً اولو في وقت ما يكون جميع تلك الاحاد
 بحيث لا يشذ عنها شيء موجود او لو متفرقة فنقول لا بد
 لتلك الافراد الموجودة من علة لانهما موجودات ممكنة
 وكل موجود ممكن لا بد له من علة لا يقال ليس لتلك الافراد
 وجود لانها ليست مجتمعة في الوجود فلا يحتاج الى علة بل
 لا وجود الا لكل واحد واحد لانا نقول تلك الافراد وان
 لم يكن موجودة مجتمعة فلا يشك في وجودها متفرقة بل معنى
 لوجود كل واحد ومن احاد التسلسلة في وقت غير وقت الآخر
 الا وجود تلك الاحاد متفرقة وهو بين ولا شك ان جميع
 اتحاد وجود الممكن موقوف على العلة فيكون وجود تلك

الاتحاد على هذا النحو محتاجاً الى العلة فنقول علة
 اما نفسه او جرنه الى آخر الدليل انتهى فنقول تقرير هذا
 البحث يتوقف على تحقيق وجود الاحاد المتفرقة فاعلم
 ان تصوير وجود الاتحاد يمكن ان يكون على وجهين
 احدهما ان هذا الواحد موجود في هذا الزمان والآخر
 في ذلك وهكذا لا بان يكون المركب من الاتحاد الذي
 هو موجود آخر بعد ثبوت وجوده وكلامنا فيه موجود
 في هذا الزمان وذلك الزمان ولا نزاع في وجود الاتحاد
 المتفرقة بهذا المعنى ولا شك فيه وثبوتها بهذا المعنى
 يجدي نفعا كما لا يخفى فثانها ان الحيلة والمركب والاحاد
 الذي هو بعد ثبوت الوجود موجود آخر موجود في تلك
 الزمنة بان يكون احاده واجزائه متعاقبة في الوجود
 متفرقة والنزاع فيه واثبات هذا يجدي نفعا لتحقيق
 عندنا ان هذا المركب ليس بموجود اصل وجوده في احد
 الزمنة وفي جميع الزمنة ايضاً كذلك وهذا حكم احد
 نظم حقيقته عند اهل الذوق وبأن لك بياناً مبيناً
 لصاحب المحال ولم يعد في كتب اهل الجدل فنقول المركب

من الاجزاء موجود ولا اذا كان وجود جزء من اجزائه في زمان
 ووجود جزء آخر في زمان آخر وهكذا وبقي وجود الاجزاء
 معا فيحكم بوجود الكل اما اذا وجدوا الجزء وعدمه
 لم يبق مع وجود جزء آخر ففي زمان وجود الجزء الاول ليس
 الكل موجودا وهكذا نقول آه فلا يلزم وجود الكل في
 زمان السابق ولا في زمان اللاحق ولا في الزمانين
 لان وجود الشيء في الزمان لا يقع الا ان يكون موجودا
 في هذا الزمان وذلك الزمان وليس فليس واما المنع
 بان يقال يمكن ان يكون وجوده في الزمانين بان يكون
 بعض اجزائه في بعض ذلك الزمان والبعض الآخر في بعض آخر
 وان لم يجتمع اجزاء بل بعدم الجزء الاول فوجد الثاني و
 مع هذا كان الكل موجودا فرجعتا دفعه الى الحدس
 القايي والنفق النقطي يدعربنا ذكرناه ويصدق اما
 النائم والغافل فلا يرجع معه على ان مرتبة البحث من جانب
 صاحب القيل منع وما ذكره هذا الفائل من وجود الاحاد
 المنفردة ولم يلفت الى تحقيق ما خوذ من كلام القوم منهم
 الامام الرازي والله في بحث التطبيق قال المستكون ان

ان الامور المتعاقبة صيغها الوجود الخارجي والمص
 هذه الرسالة في بحث التطبيق وقد قيل انها قد صيغها
 الوجود الخارجي فيجزي في التطبيق وقد يقال لا نسلم ان
 التسلسل الغير المتناهي منها غير موجودة غاية الامر
 انها غير موجودة في زمان واحد لكنها موجودة في جميع
 الازمنة المتعاقبة التي هي ازمنة وجود جزء جزا فليكن
 بالناسا مثل الصادق انتهى ويمكن ان يكون مرادنا من الاشياء
 الى ان هذا الوجود يكفي في التطبيق امر لا والى ان يجرد
 وجود الاجزاء بهذا المعنى اي بوجود جزء وبعدم فيوجد
 جزء وبعدم وهكذا انكم بوجود الكل ام لا كما هو التحقيق
 عندها ويمكن ان يقال وجود الاجزاء والمتفرقة الغير
 المجمعة بان يكون هذا الواحد موجودا في هذا في هذا
 الزمان وذلك في ذلك لا بان يكون لكل موجود او
 جود الاحاد والتسلسل بان صيغها الوجود الخارجي في جميع
 الازمنة يكفي في مرتبة التطبيق وان كان محل مناقشة
 كما سبق ولا احتاج بوجود الكل اصلا كما ان في الاحاد
 المجمعة لا احتاج في جريان التطبيق في وجود الكل كـ

الذي هو موجود آخر لكن في محضنا هذا فوجود المركب الذي
هو موجود آخر ويتركب من هذه الاحاد لا زلز لا محالة
مدار البحث عليه كما لا يخفى فيبقى هذا المقام شئ
يعرف بالتأمل الصاد ولا يذكر اعتمادا على الاذكياء و
قول المعترض ولا شك ان جميع اتحاد الممكن موقوف على
العلة فيكون وجود تلك الاحاد على هذا النحو محتاجا
الى العلة اه لا يشق علينا ولا يروى علينا ولا يجذب
نفعا لان ما هو ملط لا يثبت بهذا ولا يلزم وجود تشد
الكل حتى يطلب له علة على ان نحو وجود كان ووجود هذا
الواحد وذلك الواحد من غير وجود الكل في مرتبة الاجزاء
والنفق ولا يجدي نفعا كما لا يخفى على العارف على اننا
نقول اذ ايكفى وجود الاحاد من غير وجود الكل فلا حاجة
الى اثبات الكل وامكانه وفي قوله مناقته اخرى يظهر
باد في توجهه وقيل ما حاصله هو ان احتياج جميع السلسلة
من حيث جميع العلة انما يعقل لو كان للجميع مرجح الجميع
امكان ووجود غير امكانات الاجزاء ووجوداتها وما
اذا كان امكانه ووجوده عين امكانات الاجزاء ووجوداتها

فلا يعقل احتياج ذلك الجميع الى علة بل علل وجودات
الاجزاء كافة في وجوده ومن العين المعلوم ان امكان
ووجوده عين امكانات الاجزاء ووجوداتها فان
امكان مجموع زيد وعمرو ووجوده عين امكانات
ووجودها حتى اذا وجد زيد وعمرو بلا احتياج بين
لم يحتج مجموع ووجودها الى ايجاد غيرها وقولكم انها
ممكن مجرد عبارة بل هي ممكنات تحقق كل منها بعلة
فمن اين يلزم الافتقار الى علة اخرى وهذا كالعشرة
من الرجال لا يفتقر الى غير علل الاحاد وما قيل جميع
تلك العلل الموجبة التي هي علة موجبة للسلسلة فانها
اما ان يكون عين السلسلة او داخله فيها او خارجة
عنها مبني على توهم ان السلسلة بوجوده آخر ممكن
محتاج الى علة اخرى هي جميع تلك العلل وليس كذلك بل
ليس هناك الا ممكنات ممكنات قد احتاج كل منها الى
علة وما يقال ان وجودات الاحاد غير وجود كل
منها كلام خال عن التحصيل انتهى وهذا البحث هو الذي
نقلناه سابقا والمعرض ذكر حاصل بعض كلامه وقول

وفيه نظرا لان احتياج تلك السلسلة الى العلة سواء
 كان غير علل الاجزاء او غيرها كاف في المطا اذ على تقدير
 كونها عين علل الاجزاء ايضا يجري لترديد الذي ذكره
 المستدل من انهما انما ان يكون نفس المجموع او جزؤه او
 امر خارج عنه وما ذكر في ابطال كل قسم وبالحجة علة
 السلسلة فيخضع الاقسام الثلاثة المذكورة ^{عقليا} حصرا
 والمستدل ابطال كل واحد منها بوجه لا اختصاص له عليه
 شي دون شي فحين العلة لا يفرقه انتهى ويحتمل ان يقال
 مراد صاحب القبل ان السلسلة ليست محتاجة الى العلة
 لان الاحتياج فرع الامكان وليس المراد بقوله
 لو كان للجميع مكان وجوده ان الامكان المتصور
 في هذه السلسلة امكانات الاجزاء لا ان السلسلة ممكن
 بامكانات الاجزاء فلزم الاحتياج فعله ^{هذا} لم يكن
 للسلسلة علة حتى يرد وينزل الاقسام الثلاثة وبعضها ^{دائما}
 دالة على ما ذكرناه فان قلت قوله من اين يلزم الافتقار الى
 علة اخرى يدل على ان السلسلة ... معلول غاية ما في البناء
 عليها علل الاجزاء قلت يمكن توجيهه بان يلزمه بعدم ^{فقط}

الافتقار ان ليس في هذه السلسلة سوى الاجزاء ممكن
 ومعلول لا حتى يلزم الافتقار الى علة اخرى وقيد اخرى
 يشعر بذلك لان تغاير المعلولين يدل على تغاير ^{العلتين}
 ولو بالاعتبار وقوله وما قيل جميع تلك العلل ^{هذه}
 آه بويده ما ذكرناه تأييدا تاما واعلم ان هذا البحث
 منسوب الى العلامة القوشجي ذكر في شرحه للبحر
 بمحل ما ذكرناه وانفق الخبر ان على فعه وحاصل
 بينهما انه لا يخفى كما ان الممكن الواحد محتاج الى علة
 كذلك الممكنات المتكثرة محتاج الى علل متكثرة
 واحتياج الممكن الى السبب بصفة الامكان لا بصفه
 الوحدة او الكثرة وان كل واحد من الاحاد مغاير
 للسلسلة باسرها كيف والسلسلة باسرها وكثير حيلة
 وداخل في كل واحد من الاحاد كذلك فالحجة مفقودة
 الى علة هي مجموع علل الاحاد وهو غير علة كل واحد منها
 كما ان الحجة غير كل واحد ونفي كون الاحاد ممكنا وانما
 انها ممكنات لا يقتضي الاستغناء عن السبب مطلقا غاية
 الامر ان يكون سببها جميع سباب الاحاد وتحت ^{تلك} يقال لجميع

الاسباب التي هي علة التسلسل اما عينها او داخلها
 او خارج عنها وما قال ان وجودات الاعداد ليس فيها
 وجود كل منها فكلهم بطلان مغايرة الجميع لكل واحد
 واحدة لا يخفى كيف لا وجود كل واحد منها جزا لوجود
 الاحاد بالاسر هذا وفيه نظرتا متلفيه حتى يكشف
 لك حقيقة الحال وقيل جوزوا حصول جميع العلوم النظرية
 بطريق التمدد من الانتهاء الى علمه بدئي اذ كانت
 النفس الناطقة قد تدرك ان يكون بعضها مكتسبا من
 بعض الى غير النهاية بدو واحتياج جميع تلك العلوم النظرية
 ان ما يحصل ذلك الجميع ولم يجوزوا حصول تلك التسلسل
 المركبة المحاصلة بعضها من بعض الى غير النهاية بدو
 احتياجه الى ما يحصل ذلك الجميع بل حكوا بانه لا بد له
 من محصل مفيد له الحصول ولا يكفي حصول ذلك الجميع
 بعضها من بعض على الوجه المفروض مع الفرق بين الجمعين
 والمفصّل ان كل واحد من هذين الجمعين مركب من امور
 حاصلة غير النهاية متناهية والحكمة بان حصولات الامور
 الغير المتناهية كافية في حصول حصول الاخر الذي هو جميع

هذا هو المقصود من
 ان يكون العلم بغير
 الاعداد لا يتوقف على
 العلم بالاعداد

الممكنة التسلسل الى غير النهاية بحكمة بحيث انتهى ويمكن
 ان يقال انه فيما نحن فيه وجود الجملة كما لا يخفى غلظ
 العلوم النظرية التسلسل لان تسلسلها بطريق المعتاد
 ولا يلزم اجتماعها فاذا كان كذلك لحصول كل واحد منها
 باخر لا يكفي في وجود الجملة واحتياجه الى العلة
 ويجري الترتيد وبنت المطر في العلوم التسلسل لا
 يلزم وجود المجموع حتى يطلب له علة لحصول كل واحد
 منها باخر كيف في هذه التسلسل وما نقل من صاحب
 القيل هو ان التفقه بان جميع الامور المركبة من الممكنة
 التسلسل الى غير النهاية مجتمع في الوجود فيكون ممكنا
 موجودا بآثار على كون كل واحد منها مؤثرا كافيا فيما بعده
 سوى العلول الاخر فمرضا فيطلب موجدا فاذا الوجود
 تجلوا في العلوم النظرية فانها غير مجتمعة في الوجود فلا
 يكون ذلك الجميع مقتضايا للوجود فلا يطلب كائنا
 مفيد الوجوده ايضا بحكمة بحيث لا يخفى مقتضاه سوى قوله
 بحكمة بحيث وما ذكرناه سابقا منته على هذا واجاب
 بعضهم عن ايراده بان اللازم منه امكان اقامته

هذا هو المقصود من
 ان يكون العلم بغير
 الاعداد لا يتوقف على
 العلم بالاعداد

الدليل على عدم كون جميع العلوم نظرية بحيث لا يتوقف
على ابطال شيء من الدود والتم كاثبات الواجب وهذا
لاينا في تحقيق طريق آخر يتوقف عليه كما فيما نحن فيه و
المراد في كتب المنطوق هو هذا الطريق لا الطريق الاول ولا
فهم هيئتها في الاول غاية ما في الباب بل في تعدد
فيلزم وعدم تعرضهم الا لواحد منها والامر في ذلك
سهل وحاصل جوابه ان تجوزهم حصول العلوم لنظرية
بطريق التسلسل بدون الانتهاء الى علم بديهي باعتبار
تجوزهم باعتبار آخر وهو التمسك بما ذكره من بعض
دلائلهم لا يلزم ابطال هذا التجوز ولا يلزم من هذا
وقوع التجوز مطلقا حتى يقضي بالمقصود اذا عرفت هذا
فظهر ما في قوله المعارض عليه وهو قول وفيه نظرا
حاصل كلام المعارض ليس الا ان القوم جوزوا حصول
المعلومات النظرية المتسلسلة على تقدير قدم النفس
من غير حاجة الى امر بديهي ولم تجوزوا المعلومات الغير
المتناهية من غير حاجة الى الواجب مع ان الدليل الذي
يذكرونه في المعلومات جاز في المعلومات قاطنا

يكون دليلهم هذا مدخولا وتجوزهم ذلك مردودا قاطنا
بان غاية الامر ان يكون هذا دليلا آخر على ابطال حصول
تلك المعلومات اعترف بانهم اخطاوا في ذلك التجوز
والتمس في الجواب منع تجوزهم ذلك وما وقع في بعض عبارات
من حصول المعلومات الغير المتناهية المترتبة جاز
على تقدير قدم النفس فراهل ان ذلك الحصول
جائز عند العقل لا يبطله ما ذكره في ابطال التمسك
جائز بحسب نفس الامر فتدبر انتمى كلامه فنقول ليس دليلهم
هذا مدخولا ولا تجوزهم ذلك مردودا لان تجوزهم ذلك
ما ذكره في ابطال التمسك على تقدير حدوث النفس لا
على ابطال ما جوزنا وودليلهم هذا تمام ويدل على
ابطال ما جوزوه ولا يلزم الاعتراف بانهم اخطاوا في ذلك
التجوز كما لا يخفى ولا يخفى ايضا ما في جوابه مثل ما ذكره
على الجيب يرد عليه ايضا ما في عناية لانه اذا تم الدليل
ولا حظنا في ملاحظة لا يجوز العقل حصول المعلومات
الغير المتناهية المترتبة فانما ان يكون دليلهم هذا
مدخولا او تجوزهم ذلك مردودا والجواب عنه هو

الجواب عن جانب المجيب وهذا الجواب مما يفتح اذا جازنا
 الما قلنا في توجيه جواب المجيب قائل قد يت
 والاوّل بطرورة وجوب تقدم العلة على المعلول
 وامتناع تقدم الشيء على نفسه اه ذكر في الحاشية لا يت
 بطلان هذا ليس موقوف على بطلان الدور وقد ذكر
 ان هذا الطريق لا يتوقف عليه لانا نقول يكفي في
 بطلان لزوم كون الشيء علة لنفسه وهو ليس بدور
 ذكر كونه علة لعلله وقع بترعا لا يتوقف المظهر عليه و
 لما وقع كذلك في كلام المتأخرين ونحن في هذا الموضع
 بصدقه نقر بسلامهم وتحريم لم تسقط ما شاة
 معهم فاما مثل انتهى ويمكن تعلق هذه الحاشية بقوله
 بعده واذا كان على لكل جزء فيكون ذلك الجزء علة
 لنفسه ولعلله وقوله وذكر كونه علة لعلله قريبة على
 ذلك بل يجب تعلقه بما ذكرناه الا ان يتكلف تكلفا
 بعيدا وحاصل كلامه ان الدور هو توقف الشيء على ما
 يتوقف عليه بمرتبة او مراتب وعلية الشيء لنفسه
 للدور مطلقا وقطع النظر عن ابطال الدور يلزم بطلان

هذا الشق وان كان ابطال اعلية الشيء لنفسه مستلزما
 لا بطلان الدور بدليل ان ابطال الدور مستلزم لا
 الملزوم لكن لا يتوقف عليه وما ذكر ان هذا الطريق
 لا يتوقف على ابطال الدور لان لا يلزم منه ابطال
 الدور بل الدور لازم ومن هذا يفهم جواب آخر لما
 ذكره بعض المحققين على المصنف سابقا من عدم لزوم ابطال
 الدور لكن يرد عليه مناقشة وهي ان من كلام المصنف
 في حاشية على شرح الرسالة التسمية يفهم ان توقف
 الشيء على نفسه دورا لا يعتبر في الدور ان يكون
 الموقوف عليه غير الموقوف عليه بل هو اعم ففيه دور
 ما انتهى ويمكن دفع هذا بالوجهين نظرا في توجه
 الواقعة في الحاشية يدل على هذا الوجهين والوجه الآخر
 لا يجزئ عن ذلك وان كان نقوله وذكر كونه علة لعلله اه
 يابى عنه فاما مثل ويمكن ان يقال كونه علة لعلله محذور
 في نفسه قطع النظر عن ابطال الدور لان ابطال الدور
 بسبب لزوم تقدم الشيء على نفسه بمرتبة او مراتب وكو
 علة لعلله قطع النظر عن ذلك ان اعلية والتوقف سببه

يقضي المتبين في الشيء مع نفسه تح ذلك وهذا غير لازم
تقدم الشيء على نفسه فان قلت احد المحالين اللذين
للدور هو تقدم الشيء على نفسه والمحال الاخر هو توقف
الشيء على نفسه كما يفهم من كلامهم وصرح السيد الشريف
في حاشية المطالع بذلك قلت المراد نسبة العلية والتوقف
بمعنى كون الشيء موقفا عليه قطع النظر عن التقدم وهو ليس
من المحالين اللذين للدور وان كان لازما للآخر
على ان المتيقن في محذور الدور هو تقدم الشيء على نفسه
متى فهم من قولهم توقف الشيء على نفسه اين هذا كما لا يخفى
على المعارف ويمكن ان توجه بوجه آخر ويحتمل ان يقال
ذكر كونه عليه لعلله بواسطة لزوم كون الشيء علة لنفسه
مؤخرى لان الجزء اذا كان عليه لنفسه يلزم منه عليه
لنفسه واذا كان عليه لعلله يلزم منه عليه الشيء لنفسه
ولذا كان علة العلة للشيء علة لذلك الشيء فتأمل قال
وامتناع تقدم الشيء على نفسه آه قيل قد يقال ان اراد
الشيء على نفسه ذاتا واعتبارا معا فلزم من بناء جواز
تقدير الاعتباري وان اراد تقدم الشيء على نفسه ذاتا

فامتناعه ثم يجوز ان يكون الشيء باعتبار علة لنفسه باعتبار
اخر ولا بد في ذلك من دليل ويؤيده جواز كون الشيء علة
لنفسه الدهر باعتبار ينزك لاجال والتفصيل بين المحذور
والمحذور كما هو المشهور فان قيل يجوز ان يكون المراد
بالنفس التريدي ما هو كذلك ذاتا واعتبارا في اللزوم
وبطلان اللزوم كلاهما قلنا تنقل الكلام مع ما سنذكر
من ان الموجودات الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته
الموجودات الخارج عنها على ذلك التقدير يحتمل ان يكون
هو مجموع الممكنات باعتبار آخر وقد يجاب بان العلية و
المعلولية في الوجود الخارج عن لا يقتضيان ان يكون باعتبارين
وان كانتا مقصورين باعتبار الوجود الذهني ويدعى
البداية في ذلك فتدبر انتهى كلامه ويمكن ان يقال تقدم الشيء
على نفسه مطلقا في اعتبار الجهتين اما على سبيل التقييد
او على سبيل التقليل وعلى الاول فالمتقدم هو المقيّد
لهذا التقيّد والمؤخر هو المقيّد بذلك التقيّد وهذا
المركب غير ذلك المركب بالمفهوم بل بالحقيقة لان التقييد
او التقيّد الذي كان جزءا لهذا ليس كذلك غاية الا

ان هذا المركب اعتباري ولا اعتباريات يمكن تخالفها
بالحقيقة الاعتبارية اي بالذات بحسب الاعتبار و
الحاصل يلزم منه اختلاف الاستصحاب على الثاني لا
يمكن التقدم لانه يلزم منه اجتماع النقيضين او ما
يتلزمهما وهما التقدم والتاخر واجتماع المتقابلين
مطلقا ^{خفا} وان عللا متعلقين مختلفين وهذا لا
فيه ويجعل ان يقال من جانب صاحب القيل ما نقل
الكلام ح الى الخارج ونقول المجموع المركب باعتبار ^{علته}
لنفسه باعتبار آخر وذلك المفيد غير هذا المفيد ^{غير}
فلا يلزم ان يكون الخارج هو الواجب بقوله العلة
وهي المركب المفيد ليست اعتبارية محضة فيطلب له علة
لانا نقول لها علة هكذا ويتم والمسلك لا يتوقف
على بطلان التمسك لكن كلامنا فيما يتبادر من هذا و
ما يؤيده من جواز كون الشيء علة لنفسه في الذهن
باعتبارين كالاجال والتفصيل بين الحد والحدود
ويمكن توجيهه بازاء اعتبار التفصيل علة لا اعتبار ^{الاجمال}
او المجموع علة للمجموع وهذا يرجع الى علة لا اعتبار ^{الاعتبار}

لا ان الشيء علة لنفسه باعتبار ومعلول لها باعتبار ^{هذا}
وجدا يظهر بالتدبر ومزاجا بان العلة والمعلولة
في الوجود الخارجى لا يتصور ان يكون باعتبارين كلام
تحقيق ولا يرد عليه كما يفهم من كلام صاحب القيل
لان مقتضى الوجود الخارجى للشيء ^{فلا} واما في الذهن فلا
فيمكن ان يكون متصورا تارة بالحقيقة وتارة ^{باعتبار}
وفيها ايضا اختلاف والمعلولة والمعلولة يلزم تعدد
الوجود وحكاية تعابير الاعتباري يظهر اذ فاعه بما ذكرنا
مع اذنى غير فاما ^{لا} لا يتجرب قدس سره فلا ^{يكون}
ما فرض علة للمجموع وحده علة له بل البعض ^{اه} قيل المظ
ان يقال فلا يكون ما فرض وحده علة للمجموع علة له
بل مع غيره علة له او يقال فلا يكون ما فرض علة للمجموع
علته بل البعض فقط واعترض بقوله اقول يمكن ان يقال
في كل من العبارتين خدشة ليس في عبارة المصنف ^{لكن}
لان العلة يطلق على ما يكون وحده علة للشيء وعلى
ما يكون مع غيره علة له فالعلة اعم من كل منهما ففي
كل من العبارتين نفس العام وهو العلوية واثبات الخاص

هو العلوية مع الغير والعلوية للبعض وهو تناقض لا يرى
 انه لوقال احد ليس هذا حيوانا بل هو انسان لسبب العقلا
 الى التناقض بخلاف عبارة المتصان فيه نفى فرد وانما
 آخر انتهى ويحتمل ان يقال لا خدشة في كل ومن العباد
 لان المنطق بحسب تبادلا للمقام عليه وحدة وان كان
 هذا ليعني بما بحسب الوضع الاصلي ولكن بحسب العرف
 حقيقة فيه لان المنطق خلاف المفروض والمفروض كونه
 وحدة علة له وهكذا نقول في الثاني ايضاً والمتمثل
 الذي ذكره بقوله لا يرى ليس موافقا لما نخر فيه و
 يمكن ان يقال في عبارة المعاد ايضاً نفى العام وانما
 المحاضرين على وجه وعلى وجه آخر يلزم قصورا آخر
 يظهر هذا باذني توجه قدس سره علة نفسه
 ولعلله قبل العلم ان كون الجزء علة نفسه ولعلله تضييعا
 كثيرة بينه وبينه ومنها تقدم الشيء على نفسه بمرتبة
 واحدة ومنها تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين فصاعداً
 ومنها تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة وبمرتبتين و
 بمراتب ومنها كون الشيء علة قرينة وبعدة معالفة

ومنها كونه علة ثامة وناقضة معالفة ومنها توارد
 العلوتين المستقلتين على معلول واحد متخفي واعتراض
 عليه بقوله اقوله من المحذورات انما يلزم لو كان كل
 واحد من افراد السلسلة علة مستقلة لما تحته وانما
 اذا كان كل واحد من افراد السلسلة شرطاً لما تحته فلا
 نعم يلزم من علوية الجزء لفنه ولعلله تقدمه على نفسه
 بمراتب زائدة على عدد الشرايط بوحدة يقال المفروض
 في السلسلة هو ان كل ما يتوعد مستقلة لللاحقة اذا
 الكلام في العلة المستقلة فاذا الزم كون جزء من السلسلة
 علة لفنه ولعلله يلزم ما ذكره من المحذورات لانما
 نقول للمعتز ان يقول وان كان المفروض اولاً هو ان
 كل ما يتوعد مستقلة لللاحقة لكن بالبحث انكشف ان
 واحداً منها علة مستقلة والباقي شرايط ولا يصح فيه
 انتهى وفيه ان هذه المحذورات سوى توارد العلوتين
 المستقلتين يلزم على تقدير شرطية كل واحد من افراد
 السلسلة لما تحته اما تقدم الشيء على نفسه بمرتبة واحدة
 وبمرتبتين وبمراتب فظ انه على تقدير علوية لفنه لزماً

وعلى تقدير علمه لنظرية القريب لزم الثاني وهكذا
 وكل واحد منها محذور واجتماعها محذور آخر وما كونه
 علة قرينة وبعيدة فلا بد اذا كان هذا الشيء علة تامة
 لكل لزم ان يكون علة لنفسه بلا واسطة كما ينظر من
 سياق البحث وقول المقول فلو لم يكن علة المجموع علة لكل
 جزء لكان بعض اجزائه معللا بعله اخرى اه يدل على
 جميع ذلك وهذا وان كان مدحولا لكن مراد صاحب
 القيل لزم هذه المحذورات في هذه المرتبة كما لا يخفى
 والا لا محذور فيه اصلا على ما زعم فيلزم ان يكون علة
 قرينة له ومن كونه علة لنظرية يلزم ان يكون علة بعيده
 وكذا يلزم كونه علة تامة ونافقته باعتبارين ولا
 يتوهم ان هذا ليس بحج لان هذا التغير الاعتباري
 لا يكتفى في دفع المحذور كما لا يخفى ويقول ايضا يلزم توارث
 العلتين وعلى تقدير عدم لواجب يلزم التسوية العقل
 ولزوم هذا مع انه بين لا يخفى عن ذوقه فاقال ان بالبحث
 انكشاف واحد منها علة مستقلة لا يخفى ما فيه فتدبر
 ان المجموع شفعاه قبل لو سلم انه كذلك فلا ^{سببا}

قوله ولا ما يتناهي لا مجموع له انتهى فيمان المنع الذي
 يفهم من التسليم ليس بواردا اصلا وخفاء في اشعار ^{المجموع}
 بالشاهي وقوله ما لا يتناهي لا مجموع له مناسب لهذا
 الاستعار بحسب العرف وامثال ذلك كثير قدس
 سره بلا ملاحظة الهيئة الاجتماعية عند قيل الا وان
 يقال بدون الهيئة الاجتماعية وكذا المحال في النظر
 واعتبر عليه بقوله اقولا اولوية فيه اصلا اذ يمكن ان
 يتاخر فيه بان المجموع بدون الهيئة لا يكون موجودا
 اذ الهيئة لازمة لكل مجموع فالفتوب ما قاله المقول
 هذا وفيه انه ان اراد بقوله ان المجموع بدون الهيئة
 لا يكون موجودا ان المجموع اذا كان موجودا الزمان
 يكون الهيئة موجودة فتمام بط قوله اذا الهيئة ^{زمنة}
 لكل مجموع على تقدير التسليم لا يدل على ان كل مجموع يلزم
 الاضاف بالهيئة كما في سائر التوارث واما المحصول
 فتدبر يكون وقد لا يكون وان اراد ان المجموع يلزم ^{تصا}
 بالهيئة فسلم ولا يلزم نفيه كما ذكرناه لان المراد ان

المجموع موجود والهيئة ليست بموجودة وما ذكره
 مرتبة الايراد وهو قوله فلا نعلم انه موجود لعدم
 تحقق الجزء المتورى اعنى الهيئة الاجتماعية فربما
 على ذلك وعلى تقدير ورود المناقشة بحسب الظاهر
 نقوله فالصواب ما قاله المصنف ليس بصواب لان كلامه
 يوهم ان المتعدد موجود بلا ملاحظة الهيئة الاجتماعية
 يعنى لا دخل في وجود المتعدد لملاحظة الهيئة الاجتماعية
 وبحكم بوجود المتعدد من غير ان يلاحظ الهيئة ومن هذا
 لا يلزم عدم وجود الهيئة الاجتماعية وان عدم الهيئة
 الاجتماعية لا يفرض مقتضى مقصودنا وهو وجود المتعدد
 والمقصود ان عدم الهيئة الاجتماعية لا يلزم عدم
 المتعدد والمتعدد موجود ونحن نقول بوجوده لا بوجود
 المتعدد مع الهيئة حتى يلزم عدم الكل وما ذكرناه
 القيل السبب لرفع ايراد المقصود ما ذكرنا من ان
 كان يرد عليه مناقشة بحسب الظاهر فامل

قدس سره ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الهيئة الاجتماعية
 قيل لا يخفى انه لو اعتبر الهيئة على وجه يكون عارضة

التي كلامنا في ان علية ما ذا يحصل ما هو المقصود والاختصاص
 الى اعتبار عدم الهيئة واعترض عليه بقوله قول المصنف
 يقال لا يحتاج الى اعتبار عدم الهيئة وبهنا فارقان فلا
 وجه لما ذكره اذ حصول المقصود على تقدير اعتبار الهيئة
 لا ينافي في القول بعدم الاحتياج اليه وانما ينافيه عدم
 حصول المقصود على تقدير عدمه وذلك غير متنازع لهذا
 يحتمل ان يقال مراد صاحب القيل ان من كلامه السابق
 وهو قوله ان المراد هو المتعدد بلا ملاحظة الهيئة
 الاجتماعية وكلامه في النظر في دفع التوال يفهم ان حصول
 المقصود وتمام الكلام يتوقف على اعتبار عدم الهيئة فعلى
 هذا يحتمل كلامه هذا ايضا على ما يفهم سابقا فنحن و
 هو ان يقال مراد المحقق اعتبار عدم الهيئة على الجزئية
 لا على طريق العرض كما يشعر كلامه السابق فعلى هذا
 يحتاج الى اعتبار عدم الهيئة ولهذا اشار صاحب القيل
 وايضا يحتمل ان يقال بالتحقيق مراد صاحب القيل تحقيق
 المقام والمقام لا يتوقف على هذا التحقيق كما لا يخفى وقيل
 ان سيد المحققين قال في حاشيته المطالع في التمهيد على

مذهب الامام في التصديق بان التصديق لا يكون عليه
 تمام من العلم الواحد ومن الامور المعلومة ضرورة ان
 الاشياء المتعددة لا يصير لها واحدا ما لم يعتبر معها ^{سببه}
 وحدانية هي جزء صوري للمركب منها انتهى كلامه ولا يخفى
 في دلالة على الهيئة في كل مركب لا بد ان يصير جزء
 منه وهذا مخالف لما ذكره في سائر كتبه في تقرير هذا
 البرهان وغيره والخوفا هو واقع في هذا المقام ونحو
 بقوله اقول ان خبر ان كلام التمدل يدل على ان المركب
 انما يصير واحدا باعتبار الهيئة اي الاشياء المتعددة
 لا يصير واحدا الا اذا اعتبرت الهيئة فيها وهو لا ينافي
 القول بعدم دخول الهيئة في السلسلة المذكورة الا
 اذا قيل بوجود السلسلة والتبدل لم يقبل به ولا هو لازم
 من تقرير البرهان في كتبه فلاتناقض في كلامه لا
 يقال ذا لم يكن مجموع تلك السلسلة موجودا واحدا
 غير كل واحد من افراده فلا يحتاج الى علة فلا يتم الدليل
 لانا نقول لا دخل في الاحتياج الى العلة للوحدة بل كما ان
 الموجود الواحد محتاج الى علة كذلك الموجودات المتعددة

محتاجة الى علة بوجودها ويصح المقيد لك عنق
 انتهى ويحتمل ان يقال قوله بوحدة السلسلة لازم واذا
 لم يكن للسلسلة وحدة فلا يمكن مكنانا لان الوحدة ^{معتبرة}
 في المقسم مطلقا على ما هو المشهور كما ذكره السيد في
 حاشية المطالع وما ذكره في لانا نقول بقوله بل
 كما ان الموجود الواحد محتاج الى علة آه لا يخفى
 لان الموجودات المتعددة التي ليس لها وحدة محتاجة
 الى علة بمعنى ان هذا الموجود وذلك الموجود وذلك
 الموجود محتاج الى علة اي كل واحد منها محتاج الى
 واحد من العلل ففي هذه المرتبة ليس الكلام في
 مجموع السلسلة بل هو الكلام الاول الذي يقال في
 كل واحد من السلسلة فنقول علة كل واحد منها كان
 ممكنا آخر متسلسلا الى غير النهاية كما قال المحقق
 في مرتبة الاعتراض والا ولا يتم المقصود بان يقال
 مجموع الموجودات ممكن كما مر واحتاج الى علة فيتم الكلام
 كما تم والفرق بين الموجودات المتعددة بدون الوحدة
 وبينها مع الوحدة بين وما سيصح المقصود به فوالله

وان لم يعتبر معه الوحدة بطريق الخبيثة ويحتمل ان يقال
مراده انه ليس واحدا بالوحدة التي يراد بها كل واحد
منها وقال في حاشيته المجزئة مغايرة الجميع لكل
واحد واحد من اجل البديهييات ولا يخفى على العالم
انه يلزم على المستدل ان يقول بوجود جميع الممكنات
ومغايرته لكل واحد واحد وان وجودات الآحاد
غير وجود كل منها وهي وجود المجموع فاذا قرر ذلك
فيقول اذا قل بوجود الكل لزمن ان يقول بوحدة
الكل قال الشيخ في الهيئات النخاسة ولما كان كل ما
يصح قولنا له انه موجود يصح ان يقال له انه واحد
حتى ان الكثرة مع بعدها عن طباع الواحد قد يقال
لها كثرة واحدة انتهى وما يؤيدنا ما ذكره المعنى
بعض تصانيفه عن الحكماء ان عموم الوحدة اقوى
من عموم الوجود بل بتخصه لان يميز الوجود والوحدة
والتخصيص اقل من الحقيقة واحد كما قال الشيخ ابو نصر
في تعليقه هوية الشيء ووحدة وتخصه وجوهرية
وجوده المنفرد له كله واحد فاحفظ هذا لانه من

القائض واعلم انه يمكن ان يقال مراد المحقق عدم ملازمة
الوحدة معه وان كان في هذه المرتبة واحدا
التي قد سره ان الهيئة الواحدة اينة جزئية ^{مؤ}
للمركب ذا الوحد مع الهيئة الاجتماعية ولا شك في
هذا ولم يكن مخالفا لما ذكره هناك في تقريرها
لكن بعض عباراته في حاشية المطالع نظايرها ياتي
عن ذلك وعلى هذا التوجيه يلزم عليه شيء فاقبل
الثامن حتى يظهر لك حقيقة الحال ^{سأولو}
وجب تقدم العلة اه قيل هذا ينا في الاعتراف بعلية
العلة التامة بل توجب ان يكون الابر بالعكس فاهو
مصحح لا طلاق العلة عليها فهو مصحح لتقدمها على
المعلول وهذا وان كان واقعيا هيئتنا في مقام التند
لكنه كلام مشهور فيما بينهم والمقصود هو التند على ما
انتهى واعترض عليه بقوله وفيه نظر لا تانا لا نسلم ان
في مفهوم العلة التامة هو لتقدم بعضها بل يكفي
تقدم الاجزاء سلمنا لكن لا يجوز ان يكون اطلاق
العلة على العلة التامة بالمجاز باعتبار ان كل واحد من

اجزاءها علة سلمنا اطلاق العلة عليها عندهم بحسب
 الحقيقة وغاية ما في الباب هو ان يكون كلام المعترض
 متلما لان اطلاق العلة عليه حقيقة ليس بصحيح
 وهل هو يتأتى عن هذا انتهى وفيه ان قول صاحب القيل
 بناء على الظ والمتعارف ولا شك ان التقدم في العلة
 بحسب لظ والمتعارف هو التقدم بنفسها وتغيرها
 بما يحتاج اليها الشيء وبما يتوقف عليها الشيء ومثالها
 يؤيدنا وايضا اطلاق العلة التامة بحسب الحقيقة
 وعلامة الحقيقة واقعة ولا يحتاج الى القرينة ولا
 يخفى ان المتبادر من عليتها بنفسها وقوله وهل هو يتأتى
 عن هذا لا يخفى ما فيه لان كلام المعترض بعد وضع
 اطلاق العلة لكن يرد عليه ما اشار اليه بقوله وهذا
 وان كان واقعا في مقام السببية فتامثل
 من ذلك خارج عنه قيل فيه تامثل لجواز ان يكون
 اعتباري له مدخل في ذلك المجموع والاول ان يقال
 بمجموع الواجب والممكن الذي كان الواجب علة تامة له
 كالعقل الاول مثلا على راي الحكماء ممكن لا يحتاج الى

كل من جزئه وعلة التامة بنفسه اذ ليست جزئية ضرورة
 احتياج الى الجزء الآخر ولا خارجا عنه اذ لا علة للواجب
 اصلا وهو علة تامة للجزء الآخر على ما هو المفروض و
 اعترض عليه بقوله قول لا يلزم من عدم مدخلية
 في الواجب والممكن الذي فرض الواجب علة تامة له عدم
 مدخلية في المركب منها ولولم من عدم مدخلية
 شيء في كل منهما عدم مدخلية في المركب منها لان
 يكون الممكن المفروض مدخلا في مجموع المركب منه ومن
 الواجب اذ لا مدخل له في نفسه ولا في الواجب وهو
 فيلزم ان يكون الواجب علة تامة للمجموع المركب منه
 ومن غيره هف انتهى ويمكن ان يقال ان كان
 الخارج بحيث لا دخل له في كل واحد منهما فهذا هو
 يوجد بدون الخارج وذلك ايضا كذلك والمفروض
 ان المجموع يوجد بدون الهيئة الاجتماعية فذلك
 الاثنان يوجد بدون الخارج والعقل حاكم بان
 وجود المجموع في هذا الفرض لا يحتاج لشيء آخر لان
 وجود المجموع هو وجود هذا وذلك وانكار هذا مكا

بجوابه
 لا يلزم من عدم مدخلية
 في الواجب والممكن الذي
 فرض الواجب علة تامة له
 عدم مدخلية في المركب
 منها لان
 يكون الممكن المفروض
 مدخلا في مجموع المركب
 منه ومن
 الواجب اذ لا مدخل له
 في نفسه ولا في الواجب
 وهو
 فيلزم ان يكون الواجب
 علة تامة للمجموع المركب
 منه
 ومن غيره هف انتهى
 ويمكن ان يقال ان كان
 الخارج بحيث لا دخل له
 في كل واحد منهما فهذا
 هو
 يوجد بدون الخارج
 وذلك ايضا كذلك
 والمفروض
 ان المجموع يوجد بدون
 الهيئة الاجتماعية فذلك
 الاثنان يوجد بدون
 الخارج والعقل حاكم بان
 وجود المجموع في هذا
 الفرض لا يحتاج لشيء
 آخر لان
 وجود المجموع هو وجود
 هذا وذلك وانكار هذا
 مكا

غير مسموعة وما ذكر هذا المعترض ليس منه بل كان يراد
مشهورا وان كان مراد الله ان ينب مثل هذا الكل
الى نفسه وفي الرسالة ايضا اشارة الى ذلك وجوابه
بحسب التدينب وما ذكر بقوله ولولم من عدم مدخله
شيء في كل منهما آه يندفع بان كلامنا في الخارج عن
وما ذكر جزء والفرق دقيق وما ذكرناه في الخارج لا
يحيى في الجزء فتأمل قدس من قلنا انما يلزم
لو كان علة مامة للكل اذ لا يتوقف الكل على ما هو
الخارج عنه قيل هذا وان وقع في موقع السند ليس
اذا العلة التامة للكل لا يمكن ان يكون علة للجزء
لان هذا الجزء داخل في العلة التامة وليس عليه
نعم العلة التامة للكل متضمنة لعل اجزائه باسرها و
مراده هذا وان كانت عبارة قاصرة عنه واعترض عليه
بقوله اقول مرادهم من ان علة الكل يجب ان يكون علة لكل
جزء ليس الا ان علة الجزء لا يجوز ان يكون خارجا عنها
على ما يصرح المقصود والحاصل الاعتماد على ان لا نسلم ان
علة الجزء لا يجوز ان يكون خارجا عن علة الكل حتى يلزم

ما ذكرتم وإنما يلزم ما ذكرتم لو كان الكلام في العلة التامة
 ادعاء التامة للشيء لا يجوز أن يكون علل أجزاء ذلك
 الشيء خارجاً عنه ولا يخفى عليك أن قول المتأخر اذ
 لا يتوقف الكل على ما هو خارج عنه نفى أن مراد
 ما ذكرناه والقول باعتبار قاصرة ليس إلا ^{للعلة التامة}
 انتهى ويمكن أن يقال المفهوم من قوله علة الكل يجب
 أن يكون علة لكل جزء ههنا من قول البحث أن هو أن
 العلة للكل يجب أن يكون علة لكل جزء لا بطريق ^{شمال}
 حتى يلزم عليه الشيء لنفسه ولعلله في هذا القول
 يشعر بما ذكرناه كما هو ظاهر على من نظره قوله لأن علة
 الكل علة لكل جزء وإذا كان معنى كون العلة التامة
 للكل علة لكل جزء ما ذكره أي بطريق الاشتمال فلا يرتبط
 قوله قلنا إنما يلزمه بما سبق من قوله لأن علة الكل
 علة لكل جزء ارتباطاً تاماً والعارف ببيان الكلام
 لا يتأمل فيما قرئناه وقول المتأخر ولا يخفى عليك أن قول
 المتأخر لا يتوقف الكل على ما هو خارج عنه نفى أن
 ما فيه ونفيته فيما ذكره من بل يحتمل ما ذكرناه أي

غير مسموعة وما ذكر هذا المعترض ليس منه
مشهورا وان كان مراد الله ان ينب
الى نفسه وفي الرسالة ايضا اشارة الى ذلك
بحسب التدنيب وما ذكر بقوله ولولم
شيء في كل منهما آه يندفع بان كلامنا في
وما ذكر جزء والفرق دقيق وما ذكرناه في
بحسب الجزء فنامثل قدس من ق
لو كان علة مامة للكل اذ لا يتوقف الكل
الخارج عنه قيل هذا وان وقع في موقع
اذا العلة النامة للكل لا يمكن ان يكون
لان هذا الجزء داخل في العلة النامة ولي

وسياق الكلام مبرح ما ذكرناه فتدبر بمعنى
لا يستدل المعلول الا اليه والى ما صدر عنه قيل واعلم
ان الفاعل المستقل بالتأثير بالمعنى المذكور لا نسلم انه
لازم في كل ممكن وانما يلزم ذلك لو ثبت الانتهاء الى الواجب
لذاته وانه اول المسئلة فلا يثبت ان له علة بالمعنى المذكور
واعترض عليه بقوله اقول لا يذهب عليك ان المراد بان
المعلول الى الفاعل المستقل في قوله الفاعل المستقل ما
يستدل المعلول الا اليه والى ما صدر عنه اعلم من
الاستاد الى نفسه الى اجزائه فحاصل كلامه هو ان الفاعل
المستقل ما لا يستدل المعلول الا اليه والى اجزائه والى
ما صدر عنه واعلم من الاشياء الى نفسه الى اجزائه فحاصل
كلامه هو ان الفاعل المستقل ما لا يستدل ولا شك ان
الفاعل لهذا المعنى ضروري في كل ممكن وسياق
في كلام المصنف بعيد هذا ان مراده ما ذكرناه فقامت انتهى
وفيه ان منظر الكلام في هذه المرتبة من البحث يفهم ان
الفاعل المستقل للكل فاعل في كل جزء بمعنى ان لا يستدل
الا اليه والى ما صدر عنه وحيث يرد المنع المذكور في

الكلام الذي يعتبر قيل ولا يرد الثاني بل الاول فيهم
ما ذكرناه بل في مرتبة اخرى من البحث في دفع الايراد
يفهم ما ذكره ومراده بايراد المنع في تلك المرتبة من البحث
ولا شك في وروده فلا يتخطى ولنا على صاحب القيل
شيء يظهر بآدنى توجه وفيما سياتي من كلامنا اليه ثانيا
فلا تعقل ويبقى في المقام مناقشة وهي ان اذا كان الجزء
علة مستقلة بالتأثير للكل بهذا المعنى المذكور ويلزم على
هذا ان يكون كل جزء حتى نفسه يصدر منه ^{صدر} وما
عنه نقول الجزء علة مستقلة ونفسه يصدر عما صدر ^{عنه}
لا عنه بلا واسطة والقول بان يلزم ان يكون علة ^{لعلة}
وهو يتبين عن شيء لا هذا وور على ما قرره سابقا
وقد سبقا انه وقع بترعا ولا حاجة اليه وههنا ما ^{يحتاج}
اليه فقامت فيه فان الدليل المذكور لا يجري ^{فيه}
اقل لا يخفى عليك ان الدليل يجري فيه با دنى تغيير ^{لك}
بان يقال الفاعل المستقل بالمعنى المذكور في المجموع ^{لك}
هو المكب من الواجب ولم يكن يجب ان يكون فاعلا في
كل واحد ولا لم يكن فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة عند

استناد بعض الأجزاء فيه إلى شيء أصلا وقد اجد إليه بل
هذا يدل بقوله ضرورة ما استناد بعض الأجزاء إلى غيره وغير
معلولة فهذا من قبيل النقص على رتبة الدليل انتهى
فيه أن ما ذكره من الدليل خلاصته وزيدته لا يجرى فيما
ذكر صاحب القيل وحاصل الدليل أن الفاعل المستقل
لكل أن يكون علة لجزء ما يستدأيه أو لا معلولة وكان
بحيث إذا وجدت هذه العلة أو معلولها يوجد المعلول
معه أي لا ينتظر لوجود آخر غيره وغير معلولة ففي الممكنات
المفروضة إذا كان جزء ما منها محتاجا إلى غيره غير
معلولة في الإيجاد فيلزم خلافاً استقلاله كما عرفت
وما نحن فيه وهو المركب من الواجب المكنون لا يجرى خلافاً
الدليل فيه لأن عدم احتياج الواجب واستناده إلى
شيء لا يلزم خلافاً المفروض ويظهر حقيقة ذلك بالتأمل
الصّادق أن لا يكون فاعله خارجاً عن فاعل
الكل قيل فيه أنه لا يتم ما ذكره من أنه لو كان ما قيل
المعلول الأخير علة موجبة للسلسلة بأسرها مستقلة
بالتأثير فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعاً وذلك لا

لكل

المحال

ما قيل المعلول الأخير علة موجبة للسلسلة بأسرها
مستقلة بالتأثير فيها بمعنى أن فاعل كل جزء فيه ^{يلزم} ولا
منه إلا أن يكون فاعل ما قيل المعلول الأخير ليس
بخارج عنه ويجوز أن يكون داخل فيه وهو ما قبله
بمرتبة واحدة وهكذا ولا يلزم منه كون الشيء علة ^{لنفسه}
وأيضا لا يستند المعلول إلى ما هو خارج عن فاعل الكل
بالاستقلال على ما هو مقتضى هذا الكلام مع أنه يجوز أن
يستند إلى امر خارج عنه إذا كان صادراً عنه حيث
قال فيما سبق بمعنى أنه لا يستند المعلول إلا إليه وإلى ما صدر
عنه فبما تدافع بل نقول أن الكلام السابق بظاهره
يدل على أن المعلول لا يستند إلى الفاعل المستقل أو
إلى ما يخرج عنه وهو ما صدر عنه وهذا الكلام لا يد
على أن المعلول لا يستند إلا إليه وإلى جزئه تأمل انتهى
ويمكن أن يقال حديث إبطال عليته ما قبل المعلول
الأخير في هذه المرتبة من البحث بنوع آخر غير ما ذكره في
تلك المرتبة كما أشار إليه بعد هذا لقوله وهذا القدر
يكفي في عرضنا أنه فلزم بطلان عليته بما ذكره ويتم

الدليل ايضا ما ذكره بقوله وايضا لا يتج عن شئ لان من
 كلام لا يلزم ان لا يستدجر المعلول في المركب الى الخارج
 الصنادير عن العلة بل ما يلزم من كلامه هو ان العلة
 الموجبة المستقلة في هذا المركب يمكن ان يكون بحثة
 لا يستدل الاجزاء الى الخارج عنها وهذا فرد من افراد
 المعلوم العلة المستقلة وما يستدل اجزاء المعلول
 اليه والى ما صدر عنه وهو خارج عنه هو ايضا
 فرد من افراد العلة المستقلة له فرد اخر ايضا فليس
 بينهما تدافع فاما مثل كثر في كلام المحقق خدشة وهي ان
 ما ذكره بالحقيقة تعسر الدليل وتمسك بدليل آخر
 اشار اليه فيما بعد بقوله ويمكن التمسك بهذا ويمكن
 دفعها بوجه ضل عليه اولي منه بالعلية لا اكثر
 تاثيرا قال فيما نقل عنه في الحاشية هذا في صورة
 التمسك في صورة الدور يلزم ترجيح المادى وهو في
 العناد شريك مع ترجيح المجرى فتدبر انتهى ويحتمل ان
 يقال يلزم ترجيح المجرى ايضا باعتبار كل واحد
 الاحاد في الدور معلول الآخر واذا فرض احدها علة

لكل فيلزم ترجيح المجرى باعتبار ان علة من حيث
 انها علة راجح فيلزم ترجيح المجرى وهذا لا يتج عن
 والقول بان يلزم ترجيح المجرى باعتبار لا يجرى نفعا
 ولا ضرر لستدل فاما مثل فيه ما فيه وفيه دقة اخرى
 مع ما فيها يظهر بان توجه قبل بعد نقل الحاشية
 ينبغي ان يعلم ان الاستدلال يلزم ترجيح المجرى
 فيد التمسك اللازم اولا ولا حاجة الى ذكر التمسك ثانيا
 يحتاج في بيان لزومه الى المقدمة القائلة بان فاعل الكل
 بالاستقلال فاعل الكل جزء بمعنى ان فاعله لا يكون خارجا
 عن فاعل الكل واعتراض عليه بقوله اقول وفيه بحث
 لان التمسك اللازم اولا كاف في لزوم الترجيح بلا مرجح
 ان فرض ان الجزء الذي هو العلة للكل واحد من افراد
 تلك التسلسلة واما ان فرض ان علة هي جملة من
 الجمل الحاصلة في ضمنه كما فوق المعلول الاخير فلا
 يلزم الترجيح بلا مرجح الا اذا بين لزوم التمسك في الجمل
 ايضا ولما كان المقصود بقوله علية الجزء مطلقا ذكر المص
 السند في الجمل ايضا ولم يكف بالتمسك اللازم في الاحاد

أولا انتهى وفيه بحثا ثانيا اولها بان يقال مراده بقوله
 وينبغي ان يعلم انه تحقيق البحث والمقام بان يذكر ان
 لزوم ترجيح المرجوح بوجه ما لا يحتاج الى ذكر الت
 ثانيا وليس في صدد الاعتراض كما يفهم من سياق كلامه
 وينبغي ان وان نظر الى ظاهر عبارة صاحب الفيل
 المستعرب لا اعتراض فيحتمل ان يقال ان عبارة المحقق
 بان حكاية ترجيح المرجوح مطلقا يتوقف على اثبات
 التثانيا وليس كذلك فاما ثانيا بان يقال لا حاجة
 الى ذكر الت في مطلب ثانيا حتى يحتاج الى المقدمة
 القائلة بان فاعل الكل مع احتمال ورود التثانيا
 ويكفي في ابطال كون الجزء علة لمعلوله لزوم ترجيح
 المرجوح وهو لا يتوقف على لزوم التثانيا بهذا الظاهر
 الذي ذكره بل على تقدير عدم الواجب يلزم ترجيح
 المرجوح لان كل جزء له علة وهذا غير الت وان كان
 يستلزم والفرق او يقول الت الاول مستلزم
 للت في الحمل فلا حاجة في اثباته بما ذكره حتى يحتاج
 الى المقدمة القائلة ونقول لا يمكن ان يكون الجزء

مطلقا اعم من ان يكون واحدا او جملة علة ولا لزم
 ترجيح المرجوح فاما مثل ويمكن ان يقال من قبل المقتضى
 صاحب الفيل شيء تامل يظهر لك ثم قيل في العلم ان ما ذكره
 في تعريف لفاعل المستقل بالتاثير ان حمل على ظاهرة هو
 انه لا يستند المعلول الا الى نفسه او الى ما صدر عنه
 لا يكون شيء من اجزاء السلسلة فاعلا مستقلا بالتاثير
 فيها وان حمل على معنى انه لا يستند المعلول الى امر خارج
 عنه املا او يستند الى امر خارج صادر عنه كان كل
 ما قيل للمعلول الاخير من السلسلة لغير المتناهيية فاعلا
 مستقلا بالتاثير لصد وتعريفه ولا يلزم ترجيح
 بل يلزم توارد الفواعل المستقلة لغير المتناهيية على
 معلول واحد شخصي تامل انتهى وفيه انه يراد بالعلة المستقلة
 ما لا يستند للمعلول واجزائه الى امر خارج عنه قوله كان
 كل ما قيل للمعلول الاخير من السلسلة لغير المتناهيية فاعلا
 مستقلا بالتاثير لصد وتعريفه قلنا مع هذا يلزم
 ترجيح المرجوح لان ما يستند للمعلول الى نفسه اقوى
 في العلية والتاثير ما يستند الى اجزائه وهذا ما اشار اليه

المحقق فيما بعد وان كان يدفعه ويعدده ^{فان} فافهم
 لو ارد العلة المستقلة على معلول واحد ويدفعه
 فبالحقيقة كلام صاحب لقييل هو كلام المحقق فيما بعد
 وعندنا مثل يظهر ان ما ذكره المقاول في بعض الفضل
 اقول لعله القربة المستقلة على ما سلمنا المعترض
 صورها هي ما اشتمل على العلة القربة لكل جزء قط
 انها ما فوق المعلول لا خيرا لا متناع صدق هذا ^{المعنى}
 على غيرها وقوله ان علة اوله بذلك كلام خطابي لا يرجع
 الى طائيل وان اراد المنجيب لعله المستقلة معنى غير ذلك
 فليصوره ولا به وهي ثانيا انها يجب لشل هذا المعلول
 الذي يجب عنه شئ ويحتمل ان يقال الكلام الى اعادة
 في مطلق الاستقلال والمعتبر فيه احدا لا مورا لثلاثة من
 استنادها بالاساليب والى ما يستداليه والى اجزائه
 وهذا يصدق على غير ما فوق المعلول الاخير وكل جزء
 فرض علة في تلك السلسلة فعلة اوله منه بان يكون علة
 لها لان تاثيره اكثر والا حاد المستند الى نفسه اكثر فتكون
 اشد تاثيرا وليس هذا بخطابي والمنع في ذلك الاعتبار ليس ^{بجديد}

بل يرد على هذا الكلام ما ذكره المحقق بعد هذا بقوله
 فاقول يمكن اختيار التسم بان يكون ما فوق المعلول ^{خبر} الا
 الى غير النهاية علة للمجموع الى آخر كلامه وفي آخر الكلام
 يخرج البحث في العلة القربة المستقلة والمنع من جانب ^{المعنى}
 قال فيقول لعله القربة المستقلة بهذا المعنى ^{فوق}
 المعلول الاخير الى غير النهاية وكلام هذا الفاضل ^{خوتم}
 من المحقق الا ان المنع ذكرنا هذا وهذا لفاصل ذكره ولا
 يخفى ان ما ذكره اولي لان فيه ذكر بعض المراتب الدقيقة
 وفيما ذكره طي المراتب على ان نقول يمكن ان مدعى ان
 علة الجزء اوله من الجزء في كونه قريبا لان في القرب ^{تباد}
 الى النفس معتبر وهذا اكثر في علة الجزء ويرد عليه ما ^{ذكر}
 المحقق في مثل وتلك العلة لا يمكن ان يكون
 عليها قبل الاخفاء في ان المنع المذكور انما اورد عليه
 تقدير كون المراد بها المعنى المذكور في الجواب عن الامر
 الثاني على الطريق المذكور فلو احدث تلك العلة ^{التي}
 على المذكور لجاز كونها ايضا عنها وما ذكره في بيان
 قال لان العلة الموجبة للشئ ما سواء كان آه ممنوع اذا ^{اقتضى}

على الوجه المذكور سابقا ولا شك ان القول بالعلية لو
استدعى المقدم والمغايرة لكانت لعلته ثمانية كذلك
وبالمجمل لا فرق بين لعلته التامة والفاعل ^{المفعول} المستقل
المذكور في عدم وجوب تقدم على المعلوم وما ذكره
المصنف لا يدل عليه انتهى ويحتمل ان يقال تقدم الفاعل
المستقل اعني الموجب المقتضى للوجود على المعلوم مؤ
كان متعدها او واحدا واجب ولا شك فيه والعلو
المركب وان كان في نفسه متعدها مركبا من المعلول
لكن في هذا الملاحظة كالمعلول الواحد وليس معلول
باعتبار ان هذا الجزء معلول وذلك الجزء معلول ^{حتى}
يقال للوجود فاعله وتقدمه عليه يكفي وجود فاعل
الاجزاء وتقدمه عليها وان كان فواعل الاجزاء فاعلا
لكن لا نحيل به ان فاعل هذا الجزء ذلك فاعل ذلك
ذاك حتى يرجع الى الجواز ولا يكون له فاعلا حقيقة فاعلا
كذلك فله علة فاعل موحدة حقيقة فيقدم على
هذا المعلول المركب ومنع هذا مكابرة غير مسموعة و
ما ذكره سابقا من معنى فاعل الكل بالاستقلال وهو ان

يكون فاعل كل جزء حاصرا عن فاعل الكل لانه نفسه
يكون فاعلا لكل جزء لا جلد فاعلا ليراد ومنه يلزم ان
لا يلزم على هذا التقدير فاعلية الشيء لنفسه ويلزم
منه تجوز عدم التقدم ومجرد ما ذكره سابقا لا يكفي
في الفاعلية كما لا يخفى فتدبر ولا يتجرب والآل
هو المتنازع فيه الذي نحن بصدد ابطاله بالدليل
فيل لا يخفى عليك ان الكلام ههنا ليس بمنع على ابطال
التم كيف والكلام في المسلك الذي لا يتوقف على ابطال
الدور والتم فلنا بصدد ابطال تعليل كل واحد من ^{السلسلة}
ناخر منها لانه هو التمس في جانب لعلته ولعل ذلك دفع
من الغلط في النقل انتهى كلامه ويحتمل ان يقال لتعليل كل
واحد من السلسلة باخر منها وان كان تسلسلا في جانب
العلية في نفس الامر اما له اعتبار اخر غير اعتبار التمس هو
تعليل كل واحد منها باخر وفي هذه الملاحظة لا تعتبر ^{ترتيب}
الامور الغير المتباعدة ولهذا يمكن صدق هذا في مرتبة
الدورايض وما نحن بصدد ابطاله ههنا ابطال هذا
هذه الحجيبة لا من حيث التمس وما قلنا سابقا ان الكلام في

في المسلك الذي لا يتوقف على ابطال التمسك بمعناه ان كلا
 هذا لا يتوقف على ابطال التمسك من حيث ان يتم^{عنبر} الى
 النهاية والفرق مع ظهوره لا يخرج عن رتبة وعبارته
 تعليل كل واحد من السلسلة باخر منها اشارة الى ما قرأه
 واعترض بقوله اقول انت خير بان مراده التمسك بيان الفرق
 بين تعليل كل واحد من الاحاد بالآخر وبين مجموعها بال
 الاول مما يجب الاستدلال عليه فبينه والثاني ليس كذلك
 بل هو ضروري لبطالان فالمراد من قوله الذي نحن صدد
 ابطاله بالدليل هو ان القوم اذا شرعوا في ابطال^{مطلوبة}
 بالدليل فيكون من المطالب النظرية بخلاف الثاني فانه
 ضروري لان القوم فيما يخرفه يطلونه بالدليل على
 كون الكلام في المسلك الذي لا يتوقف على ابطال الادلة
 والتلا يتلزم لا عدم ابطالهم للتمسك حيث ثبت به الواجب
 لا عدم ابطالهم التمسك مطلقا كيف وهم بعد اثبات الواجب
 ياخذون في ابطاله فانهم هذا انتهى وفيما تذكره مناقشة
 اما اولها لان مراد صاحب القبيل بحفظ العبارة^{ولا شك}
 في عدم ظهورها فيما ذكره بل في خلافه كما لا يخفى على^{العارض}

بياق الكلام واتمنا بنا لان في هذا المقام ابطال^{تعليل}
 كل واحد آخر قبل اثبات الواجب وبعد هذا ثبت الواجب
 وليس من قبل التزم دفع هذا واحفظ ما ذكره
 اذ لو جار كون العلة النامة نفس الممكن ككفي في وجوده
 قيل هذا تم بناء على ان كون العلة النامة نفس الممكن
 على ما جوزوا واما هو فيما اذا كان المعلول مركبا خاصا
 فلا شك ان علة النامة وان كانت نفسه لكنه لا يكفي
 في وجوده بل هو محتاج في وجوده الى غيره كالاجزاء^{واغراض}
 عليه بقوله اقول لا شك في ان العلة النامة للشيء كافية
 في وجود ذلك الشيء لانها عبارة عن جميع ما يتوقف
 عليه وجود ذلك الشيء فاذا كان شيء من الممكنات علة
 نامة لنفسه لكفي في وجوده اي لا يكون محتاجا الى امر خارج
 عنه لا يقال لا محذور في عدم احتياجه الممكن الى امر خارج
 عنه واما المحذور عدم احتياجه الى غيره مطلقا فانه
 مستلزم للوجوب لا ما نقول عرضة في هذه المرتبة ليس بان
 لزوم كون الممكن واجبا على تقدير كونه علة نامة لنفسه بل
 المحذور في هذه المرتبة هو عدم لزومه التمسك^{ببل} وفيه

ان مراد صاحب القيل الايراد على المدبانه على هذا التقدير
 يحتاج الى غيرهما كالاخراج والكلام فيها كلام فيلزم التمسك
 على ان نقول اذا لم يجوز كون الشيء عللة تامه لفنائه
 مطلقا اي في المركبات وغيرها فيلزم التمسك في غير ذلك
 كما لا يخفى ويمكن توجيه كلام المقبوضه وان لم يقدر في
 يكتب اهل الجدال ومناق هذا المعترض بعد ذلك ما
 من كلامه وليس يرا دبراسه وعبارة صاحب القيل في
 دليل حاشية يدل على ما ذكرناه ولم يقل المعترض تمام
 واعترض بعض الفضلاء بعد نقل كلام المقول في قوله مع
 انهم لم يقدروا بهذا الامر بقوله اقول فيه نظرا ما اولا
 فلان دليله على امتناع كون الممكن عللة تامه لفنائه
 بالمجموع المركب من الواجب تمام العالم فانه ممكن عللة
 التامة اتمها هي نفسه وامانا ثانيا فلان قوله فلم ينجح في
 غيره ثم كيف وهو محتاج الى اجزاء البسيط وفواعلها
 وشروطها نعم لو كان ممكن بسبب عللة تامه لفنائه لزم ما
 الزم ومن يلزم به وامانا ثانيا فلان في اثبات الصانع
 يتوصل الى ان الممكن له فاعل الممكن بغيره امر ضروري لا

كما هو المتيقن في الكتب الكلامية وعندها وكونها على
 الممكن بغيره امر ضروري لا يخالفه احد فظهر ان قوله
 لا لا يجوز الحج الى سبب مغايرة مغالطة ضعيفة و
 ايها المتيقن على ما ذهبتنا وظهرنا واما رابعه فلان
 السؤال المصداق بقوله فان قلت لا يجوز ان يكون
 الحادث عللة تامه لفنائه غير مضمرا سلا لان
 مجموع الممكنات بحيث لا يشذ عنها شيء حادث لا شامل
 على الحوادث وحدوث الجزئ يستلزم حدوث الكل
 فمن جاز كون ذلك المجموع عللة تامه لفنائه فقد جاز
 كون الحادث ايضا عللة تامه لفنائه فانه باب الاشياء
 بالحدوث ايضا قوله والا لكان قدما لو تم كان ليلا
 على ان مجموع الممكنات ليس عللة تامه لفنائه ويمكن نقض هذا
 الدليل بذلك المجموع على زعم القائل وبمجموع الواجب
 معلولا لا قول وبمجموع الواجب والممكنات على الحق واما
 خامسا فلان قوله والا لكان قدما تم قوله اذا كان
 عللة تامه لفنائه بمعنى ان كل ما يتوقف عليه جزؤه فاذا
 جزء منه حادثا لكان الكل حادثا مع كونه عللة تامه لفنائه

فما مل فيه واما سادسا فلان قوله على انما نقول لا يتم
اثباته بالممكن للحادث ايضا غير صديد لانه لما امتنع ^{تختلف}
المعلول عن العلة التامة وجب ان يكون العلة التامة
للمحادث حادثا معه وكذا علمتها التامة الى غير النهاية فلا
يمكن اثباتها الى ممكن قديم وفيه انه لو لم يكن هذا كان
لأبناات الله ولم يثبت وجود الواجب اصلا واما
سابعا فلان كون المجموع علة تامة لنفسه بمعنى ان كل
ما يتوقف هو عليه داخل فيه فاذا اخذ ذلك المجموع
وجود كل واحد من اجزائه كان واجبا والا فلا وظ
ان وجود كل منها غير وجود الكل فلم يلزم ان يكون ذلك
المجموع واجبا لذاته بل لغيره وقوله اذا بالظر الى ذات العلة
التامة بحسب وجود المعلول ان اراد انه بالنظر الى ذات العلة
من حيث هو يجب لمعلول ثم وان اراد انه بالنظر اليها بشرط
وجودها يجب فلم يكن غاية ما لزم منه ان يجب للممكن
الوجود بشرط كونه موجودا ولا يلزم منه وجوده بالذات
واما ثامنا فلان قوله لا انما نقول الواجب الخارج عن التقسيم
آه غير تام لان معنى قولنا يجب له الوجود بالنظر الى ذات

معناه انه يجب له الوجود مع قطع النظر عن جميع ما يغيره ^{وان}
كان داخل فيه فلو ان كون الشيء متباينا فيه فكونه علة
علة تامة لنفسه لا يدفع ذلك على ما بينا فظهر فساد قوله
فيلزم ان يكون واجبا مع انه محتاج الى الغير واما ثامنا
فلما في لزم قوله يكفيننا دخوله في الواجب فانا بينا ^{الله}
لا يدخل في الواجب على شئ من التعريفين واما عاشرا فلان
كلامه تمامه على تقدير تمامه ليس تاما في ادب المناظرة ^{المستند} لان
اولا ابطال كون مجموع الممكنات علة تامة لنفسه ^{استلزام}
تقدم الشئ على نفسه ولورد منع وجوب التقدم واستند
بثباته وجوه لجواز عدم التقدم وهذا القابل لم يثبت
المقدمة المنوعة بل ابطال كون المجموع علة تامة لنفسه
بوجه آخر فهو بالحقيقة تعسر لعل وتسليم لا يرد انتهى كلامه
وفيه بحث ما على الاول بان يقول ليس مراد الله ان يستند
على امتناع كون الممكن علة تامة لنفسه حتى ينقص بل مراده
تحتسب المقام بان قبول المنع والعدول الى دليل آخر ^{مهم}
بان العلة التامة يجوز ان يكون عين المعلول محل بحق
ينظراد ومن هذا التعيين يمكن ورود المنع في قول المرتبة

بان يمنع افتقار الممكن في غيره فلا يلزم ترتيبه اسلا هذا
 عن التسلسل غير المتناهية وتح يلزم ما لزم ولا شك فيما
 ذكره ولم يقدم احد تحقيق هذا ومن هذا لا يلزم ان يثبت
 على ابطال كون الممكن علة تامة لنفسه والمراد بقوله الممكن
 ما لا يجب له الوجود والعدم نظرا الى انه فلو كان علة
 تامة آه انه من هذا التجويز يلزم هذا المحذور وهذا التجويز
 عن شئ فالنقض على هذا البحث محل تام بل نقول على
 تجويزه في المادة المذكورة ايضا هكذا فلا بد من الحمل ^{للتحقق}
 هذا المقام والفرق بين هذا البحث وبين مرتبه ^{الاستدلال}
 على ابطال كون الشئ علة تامة لنفسه وما ذكره لا يضر ^{لكن}
 الباحث فتأمل وما ذكرنا بعد ما نقله ويفهم منه
 الاستدلال على هذا المطلب على ان العلة التامة ^{هذا}
 المركب الخاص ليست بنفسه وهو قوله وايضا العلة التامة
 اما عين العلة الفاعلية ليس منقوصا ^{ايضا} بالمجموع المركب
 لانه ينتمى الى الجزء الذي ليس معلولا لعلة فلما يقال عنه
 الجزء او لم بان يكون علة المجموع فلا يخفى الدليل واما
 على الثاني بان يقول هذا وان كان بالحقيقة ما ذكره صاحب

القبيل ليس بفتح لان من تجويز ان يكون علة المجموع بنفسه
 بان ذات الشئ ومهية كافية في وجوده وبالنظر الى ذاته
 يجب وجوده كيف لا وهذا خاصية العلة التامة يلزم
 تجويز كون عينة العلة التامة للشئ في البسيط ايضا ^{والتفريق}
 بحكم غاية ما في الباب هذا التجويز في المركب ^{المتكامل} وما قلناه
 نظهر حقيقته على من له ذوق واذا كان كذلك فلا يرد
 عليه شئ واما على الثالث فلان قوله في اثبات الصانع
 آه مدفوع بل ما ذكره مغالطة ضعيفة واثبات صحيح ^{لان}
 مراد المحقق انه على هذا التقدير والتجويز يلزم تجويز
 لا يحتاج الى سبب غير لا انه في نفس الامر كان كذلك ولا
 شك في لزومه وعلى هذا لا يتم اثبات الواجب بان هذا
 ممكن فله سبب غير حتى يثبت الواجب قطع النظر عن كفاية ^{القبيل}
 ويثبت الاثبات بهذا الطريق مع انهم يثبتونه به كما لا يخفى
 على من يتبع والمنافقة مدفوع بادنى توجه واما على الرابع
 بان السؤال متعجب لانه وان يدفع بوجه غير ما ذكره وفيه
 آخر يظهر بالتفكير واما على الخامس ان يقول يلزم قدم الكل
 لما ذكر المحقق وحديث حدوث الجزء لا يضره اذا كانت مهية

الكل من حيث هي علة بنفسه لان العلة هي هيته الكل وهيته
الاجزاء لا هيتهما باعتبار وجودها فلا يتجذب على ان اذا
لزم حدوث الكل كان هذا ايقم فيها د احويا في الايرادات
ايتم بدفع بالتأمل ويعرض عن دفعها خوفا للمغالل لللال ^{له} و
فطانه يظهر عليه حقيقة الحال قال س والا لكان قد
اه قيل وما ذكره في بيان انما يجدي نفعاً لو كفي ذاته
وجوده وان لم لما ذكرناه اننا واعين عليه بقوله اقول قد
ان العلة التامة كافية وجود المعلول فما فرضه على نفسه
يكون كافيا في وجود ما لا يحتاج الى الاجزاء لاينا في كفاية
المذات كما ان الاحتياج الى اجزاء العلة التامة المغاير
للمعلول لاينا في كفاية العلة التامة للمعلول انتهى ويحتمل
ان يوك كفاية العلة التامة للمعلول فيما اذا كانت العلة
التامة مركبة بمعنى ان المعلول لا يحتاج الى ارجاء خارج عنها لان
لا يحتاج الى غيرها اصلا بل يحتاج الى اجزائها وهي غيرها
فليست كافتة هذا المعنى لان المعلول يحتاج الى الاجزاء
فاذا كانت الاجزاء علة فلا يلزم قدم الحادث لان ^{الجزء}
حادث وما ذكره بعض الفضلاء في الايراد الخامس ^{خو}

من هذا وما ذكره يلزم دفعه وما ذكره من حدوث الجزئ لا ينع
اذا كانت اذات الكل وما هيته علة لنفسه ويظهر هذا با
توجه **قال** لجواز انها ته الى ممكن قديم يكون علة ^{لها} التامة
نفسه فيقطع السلسلة كما على تقدير انها ته الى التامة
القديم من غير فرق قبل اخفاء عليك في ان العلة التامة
للمحادث لا بد ان يكون حادثا كذلك لان قدم العلة ^{التامة}
ينلزم قدم المعلول فيلزم في تحقق كل حادث تحقيق ^{مؤ}
حادثه مرتبة غير متناهية سواء كانت موجودة في الخارج
اولا واول المعترض عليه اقول وفيه بحث اذ مقصوده ^{انها} من
المحادث الى الممكن لقديمه هو استناده اليه على طريقة استناد
المحادث الى الواجب لا بان يكون القديم علة تامة وحلاصة
كله هو ان الحادث كما يمكن ان يستدل الى الواجب على طريقة
المتكلمين فان يكون الواجب مختاراً والمختار يجوز ان
يستدل بالمحادث اليه من غير توسط شئ كما فصل في كتبهم واما
على طريقة الحكماء فان يكون بين الواجب وذلك
المحادث معتدات غير متناهية فكذلك يجوز استناد ^{الجزء}
الممكن القديم من غير فرق من يدعي الفرق فعليه البيان

فما ذكره من كون علة الحادث يجب ان يكون حادثا لا محالة
 بقا في الفرق انتهى وفيه انه مراد صاحب الفيل عدم ^{انتهاء}
 سلسلة الحوادث الى القديم سواء كان القديم واجبا او ^{مكنا}
 فلا يمتنع في الممكن القديم حتى يقال هو علة لنفسه ^{وهذه}
 بشبهة في وجود الحوادث في استنادها الى القديم وفي انحاء
 القديم للحادث بان يتو مثلا الواجب غر وجل والممكن
 القديم قديم فكان معلولة قديما لا متناع ^{المعلول} مختلف
 عن العلة التامة ومعلول هذا المعلول ايضا قديم كذا
 وهكذا فكيف يتطرق الحادث في هذه السلسلة فاذا كان
 المعلول حادثا فيلزم عدم انتهائه الى القديم لما ذكرنا
 فقول المعتزل ومقصوده من انتهاء الحادث الى الممكن
 انه لا يشق عليلا ولا يروى عليلا وايضا مراده المناقضة
 على كلام المصنف هو فيقطع السلسلة ^{السلسلة} بان يتو لا يقطع
 على كلا التقديرين والقول بان مراده ان السلسلة ^{منقطعة}
 بمعنى ان العلة الفاعلية منقطعة اذا العلة التي يوجد بها
 بعيد عن عبارة المصنف وهو قوله فليمنع في اول المرتبة ^{فقط}
 الممكن في غيره فلا يلزم ترتيبا صلا فضلا عن سلسلة ^{العند}

المتناهية على انه لو قسم الحوادث بهذا المعنى ويكون من
 قبل المعدات مع انتهاءها الى الممكن لقديم لا يسند بنا
 اثبات القانع لانا نقول مجموع هذه الحوادث او هذه
 الحوادث مع الممكن القديم ممكن حادث ويجري الكلام فيه
 ولا يراد بان ما قبل المعلول لاخير علة مشتركة بقى
 يظهر باننا مل فلا يعقل ويحتمل ان يتو دفع الشبهة ان العلة ^{اذا}
 كانت قديما يكون معلولة ايضا قديما ويتطرق الحوادث
 بسبب ان المعلول القديم يمكن ان لا يكون فرد موجودا
 الا في زمان ما ادنى زمان متناه فالحفظ هذا القديم يلزم
 بتطرق الحوادث لغير المتناهية التي كانت افراد لهذا القديم
 ولهذا عند الحكماء بعض العالم قديم بالبنوع لا بالاشخص
 فاحفظ هذا وتدبر ^{المتناهية} او بالنظر في العلة
 يجب وجود المعلول واعتراض عليه لقوله ويرد عليه
 ان ما ثبت في مظان ليس الا ان المعلول بشرط وجود
 المعلول بالنظر الى هيئته العلة التامة واجب ^{واجب} والواجب
 على ما اعترف به هو ما يكون وجوده بشرط وجوده ^{حيث} وقدر
 فاللازم من النظر الى ذاته واجبا لا ان يكون وجوده ^{بشرط}

الوجود علة ولهذا استدل على بطلان بان الذات من
 حيث هي بلا اشتراط وجود لا يكون مفيداً للوجود ^{وأيضا}
 اذا كان الذات بشرط الوجود الذي يستداليه ^{يصيد}
 عنه علة لنفسه فيلزم ان يكون وجوده واجبا فالله
 من كون الممكن علة فامة لنفسه ليس لا وجوب بشرط وجود
 ولا محذور فيه واما المحذور وجوبه بالنظر في ذاته
 وهو غير لازم على ما عرفت انتهى هذا لا يراد ما حوذه من
 الايراد التامع الذي ذكره بعض الفضلاء وليس بشيء
 لان العلة اذا كانت مغايرة للمعلول فالمعلول يجب بشرط
 وجود العلة ولا يجب بالنظر في ذات العلة من حيث هي
 واما اذا كانت عين المعلول ويكون ذات الممكن علة
 لنفسه فالعلة هي ذات الممكن من حيث هي ويجب وجود المعلول
 بالنظر الى انه لا يشترط وجوده والا لزم اشتراط الوجود بما
 لوجود ومن جوز علة الشيء لنفسه لا يوجد له ليس مراده
 ان الذات بشرط الوجوب علة لنفسه وهذا لا وما يقف
 المعلول على وجوده فبالحقيقة وجوده علة على ان نقل
 اذا كانت العلة هي لكل بشرط وجوده ووجود اجزائه

فبالحقيقة يكون العلة هي الجميع فبالنظر في الذات مع
 الوجود يجب وجود الذات والذات مع الوجود ذات و
 فيه ما يفهم وايضا معنى علة الشيء لنفسه ان يكون ذلك الشيء
 من حيث هي علة لوجوده لا ان يكون بشرط الوجود علة ^{لهذا}
 استدل على بطلان بان الذات من حيث هي بلا اشتراط ^{وجود}
 لا يكون مفيداً للوجود وايضا اذا كان الذات بشرط الوجود
 الذي يستداليه ويصدر عنه علة لنفسه فيلزم ان
 يكون واجبا بالذات ولا يقدح في ذلك اعتبار الوساطة
 المستند الى الذات وانما يكون قادحا لو لم يستداليه
 وأشار الى ذلك المحقق الشريف وغيره والمم اشارة هذه
 الرسالة ايضاً بذلك فيما يأتي في بحث ابطال الاولوية بعد
 نقل كلام السيد الشريف وقال السيد والمراد من عدم ^{لثبات}
 الى الغير عدم الالتفات الى غير كون الالتفات اليه
 قادحا في كون الذات بعد استحالة الا تفككها والمم
 ذكر ان الواجب الخارج من القنيم ما يقتضي ذاته مع قطع
 النظر عن غيره الوجود وهو اعم من ان يكون مقتضيا
 له بواسطة او غيرها فموجب ان يكون هو وحده ^{فما}

في لا فضاء على احد الوجهين لصد وعليه انه قطع النظر
عن غيره يقضي الوجود فلا حاجة الى تخصيص الغير مع انه
يناقض فيه لبعده عن اللفظ مع انه في مقام التعريف هذا
كلامه فعلى هذا فلا يلتفت الى ما ذكره الفاضل وهذا المقصود
ولا يخطئ دلل وذلك حيث لا يتصور ما يمنع عن المعلول
كما في العلة الاولى بالنسبة الى المعلول الاول فلا يكون
رفع المانع جزء من العلة النامة اه قال المعترض قوله ^{من} ^{عنه}
عليه بان عدم امكان المانع لا يوجب ان يكون الفاعل
علة نامة فانه علم ان لو كان هناك مانع لم يتحقق بقائه
المانع جزء من العلة النامة سواء امكن تحقق المانع او لا
ما في الباب ان يكون انتفاء المانع ضرورياً وذلك لا يتو
عدم دخوله في العلة واجيب عنه بان اذ لم يكن المانع
انه يمنع نقص شيء من الاشياء بما غييه لم يكن انتفاء جزء
من العلة فانه يرجع الى سلب المانعة ومتنازع فلا يحتاج
المعلول الى انتفاء شيء من الاشياء اذ لا شيء منها المانع عنه
نعم لو كان انتفاء المانعة واقعا لكنه غير موجود لكان
انتفاءه جزء من العلة كما ان رادة الفلك للمستكون مانع ^{عن}

54
عن الحركة في نفس الامر لا انه متنع بالغير فيكون انتفاءه جزء
من العلة اقول ويمكن ان عليه لا يلزم من انتفاء
المانعة عدم توقف المعلول على سلب المانع لان رفع
المانع يتصور على وجهين احدهما ان لا يكون في الاول
ذات يكون ممكنا انتفاء المانعة والثاني ان يكون
ذات الممكن انتفاء المانعة على تقدير الوجود لكن لا
يكون تلك الذات موجودة كراداة الفلك للمستكون
فانه شيء يمكن انتفاء المانعة بالنسبة الى الحركة على تقدير
تحققها لكنه لما لم يتصور وجوده ولا يلزم من سلب
المانعة عدم توقف المعلول على سلب المانع بالضرورة
الثاني دون الاول سلمنا عدم توقفه على سلب المانع
مطلقا لكن لا سلمنا عدم توقفه على سلب شيء من الاشياء
بل نقول سلب المانعة نفسها من جزء من العلة النامة
نقول اننا علم ان لو تحقق المانعة لم يتحقق المعلول فيكون
المانعة جزء من العلة النامة هذا والجواب الحق عنه بتو
احدهما النقص وهو ان يتو لم يلبس هذا الزمان يتو
وجود الواجب على رفع المانع نعم ذلك علوا كبيرا لا نقول

لأننا نعلم أن لو تحقق المانع عن وجود الواجب لم يتحقق
الواجب فيكون موقوفا على رفع المانع والقول بأن المانع
له تعديح والحق جاز أن يتلزم الحق فيجوز أن يكون الواجب
تعدى على تقدير تحقق المانع فهو متسلك لأن المفروض ^{متناع}
المانعية والثاني المحل وهو أن يتلزم من انتفاء المانع
على تقدير تحقق المانع توقفه على انتفاء المانع لجواز أن
يكون رفع المانع لازما للعللة من غير توقف الثاني على
فليس كل ما يكون المعلول موجودا على تقدير وجوده ^{يقف}
المعلول على انتفائه انتهى وفيه أن هذا الاعتراض الذي
ذكره من عدم توجه كلام المجيب لأن مراده انتفاء المنة التي
لا يتصور المانع كان صدق سلب المنة أن يوجد أثر
العللة وينتفي غيرهما ويمتنع منع المانع وهذا السلب ^{على}
وجوب السلب المحض صح لا يكون مضافا ومضافا إلى العللة حتى
يكون هذا جزء للعللة النامة وليس في تلك المرتبة إلى
الذات الواحدة من جميع الجهات صح لا يعقل تركب العللة
ويعتبر السلبان على وجه آخر وهو أن يعتد به نحو تحققه ليضم
إلى العللة فيمكن أن تعقل تركب العللة وما نحن فيه من قبل أن

٦٠
فلا يتصور شيء حتى يتوقف المعلول عليه بل ليس هذا المنة
شيء إلا أن ليس متحققا ولضيق العبارة يقال سلب المانع و
المانعية وحقيقة هذا يظهر على المتفطن المضاف واجع
إلى تحت العللة والمعلول في أن وحدة العللة يتلزم وجوب
المعلول فإن فيه مانعين على ما قرناه وما ذكر في الجواب
الحق من الوجهين وإن كان التقض ليس بحق بل الزام ^{أن}
يتوسع في إطلاق الحق والمحل ما خرد من كلام المجيب
الحق لا نه بعد ما ذكره هذا الجواب الذي نقله المعترض
قال وعليك بالتأمل وبالجملة العقل لا يقصر عن أن
يكون شيء بالذات نوجبا من غير تدخل آخر معه
في العللة ولا دليل على استحالة بل التفسير بها يوجب
وكونه على تقدير تحقق المانع غير موجودة لا يقتضي ذلك
انتفاء المانع في العللة لجواز أن يكون لازما للعللة من غير
توقف لتأثيره عليه فليس كل ما لا يكون المعلول موجودا
على تقدير وجوده ويتوقف المعلول على انتفائه هذا كلام
فلا يخفى عن مناقشة ما لا نمرية المعترض المنع وما ذكره
في صورة الاستدلال بالحقيقة سند والاحتمال كيعينه بل عند

احضر فالقصر والخل عليه محل نظر وفيما مثل اما
 الاول هو انه لو تقدمت لزوم تقدم المركب على نفسه ^{تبيين}
 واعترض عليه بقوله اقول ويمكن ان يحاج عنه بان لزوم
 تقدم الشيء على نفسه امر لازم من فرض جزئية المركب اجلته
 التامة لانه لو كان جزء من علته لكان ما يتوقف عليه ^{جزءه}
 المركب وذلك لان العلة التامة عبارة عن جميع ما يتوقف
 عليه وجود المعلول من حيث لا يستدعيها شيء وكل ما لا ^{يكون}
 ما يتوقف عليه وجود المعلول لا يكون جزء منها وكل ما يكون
 جزء منها يكون ما يتوقف عليه وجود المعلول فلو فرضنا
 ان المركب جزء من علته لزوم تقدمه على نفسه سواء قلنا بتقدم
 العلة التامة على المعلول ام لا فالجواب اننا نشأ من فرض
 الجزئية لانه دائر معه وجوده وعدمه اى لو فرضنا ان المركب
 جزء من علته لزوم تقدمه على نفسه ولولا يكن العلة التامة
 متقدما عليه ولو قلنا بعدم جزئية لم يلزم تقدمه على نفسه
 ولو فرضنا تقدم العلة التامة على المعلول فان قلت ما ذكره
 وان كان هو الحق الذي لا يابيه الباطل مزبذبه ولا من خلفه
 لكن لا يحتاج الى ايلالته وهو انه كيف يصح ان يتوقف على امور

ما يتوقف عليه وجود الشيء وليس الاثنان من تلك الامور
 جزء منها قلنا العلة التامة المركبة من عدة امور لها اعتبار
 احدها اعتبارها من حيث انها متألفة من اشياء كل واحد منها
 يتوقف عليه وجود المعلول وهو بهذا الاعتبار ليس الا ما يتوقف
 عليه وجود المعلول فالاشياء من تلك الامور مثلا اذا
 اعتبر من حيث المجموع ولم يتوقف عليه المعلول لا يجب ان يكون
 داخلا فيها بهذا الاعتبار ولا استبعادا فيه وثانيها اعتبارها
 من حيث انها كثير متألفة من احاد مع قطع النظر عن ان تلك
 الاحاد ما يتوقف عليه وجود المعلول اى من حيث انها
 كثيرة ما من الكثرات وهو بهذا الاعتبار ليست متقدمة على
 المعلول فلو فرضنا ان مجموع اجزاء المعلول جزء منها لم يلزم ^{تقدم}
 على نفسه على ان يذهب المحققين من الحكماء هو ان
 الكثرة متألفة من الوحدات مثلا الستة متألفة من
 ستة وحدات لا من الواحد والجمعة اوالاثنان والاربعة
 الى غير ذلك من التركيبات المتصورة فيها فافهم ذلك فانه
 مما تقدمت به اشياء وفيه شيء لا يتقدم الشيء على نفسه ^{تبيين}
 املازم من تقدم العلة التامة على المعلول وان لم يعرض تقدم

العلة النامة فلا يلزم هذا التقدير وان لم تقدم الشيء
 على نفسه برهنتين بانه من فرض جزئية المركب للعللة النامة و
 القول ان مجرد تقدم العلة النامة على المعلول اذا لم يرض
 جزئية المركب للعللة النامة يلزم هذا التقدم ليس بمضتر
 لما ذكرناه ولا يقدح في دوران تقدم الشيء على نفسه
 برهنتين مع تقدم العلة النامة على المعلول لان الجزء الاخير
 من العلة النامة بدور معه المعلول وجودا وعدما و
 بمجرد لا يوجد للمعلول ولا يقدح فيما ذكرناه ان على فرض
 جزئية المركب للعللة النامة يلزم الفساد وهو تقدم الشيء على
 نفسه ولا يخفى ان هذا الفساد اعني تقدم الشيء على نفسه
 برهنتين وان توقف على الجزئية لكن ملاحظة الجزئية يكفي
 وان لم يكن الجزء تاما يتوقف عليه المعلول فنقول اذا كان
 المجموع جزءا للعللة النامة ولم يكن تاما يتوقف عليه المعلول
 حتى يلزم الفساد من نفس هذا ويتقدم على العلة النامة على
 المعلول يلزم تقدم الشيء على نفسه برهنتين والجزء في هذه
 المرتبة ايضا يلزم ان يكون موقوفا عليه لكن من جهة جزئية
 العلة النامة وتقدم العلة على المعلول لا من جهة انه جزء

للعلة النامة وكل جزء من العلة النامة ما يتوقف عليه
 المعلول والفرق نظريا وفيما ذكرناه مناقشه مع دفعها على
 اننا نقول ما ذكره في بيانه بقوله وذلك لان العلة النامة
 اعتبارا عن جميع ما يتوقف عليه وجود المعلول انه فيه
 مناقشه ولا يتلزم المطلق لان العلة النامة عبادة عن جميع
 ما يتوقف عليه اي يكون كل واحد منها تاما يتوقف عليه
 ولا يلزم من هذا ان يكون كل شيء موقوفا عليه ومما لنا
 وكلام القوه صريح فيه ان كل واحد من اجزاء العلة النامة
 ما يتوقف عليه للمعلول كما يشعر عبارة رهم وهي ان العلة
 النامة مجموع امور كل واحد منها يتقدم على المعلول ^{توقف}
 المعلول عليه لا ان كل جزء من العلة النامة اعم من ان
 يكون احاديا او مجموعيا تاما يتوقف المعلول عليه ويشتر
 كلامهم ان الاحتياج الى الخارج عن العلة النامة بناء على
 علوية النامة يدل على ان كل موقوف عليه يكون داخل في
 العلة النامة لان كل ما يدخل في العلة النامة يكون موقوفا
 عليه وهذا من قبيل اتهام العكس ولا يتوهم ان اجزاء المجموع
 ايقم موقوف عليها لانها جزء العلة النامة فيتوقف العلة

النامة عليها والمعلول يتوقف على العلة النامة لان
 مرادنا ان جزئته للعللة النامة لا يستلزم ان يكون موقفا
 عليه للمعلول في اول المرتبة حتى يلزم الفساد ومن جزئية
 المركب وبناء على هذا يلزم الفساد من تقدم العلة النامة
 لا من جزئية المركب لانه اذا لم يتقدم العلة النامة على
 المعلول ولم يكن يتوقف عليها المعلول وكان المركب
 جزء منها لم يلزم الفساد على ما ذكرناه فيظهر عليك باقى الترتيب
 الذى يفهم من قوله فكل ما لا يكون آه وهذا غير ما ذكرناه
 قلنا كما لا يخفى ما فى قوله قلنا وما ذكرناه فى العلاقة فيه
 ان الفرق بين الكثرة والعدد وما قال الى حكماء
 العدد والكثرة لا فى المعداد والكثرة ان كان فيه تامل
 والتفاخر بمثل هذا الكلام سهل وان كان مثله تفاخرا
 على هذا الكلام بعينه مشهور بينهم في هذا المقام وضحا
 القيل ايضا صرح بذلك فيما يأتى لانا نقول كيفنا دخوله في
 الواجب على بعض التقسيمات التى آه قيل واعلم انه وقع في بعض
 الشيخ في اثبات ان العلة النامة للشي لا يجوز ان يكون
 نفسا ان الممكن هو ما لا يقتضى ذاته الوجود والعدم قضا تاما

فلو كان علة نامة لنفسه كان ذاته مقتضيا لوجوده قضا
 تاما اذا العلة النامة يقتضى وجود المعلول وفيه ان
 هذا تم على تقدير كونها عينه وايضا معنى قضا ذات
 الثنى وجوده قضا تاما انه لا يفتقر في وجوده الى امر
 يستدل الى ذاته ولا شك ان المركب محتاج الى كل من اجزائه
 ولا يستدنى منها الى هو مستدل الى كل منها فلا يلزم من كون
 العلة النامة للممكن منه ان لا يكون الممكن ممكنا وان
 يكون واجبا لذاته ولذا وجب بساطته انتهى ويحتمل ان
 يقال على تقدير الغيبة كان لا قضا بمعنى ان لا يكون
 من غير ذاته والقول بانه محتاج الى الاجزاء بحثا آخر ولا
 يكون بمعنى ان يقع المقتضى والمقتضى يقال قضا
 بالنظر الى صدق الوجود المطلق وبقى مبهمة من حيث هي
 يقتضى وجوده فيصدق لا قضا آه وايضا قوله ايضا آه محل
 تامل لان المراد ان المقر عندهم ان كل علة نامة يقتضى
 المعلول قضا تاما من غير تفضيل بين علة وعلة ومعلول
 ومعلول ولا نزاع فيه واذا كان معنى لا قضا ما ذكر
 صاحب القيل وهو انه لا يفتقر في وجوده الى امر يستدل الى

ذاته فعل هذا يلزم عدم تجويز كون المركب علة تامّة لقته
 بوجوده وهذا مويد للحق ومراعاة أنه بناء على تجويز
 هذا يلزم خلافا للفرق ولا شك فيه إلا أن يتق مراد صاحب
 القيل أن اقضاء الشيء ووجوده اقضاء تاما الذي
 يستلزم الوجوب لذاتي ما ذكره لا أن كل اقضاء تام
 كذلك وإذا كان المركب علة لنفسه يقتضي الذات وجو
 اقضاء تاما لكن لا الاقضاء التام الذي يستلزم ^{الوجوب}
 لكن يبقى فيه مناقضة أخرى لأن مراد المصنف أن يقينا دخوله
 في الواجب على بعض التقنيات التي اعترفوا بصحتها والتقسيم
 قولهم الشيء أما أن يجب له الوجود بالنظر في ذاته وتقسيم
 يفهم من كلامهم الاعتراف بالصحة للتقسيم بلا ارتكاب
 تأويل فيلزم على هذا دخوله في الواجب وعرضه أنه لا بد
 من التقسّي عن هذا المنع مع أنهم لم يقدموا بذلك إلا ^{بأن}
 وفيه ما يفيد وهي العلة التامة البسيطة أه قيل فيه أن
 من كون العلة التامة هي عين العلة الفاعلية لا يلزم أن
 بسيطة لو كانت العلة الفاعلية مركب نعم العلة التامة
 البسيطة لا بد أن يكون فاعلية كما لو انتهى ويحتمل أن يتق

مراده بالعلة التامة البسيطة هي أن لا يكون معها العلة
 المادية والصورية وسائر العلل كما يفهم من كلامه حيث لا
 يتصور مانع عن المعلول وقوله أما مشتملة على العلة ^{الفاعلية}
 وهي العلة التامة المركبة ليس المراد أن لا يكون له خبر ^{صلا}
 وهذا ظ على العارفين بسياق الكلام لها اعتبار
 اعتبارها مفردة من آه قيل فيما أن العلة الصورية لا يوجد
 في الخارج لا عارضا للعلة المادية ومرتبطه بها فكيف
 يتحقق مجموعها في الخارج مقدما على المعلول بمزيجين
 وليس تحققهما في الخارج أما على النحو المعين لا ريب أن الذي
 ما عليه في الخارج وأيضا أن السؤال المذكور على هذا ^{يق}
 اعني منع تقدم العلة التامة مناقضة لا يضر جال ولا
 معارضة كما ذكرنا وما ذكره سنده دليل فما ذكره كلام
 على السند فلا يجدي نفعا إلا إذا كان السند مساويا
 للمنع وكان كلامه عليه بطا له وكلاهما محل بحث فليكن
 على ما ينبغي تأمل واعرض عليه بقولنا قول وفيه بحث إذا
 يلزم من عدم تحقق الجزء الصوري لا عارضا للجزء ^{الماد}
 ولا من عدم تحققهما ألا على النحو المعين لا ريب أن لا

ان لا يكون مجموع الاجزاء مقدما على العلول لا يرى
 ان المهيئة لا يتحقق الا منصفة بل وانها مع المهيئة
 متقدمة على الوانها وابنه يلزم من كلامه ان لا يكون
 الجزء الصوري يشهد مقدما على العلول وكان منشأ ما ذكر
 عدم الفرق بين التقدم الذاتي والرتباني فانه لما رأى ان
 العلول يتحقق عند تحقق مجموع الاجزاء المادية والصورة
 حكم بعدم امكان التقدم الذاتي وهو غلط فاحسن دليل
 يقع من له ادنى شعور بمباحث الحكمة واقفا قول ان السند
 المذكور منع وما ذكره سند والكلام في السند لا يجدي
 فهو مدفوع بان غرض المهر الرد على من اعتمد على ما ذكره
 مواضع السند وجزم بعدم تقدم العلة النامة على العلول
 واسارا الى هذا بقوله لا بد من النظر فيما اعتمدوا عليه في
 تقدم العلة النامة لادفع المنع والسند فتدبر لينهى كلامه
 فيه ان مراد صاحب القيل من قوله ان العلة الصورية لا
 يوجد في الخارج الا عارضة للمعلة المادية ومرتبطة بها
 او انه من تقدم المجموع لا من تقدم كل واحد منها يلزم
 المجموع معالان وجود المجموع بلا عرض العلة الصورية للمادة

وارتباطها بما تعلل بحث ومنع وهذا الكلام بناء على ان
 مرتبة بحث الاستدلال واردة ان وجودها في الخارج بلا
 ارتباط ثم فلا يتقدم وجودها معابا لذات على العلول
 في الخارج ويجعل ان لا يمكن وجودها في مرتبة من المراتب
 في الخارج الامع الارتباط بقول المفروض ذلك يلزم من عدم
 تحقق الجزاء كما ترى والقول بتقدم المطلق على المقيد
 واللا بشرط على الموجود بشرط شئ في هذا المقام كما ترى
 وعندنا مثل الذي يظهر لك ان في المقيد يلزم جزاء آخر
 غير ما يكون في المطلق في مرتبة اللا بشرط والماخوذ بشرط
 شئ ايضا تقول مثل هذا الكلام ومثل هذه الاعتبارات
 في الممنوع لا في الذات والحقيقة التي يحصل في مثل هذا
 المركب في الخارج لا يجدي نفعا كما لا يخفى عند ذوق
 وما يفهم من كلامه وبعض كلام الشيخ ان وجود الصورة
 وموضوعاتها في نفسها وجودها في مآذنها والاعتراض
 يويدنا في عدم تحقق الاجزاء في مرتبة من المراتب في
 الخارج بلا ارتباط والقول بالانفكاك في الملاحظة لا
 يفيد وما ذكره منشأ ذكر صاحب القيل على ما ذكرناه ليس

كذلك وبناء على ما فهمه يلزم ان لا يكون الجزء المادي في
 بعض المواد والفاعل المستقل بالتاثير وسائر الالوان المتع
 المعلول في الرمان ايضا متقدم على المعلول من له ادنى شعور
 لا يليق ان يفهم كلام احد هكذا ولا يخفى ما في قوله ولما قوله
 ان السؤال المذكور منع وما ذكره سنداه فتدبر
 الارتباط شرط لعلته جميع الاجزاء للمعلول اه قيل هذا مع
 كونه مالا تنزع اليه الطبع لتلخيصنا في ما اشتهر في ما بينهم
 ان مجموع اجزاء الشيء عنه وقد اجرت هذه المقدمة في
 تقرير الدليل المذكور نعم يؤيد المناقشة التي ذكرناها هنا
 قال المعارض قول ان اراد ان المشهور فيما بينهم هو ان مجموع
 الاجزاء ما هي اعتبارا حدث فهي غير المعلول فهو ثم بل ليس هذا
 المذكور فيما بينهم فضلا عن ان يكون مشهورا وله يأخذ
 هذه المقدمة في دليلهم وليس دليلهم موقوفا على بل ما
 في دليلهم هو ان عند وجود جميع الاجزاء يكون المعلول
 هذا كلام حق لا ينافي ما ذكره المصنف ان مجموع الاجزاء
 عين المعلول اذا اعتبر لا من حيث الارتباط وهو وان اراد
 ان المجموع يكون اعتبارا وحيثيته اذا احدث هذه الاعتبار

من هذه الحيثية يكون عين المعلول فهو ثم لكن لا ينافي
 ما ذكره المصنف بل يشبه اذ صرح ان مجموع الاجزاء اذا اعتبر
 حيث الارتباط فهو عين المعلول وزعمه ان هذا يؤيد ما
 ذكره من المناقشة ليس بالسوء فهمه المراد اذ ما ذكره فيما
 هو انه لا يجوز ان يكون عينه جميع اجزاء الشيء موقوفا
 على امر خارج عن ذلك الاجزاء وليس المراد بالشرط في قوله رحمه
 الله تعالى هو الموقوف عليه بل المراد بقوله لعل الارتباط المذكور
 شرط بعينه جميع الاجزاء للمعلول هو ان مجموع الاجزاء
 الواقع على هذا النحو الارتباط هو عين المعلول لا ان الارتباط
 ما يتوقف عليه عينه جميع اجزاء للمعلول وبهذا
 فرقان وبما ذكرناه صرح المصنف في الحاشية حيث قال هذا
 الشرط من قبل قولهم ان الهية بشرط شيء وبشرط لا شيء كما
 يفصح عنه ما سبق ان للمجموع اعتبارين اعتبارا كذا قال
 كذا وليس المراد بالشرط ههنا الموقوف عليه الخارج حيث
 يكون كون الشيء عين نفسه مستندا الى امر خارج فيقطن
 انتهى ويقتضئ ان مراد صاحب القيل من قوله تعالى ما اشتهر
 بينهم من ان مجموع اجزاء الشيء ان يقع هذا الكلام فيما

قطع النظر عن التقييد باعتبار ردون اعتبار روط هذا الكلام
 ينا في ما قرره ههنا ولا فيه وقوله ولم ياخذوا هذه المقد
 في دليلهم وليس دليلهم موقوفاً عليه كما ترى لان هذا ^{المعترض}
 احد هذه المقدمة في تمام الدليل سابقاً في اثبات المقد
 المنوعة التي معها صاحب لقيلاً في الاشكالية ^{مكة}
 ان الكل ليس لجميع الاجزاء فاذا تحقق فكيف لا يتحقق الكل
 هذا دليلهم موقوف عليها وان قيل مراد ان لكل مجموع
 الاجزاء شرط الارتباط مثلاً فنقول فيكون ان يتحقق جميع
 الاجزاء بلا ارتباط وشرط وفي هذه المرتبة لا يتحقق
 الكل فلا يتم ما ادعاه وهذا يدل على ان ما استمر ايضاً
 يوافق لما يفهم من كلامنا ويكفي في بعض الاوقات ايضاً
 ما ذكره المم بقوله فان قلت هذا احتمالنا يتمشى وما ذكره
 في جوابه بوقتنا ايضاً ولا يخفى ما في قوله وزعمه ان هذا يتو^ك
 ما ذكر من المناقشة وليس هذه الاسورة زعمه وما ذكر
 صاحب القليل فيما سبق من انه لا يجوز ان يكون امر خارج شرط
 بعينه جميع الاجزاء للشيء لا يتوقف على ان يوجد الخارج ^{الشرط}
 بمعنى المعنى الموقوف عليه بل مراده بالشرط هنا ما اراد ^{المم}

ههنا وحاصل كلامه ان جميع الاجزاء ليس عين المعلول بل
 اعتباراً واحداً حتى يلزم من وجود جميع الاجزاء وجود الكل بل
 يمكن ان يكون عنه مشروطاً بشرط واعتبار كما قال المم
 ههنا وليست شعري ما الفرق بين كلام المم وهوان
 الارتباط شرط بعينه جميع الاجزاء للمعلول وليس من
 اجزاء وقول صاحب لقيلاً فيما سبق وهوان يجوز ان يكون
 امر خارج شرط بعينه جميع الاجزاء للشيء غاية ما في الب^ا
 ان المم لم يذكر لفظ الخارج بل قال ليس من اجزائه وههنا
 بمعنى الخارج فلم يحمل كلام المم على معنى وكلامه على معنى
 آخر وفيه مناقشة مع دعواه يظهر بان في ما قل قد تروى ^{قف}
 في المصديق باننا يبدل الذي ذكره لنا فقه قلت نعم جميع
 الاجزاء انما يكون جزء من العلة التامة قيل فيمن جميع
 الاجزاء الذي هو عين المركب الذي ليس له جزء صوري
 هو جزء من العلة التامة فيكون متقدماً عليها فلو كانت
 علة التامة ايضاً مقدماً عليه لزم تقدمه على نفسه ^{مبين}
 كما ذكره ولا يتمشى فيه الجواب الذي زعمه حقاً وقد بينه
 السائل والقول بان جميع الاجزاء في هذا المركب الذي ليس

له جزء صوري ليس جزء من العلة التامة مجرد دعوى لبلاد
لا وجه له وهذا ما متعجب منه لانه لا خفاء في ان جميع اجزاء
المركب مطلقا جزء من العلة التامة لانه لا ينفك عنها مجموع ما
عليه لثبوتها في عبارة عن مجموع اجزاء المركب والامور
التي يتوقف عليها هذا المركب لما كان لجميع الاجزاء المما
والصورية الاعتبار ان المذكوران ممكن التفسير عند
ذكره بالجواب الذي نعمه حقا ولما لم يكن هذا ان الاعتبار
في المركب الذي ليس له جزء صوري لم يمتثل ذلك فيه والنتائج
كون جميع الاجزاء المركب الذي له جزء صوري جزء من
العلة التامة ومنفعة في المركب الذي ليس له جزء صوري
مما لا وجه له الا فرقا بينهما في ذلك الامر وقد يقال انهم
يقولون ان الاعداد كلها مركبة من الوحدات المفردة وان
منها ليست بعضها جزء من بعض مثلا الثلاثة ليست مركبة
من اثنين ووحدة بل من ثلث وحدات وكذا الاربعة
وما بعدها من المراتب فلهذا يمكن ان يقال ان العلة التامة
ايضا مركبة كمن العلة الناقصة وليس مجموع الاجزاء التي
هو عين المركب جزء من العلة التامة اصلا سواء كان مركبا من

المادية والصورية اولا وانت تعلم ان هذا الجواب يضر على
تقدير تمامه مما يجدي نفعا اذا كان ما ذكره استدلالا
على عدم تقدم العلة التامة لا مغالاة مع التذات بل في هذا
المقام يظهر لك المرام قال المعترض قول وفي بحث من وجه
اقا اولا فلان ما ذكره من ان مجموع الاجزاء في المركب
الذي ليس له جزء صوري جزء من العلة التامة اول
المسئلة وعين النزاع وهو لا يبالى من ان يذكره على وجه
كانه امر مسلم مقدر واما ثانيا فلان ما ذكره المقصود من
مجموع الاجزاء في المركب الذي ليس له جزء صوري ليس جزء من
العلة التامة ليس دعوى بل منع فالقول بان هذا دعوى
بل دليل مما لا وجه له بل هو يفتنه سيغترف بان هذا منع
بقول ومنفعة في المركب الذي ليس له جزء صوري مما لا وجه
له واما ثالثا فلان قوله بل لا وجه له غير صحيح بل وجهه لان العلة
التامة عبارة عن جميع ما يتوقف عليه وجود المعلول بحيث لا
يشد عنه شيء مما لا يتوقف عليه وجود المعلول لا يكون
جزء من العلة التامة وهو لا يشك ان جميع الاجزاء في
المركب الذي لا يكون له جزء صوري ليس ما يتوقف عليه المركب

واما يتوقف عليه المركب على كل واحد واحد منها لا على
 مجموعها كيف للمجموع عين المركب بلا خلاف فلا يكون جزء
 من العلة التامة وما ذكرنا ظهر عليك ان ما ذكرنا في بيان
 ان مجموع الاجزاء في المركب المذكور جزء من العلة التامة
 من ان العلة التامة مجموع ما يتوقف عليه وجود المعلول
 دليل عليه لانه واما رتبة فلان قوله ادلة في بعضها
 في ذلك الامر مردود اذا الفرق بينهما لان مجموع الاجزاء
 في المركب الذي له جزء صوري اذا اعتبر من حيث الانفراد يكون
 ما يتوقف عليه المجموع على النحو المعين لا رتبة على اذا
 يحكم بان الاجزاء ما لم يوجد لا يوجد الاجزاء على النحو
 كيف لا والمطلق مقدم على المقتضى فيكون جزء من العلة
 التامة لما علمت من ان العلة التامة عبارة عن جميع ما
 يتوقف عليه وجود المعلول بخلاف مجموع الاجزاء في
 المركب الذي ليس له جزء صوري فانه ليس ما يتوقف عليه
 فلا يكون جزء من العلة التامة فاما في فهم انتهى وفي بحث
 اما على الاول فلان مراد صاحب القيل انه اذا كانت العلة
 التامة عبارة عن مجموع ما يتوقف عليه الشيء وكل واحد من

اجزاء المركب ما يتوقف عليه المركب والعلة التامة عبارة
 عن جميع الاجزاء مع غيرها لمجموع الاجزاء جزء من العلة
 لان العلة التامة تشمل عليها وعلى غيرها ولا معنى بان
 الا هذا فيلزم ما ذكرنا فيثبت المطلوب ما ذكرنا في فهم
 من كلامه وهو ان يذكر على وجه كانه امر مسلم مقرا بان
 الى هذا ويلزم ما ذكرنا ولا تفرقة بين هذين المركبين و
 اما على الثاني فان بقوله مجرد دعوى بل لا دليل
 ان هذا الحكم والفرقة مجرد قول بلا مؤيد والغير بهذا
 لان عبارة المصنف يشترط ظاهره الى الدعوى كما لا يخفى وقول
 المعارض بل هو نفسه ستعرف آه فيه شيء لان مراده بالمنع
 الذي قال بعد ذلك هو لا ينكار لا المنع الذي هو متبوع
 من مراتب البحث وهو لا ينافي بالدعوى واما على الثالث
 باننا ذكرنا جزيته بالدليل ويلزم ما ذكرنا ان يكون تمامه
 عليه ولم يتوقف عليه ويلزم ان يكون المعلول عنه متقدما
 عليه فمراده انه بناء على هذا لا وجه للتسليم في ذلك و
 للمنع في هذا والفرقة في ذلك الامر غير مسموعة فقوله المعنى
 لان العلة التامة عبارة عن جميع ما يتوقف عليه وجود المعلول

آه ليس بشئ وايضا لاننا لم نثبت عليه وجود المعلول
 لا يكون جزءا والدليل الذي ذكر عليه بقوله لان العلة
 التامة آه لا يتدل عليه واشترنا اليه سابقا ولا يخفى ما في قول
 كيف والمجموع عن المركب بلا خلاف آه وهذا مما ينبغي
 منه وان كان ليس بتعقيب منه وما يدركه خبره وهو قوله
 ما ذكرنا ظهر عليك آه ايضا كذلك ومن ذا الايراد
 يفهم حال الايراد انما الرابع لان مراده ان من البيان
 الذي ذكره يفهم ان جميع الاجزاء في كل مركب جزء
 من العلة التامة والتفرقة بين مركب ومركب في ذلك
 الامر غير مسموعة فقوله اذا الفرق لا يخفى ما فيه على ان
 قوله اذا اعتبر من حيث الانفراد يكون مما يتوقف عليه
 محل بحث لان جميع الاجزاء المنفردة قطع النظر عن كل واحد
 واحد كونه موقوفا عليه مما لا يمتنع اليه الطبع وما ذكر
 في بيان لا يتدل على التوقف وما ذكره في قوله كيف لا
 مردود لان جميع الاجزاء في مرتبة الانفراد ليس جزءا من
 بل كل واحد منها جزء كيف لا وقد ذكر هذا القائل فيما سبق
 ان مجموع اجزاء المركب لا يمكن ان يكون جزءا للمركب باق

اعتبار واحد والا لم يكن مجموع الاجزاء مجموعا بل بعضا
 منه فيظهر ما في قوله كيف لا والمطلق مقدم على المقيد
 وعند التامل يلزم تقدم الشئ على نفسه وان يؤرخ
 في هذا فنقول لا يلزم تقدم مجموع الاجزاء على المعلول
 كان مرتبطا وهذا مع وضوحه ادقق وايضا فيما ذكره
 شئ آخر يظهر باننا قلنا هذا بل يرد ما ذكره صاحب القيل
 بقوله وقد يقال انهم يقولون او هو مشترك ونظيره
 ما ذكره ان ما ذكره هذا القائل سابقا في آخر الحاشية
 المتعلقة بقول المتصانف اما الاول وهو انه لو تقدمت آه
 بقوله على ان مذهب المحققين من الحكماء هو ان اكثر
 متالفة من الوحدات لا بعينه ما ذكره صاحب القيل
 ومع هذا فيه شئ ذكرناه فتدبر ووجه التقدير
 عنه ان يق المجموع لهذا المعنى آه قبل وفيه بحث لان المجموع
 بالمعنى المذكور هو لكل المجموع الغابر لكل فرد فان حكم
 الافراد قد يخالف حكم الجماعة كما ذكره فكانا ان كل واحد
 واحد يستدعي علة كذلك المجموع الذي هو المركب من
 تلك الاحاد يستدعي علة غاية ما في الباب ان يكون الاول

واحدة والثانية متعقدة ولا يتحقق أن يقال أن علة المجموع
هي علة الأجزاء لأن الأجزاء كلها أجزاء داخلية في المجموع المركب
منها وليست خارجة عن قلبه التامة بل داخلية فيها وليست
كذلك بالنسبة إلى علمها والقول بأن المعلول الأخير ليس
داخلاً في العلة التامة للمجموع كما أنه ليس بداخلاً في علة
الأجزاء فسقط بل جهالة محضه وهذا من قبيل اشتباه
الكل بالمجموع بالكل الأفرادي وقد مر مراراً في كلامه وسيجيء
الفرق بينهما مع أنه في حد ذاته مما لا حقا فيه وبما هو
فيما بينهما وسيجيء في كلام الاعتراف بما ذكرنا وبالحجة بعد
الثناء والتي ليس هذا الكلام بظاهره نفاوح فيما ذكره
من أن جميع الموجودات من الواجب والممكن ممكنة
واعترض بقوله أقول انظروا يا معاشر الأخوان هل في
كلام المتأشعار إلى عدم الفرق بين الكل للمجموع عي و
الأفرادي إلى عدم اقتضاء الكل علة كما يقتضي كل واحد
واحد علة أو شيء منها لا زفر من كلامه حتى يكون ما
ذكره من بيان الفرق واستدعاء العلة منافياً له ليس
في كلامه الصحيح بأن المجموع لتعده مستدعي ^{متعده} عللاً

لا علة واحدة كما أن المعلول الواحد يستدعي علة واحدة
الآية ذهبت إلى أن علة الأجزاء يمكن في وجود المجموع بناء على
برهان لاحق له في هذا المطلب فالبحث معه ليس بالمنظر
في مقدمات برهانه أما بالمنع والنقص والمعاوضة
على وجه قريب في فطانه فإن ما ذكره هذا الرجل من بيان
الفرق واستدعاء العلة وباقى الكلمات الواهية المرفقة
بما لا طائل تحته كما لا يخفى على من له أدنى فطانه وأما ما
ذكره من أن هذا ليس بقاوح فيما ذكره فهو الخش من
بيان الفرق أو مقصد المعترض ليس لإيتان أن العلة
التامة في المجموع المركب من الواجب والممكن بنفسه فإذا
بين أنها ليست بنفسه بل جزء منه كيف لا يكون قادراً
فيما ذكره من انتهي وفيه شيء لأن مراد صاحب البطلان
بناءً على كلام المدعي عدم التفرقة بين الكل للمجموع عي ^{فرد} ولا
لأن المعالوج الأخير على ما ذكره ليس بداخلاً في علة ^{الكل}
المجموع كما أنه ليس بداخلاً في علة كل واحد واحد ^{التفرقة}
بين الكل للمجموع والأفرادي في هذا بين وغرضه أن علة
الأجزاء لا يكفي في وجود المجموع والبرهان الذي ذكره يمكن

ان بحث فيه بالمنع والقض والمعارضه وتوجه كلامه بهذه
 الاحجاب يظهر اني توجه وما ذكره من الفرق بين الكلتين
 تمهيد للبحث وبالحقيقة مدار بحثه على ما ذكره المصنف بعد
 ذلك بقوله لان المجموع بهذا المعين كثير والكثير متألف
 من الوجدات اه غرضه ان هذا التفسير ليس وجوبه يندفع
 بالفرق بين الكلتين فما ذكره المصنف ليس كلامه بتحقيقه واثار
 صاحب القيل في حاشيته بقوله وما ذكره المصنف في هذا المقام
 فما لا يقع في تحقيق المرام فانه مشحون بالتناقض ^{اختلال}
 ومملو بالتردد والاشكال في ما ذكرناه فتدبر وما قرناه
 يظهر لك ما في قوله واما ما ذكره من ان هذا ليس بقادح اه
 ويمكن التوجيه بوجه لا يرد عليه ذكره ثم قال هذا القائل
 واجاب عن هذا الايراد صدر المحققين بان المقعد دو
 قد توجد مجلا وهذا الاعتبار واحد واللفظ الدال
 عليه هذا الاعتبار هو مثل المجموع وقد توجد بفضلا واللفظ
 الدال عليه بهذا الوجه وهو مثل هذا وذلك ولهذا التوجه
 يكون كثيرا وقد يختلفان في الحكم فان مجموع لقوم معا
 لا يسعهم دارضيق وهم لا معا يسعهم واذا علم ذلك فمختار

ان مرجح وجودهما معا وهو موجود ان لا معا لاجبا جدي
 كل واحد من جزئيه وبكيفية ان وجوده فيكون هذا وذلك
 عليتين ترجيح وجود مجعتهما معا بما فان نقل الكلام اليهما
 لا معا مفضلا فانه ايضا ممكن محتاج الى ترجيح فالجواب ان
 لانهما على هذا المؤيد ممكن بل هو بهذا الوجه شان
 واجب وجود بذاته ويمكن موجود به واعتراض عليه لمصنعا
 الموجود في هذه الصورة هو الواجب ومعلوله الواجب
 اذا المتعدد اذا احدث على وجه التفضيل كان متعددا
 كما ذكره ولا شك انه كما ان كل واحد منهما موجود فاما ايضا
 موجودان ضرورة ان اشتقاء المتعدد باشتقاء واحد من
 احاده والاشياء دبا سواها موجود ههنا والممكن الموجود
 لا بد له من علة سواء كان واحدا او متعددا وسواء اعتبر
 مجلا او مفضلا اذا الاجمال والتفصيل انما توجيان
 اختلاف في الملاحظة ولا يوجيان اختلاف في نفس الامر
 فاذا اعتبر الواجب مع العلول الاول مثلا فلا شك ان
 مجموعهما سواء لو حظ مجلا او مفضلا موجود اذا المراد
 لمجموع ههنا هو معرض الهيئة الاجتماعية بدون الوصف

اعني ذات الاثنين وهو موجود لا محالة وان لم يكن الهيئة
 والاثنيتة موجودة كما ان الواحد موجود وان لم يكن ^{صف}
 الوحدة موجودة واذا كان معروض الاثنين موجودا
 وهو ممكن لا يحتاج الى الاحاد فلا بد له من علة وليس هناك
 شئ آخر يصلح علة له فلا ينضم به مادة الاستكمال قول في
 نظر لان المحجب يعلم ان ذات الاثنين في هذه الصورة يمكن
 بل واجب ويمكن قوله لا يحتاج الى الاحاد قلنا لا ثم ان ذات
 الاثنين في هذه الصورة محتاج الى الاحاد كيف ^{من}
 الاثنيتة في المثال الذي ذكره ليس الذات الواجب
 المعلوم الاول ولا شك ان المعلوم الاول ليس محتاجا
 في ذاته الى نفسه وليس الواجب ايضا محتاجا اليه في ذاته وليس
 هناك الا هذين هاتان الذاتان فظهر ان ذات الاثنين
 ليس محتاجا الى كل واحد من احاده في خلاصته كلام المحجب
 ان في هذه الصورة اثنان المكون من الواجب والممكن
 اما ان يعتبر المجموع من حيث يكون له وحدة او لا يعتبر
 من هذه الحقيقتة سواء اعتبر من حيث الكثرة اذ لوحظ
 ذات الكثرة مع قطع النظر عن عارضته وعلى الاول يسلم

ممكن لم يكن لا يسلم ان عليه اثنان نفسه بل على هذا المجموع
 من حيث انه كثر وعلى الثاني لا تراه ممكن بل هو واجب ويمكن
 والواجب موجود بذاته والممكن موجود به فلا يلزم عليه ^{اثنان}
 لنفسه فان قلت قد ثبت في مطابقة ان كل موجود اما ^{اثنان}
 او ممكن ولا شك ان معروض الاثنين في هذه الصورة
 مع قطع النظر عن عارضته موجود فان لم يكن ممكنا فيجب ان
 يكون واجبا نعم عن ذلك علوا كبيرا قلنا الوحدة معتبرة
 في المقسم اي كل موجود واحدا ما واجبا ما يمكن واما ^{حدا}
 المتعددة فلا يعرض لها الوجوب والامكان الا اذا ^{اعتبر}
 على وجه يكون لها وحدة بل يعرض لاجزائها فان قلت ما
 قررت خلاف ما اشتهر بينهم من ان المتعدد محتاج الى
 كل واحد من اجزائه الايتاني من مخالفتهم عندك في ^{واجب}
 كلامهم شئ قلنا معنى كلامهم هو ان المتعدد من حيث التعدد
 يحتاج الى اجزائه اي في تعدده محتاج الى اجزائه لا انه في
 ذاته محتاج الى اجزائه فاما مل في هذا المقام فانه تحقيق
 بالتامثل التام ثم اقول ولنا جواب عن هذه الببهة فليس
 عن البهات موصوبة وهو ان المجموع المذكور ان اخذ من

حيث ان كثير فعليه هو ذات اكثر من حيث الذات مع قطع النظر
عن وصف الكثرة وان احكام من هذه الحثية بل ملاحظة مع
قطع النظر عن وصف الكثرة وطلب لعل لذات المجموع مع قطع
النظر عن عوارضه فنقول ذات المجموع ليس مكانا حتى يحتاج
علته بل هو واجب ممكن فندبر فيهم انتهى كلامه واستمع لنا
فبقول اول والايراد الذي ذكره على المقص ونسبة الى
نفسه ليس كذلك بل اراد ذكره عينا لفضلنا في شرحه
لرسالة اثبات الواجب المنسوبة الى صدر المحققين بقوله
فيه يظهر نظر لان الكلام مبني على ان المجموع الماخوذ مفضلا
ممكن والجيب يمنع امكان المجموع بهذا الوجه وتوضيح الكلام
في المرام ان الامكان نسبة بين الشئ ووجوده وكذا الوجه
فاذا قيل شئ واحد الى وجود واحد كان بينهما نسبة واحدة
وكذا اذا قيل شئان مجتمعين معبرين معا شيا واحدا
الى وجوده احدا كانت النسبة ايفى واحدة وانما اذا نسب
الى وجوده انما يمكن تحقيق نسبته بالمعبر مفضلا شيا منسوبا
الى وجودين وبعد نقل بعض الكلام في ما يذكره قال واذا
كل منهما مقبلا الى وجود واحد ووجودات مفضلة لم يكن

ممكنا فقط بل ممكنا واجبا وبعد هذا شئ كما هو ذاته على
المعقول وقا ان مورد النسبة الى الوجوب والامكان
انما هي النسبة الواحدة فان الواحد معتبر في كل قسم
على ما سمعته في مباديك من تعليقك فمجموع النسبتين خارج
عن المقسم انتهى فاذا علمت هذا فكل ما ذكره القائل ما ذكره
عنا بالفضل ولا زيادة فيه الا انه ذكر كلامه بعبارة مجملة
لا يتحقق لها ولا شك في حسن تحريره واني انا بهذا
الكلام في نفسه ليس في ان المقص بعد منع الجيب مكانا
الاشياء اثبت المقدمة المسنوعة وفق المجموع في هذه
الصورة اذا اخذ على وجه التفضيل كان معتددا كما
ذكره لاحقا فيه واثبت وجود المجموع بما قال ان انتفاء
المقدمة وهذا القابل صحيح هذا الدليل في السابق
فيكون الكل والمجموع غير واحد واحد موجودا فاذا ثبت
وجود الكل فليزوم احتياجه الى الاحاد فبعد هذه
المقدمات عدم تسليم ان ذات الاشياء ممكن كما ترى
وذكر ان الاجمال والتفضيل انما توجيانا اختلاف
الملاحظة ولا يوجب اختلاف في نفس الامر وهذا

مؤيد بل دليل لا يثبت المقيدة المنوعة فالسكوت عن هذا
 وهذا والقول بالمنع الذي ذكره ولا يبرهن بتدويره
 بقوله كيف ومعرض الاستينة في المقال الذي ذكره ^{لغة} بهما
 لانه ان اردنا باحتياج معرض الاستين الى الاتحاد فمفهوم
 القضية الكلية اعني ان يحكم بالاحتياج لكل واحد ^{حده}
 فيلزم ان يكون ذات بالواجب نعم والمعلول الاول كل
 واحد منها محتاجا الى الاتحاد وهو ليس بصحيح وبالجملة
 في هذا يكون الحكم مستقدا بالمال الى قول هذا محتاج و
 ذلك محتاج وان اردنا بهذا حكما واحدا على المعارض ^{المقيد}
 في نفسه اعني مجموع التفصيل فلا يلزم احتياج كل واحد ^{حده}
 حتى يرد المحذور و مراد الممان الموجود الثالث وهو ان
 والمتعدد ومعرض الاستين محتاج وحادثا اعتبارا ^{الوحد}
 في المقسم يندفع بان عموم هذا ليس سلما ومن حلتها ^{القيم}
 الى الواحد والكثير الى الواجب والممكن والترقي هذا
 لا يلزم عدم الانحصار ليجوز دخوله في بعض الاقسام وهو
 الكثير والممكن وبالا احتياج يكفي لنا وان لم يصيد ^{نفس}
 الممكن وان كل واحد من الاقسام يلزم ان يكون له ^{نفس} وحدته

الامر ان الملحوظ بهذه الوحدة قسم وما نحن فيه له وجه
 في نفس الامر اننا الموجودات المتعددة التي لا يعرض لها ^{حده}
 والامكان فنجعل اعتبارا لاحكام المتعددة لا بان يثبت هذه
 الموجودات مرة لهذه المعارضات فاما مثل فان كان لك ^{فقطه}
 كفاك ما ذكرناه ومن لم يجعل الله له نورا فلا نور وثالثنا
 ان التوجيه الذي ذكره في معنى كلامهم ليس موافقا لكلامهم
 بل كلامهم صريح في المخالف وليس بصحيح في نفسه لانا اذا
 راجعنا الى وحدتنا علمنا ان ذات الكل باعتبار ذاته ^{جوده}
 محتاج الى الجزء ويجعل العقل العلية والتقدم للجزء بالنسبة
 الى الحل قطع النظر عن الوصف ولهذا في العقل ايضا مستقدا
 وان لم يلاحظ التعدد بل مع ملاحظة عدم التعدد وان
 كان عدم تعدده محالا وكما ان الكثير مركبة من الوحدات
 التي كانت اجزا لها ويتقدم عليها كذلك ذات الكثير مركبة
 الاحاد التي كانت معرضة للوحدات ويتقدم عليها ذات
 الكثير فلا يرضى القوم بهذا الالتفات والاولى ان توجه
 كلامه لمن ينف هذا التوجيه الذي مثله في الصحة والصادق
 رابعا ان الجواب الذي نسبته الى نفسه لقوله ثم اقول ولنا

ما يرجع الى الكلام الذي نقله من صدر المحققين
 مع ان طوله من حيث انه كبير في شيء لان المجموع من حيث انه كبير
 ومفصل لا يحتاج الى اعلل كما فهم من قوله خلاصة كلام ^{المحب}
 فبا الحقيقة جوابا لترديد ما ذكره صدر المحققين من ان
 ذات المجموع ليس ممكنة حتى يحتاج الى علة بل هو واجب ممكن
 الا ان يقال مراده ان الكثرة الملحوظة بحيثية الكثرة و
 التفصيل بان يكون الكثرة معبرة في هذا الاعتبار
 وعلى هذا يكون ممكنا وهذا على تقدير لا طائل تحته و
 يرجع الى كلام صدر المحققين هذا بغور بان الله من ذاته
 الاحمال ونيات الاعمال والاشغال ببد أمثال هذه
 الكلمات ليس مطلوبا بل كان باعتبار البضائع لاوقات ^{ان}
 مباحثه بعض الاخوان مدت صفاته الجميلة جدا على
 ذلك واسأل الله العصمة والتداوق وفيه نظر لان المجموع
 لهذا المعين كثر والكثرة متناف من الوحدات لا محالة ^{لعلول}
 الاخر داخل في ذاته فيكون جزء من علته التامة والمعتبر
 اعترض بقوله قول قد عرفت اننا ان للكثرة الموجود وجود
 مع قطع النظر عن كثرته اذ لا شك انهم عرض الكثرة موجود وان

لم يكن كثرته موجودة كما ان معرض الواحد موجود وان
 لم يكن وحدة وجوده وقد عترف بذلك المتص في الجواب
 الذي نقلناه عنه قبل هذا وله وجود من حيث انه كثير
 ليس للاحاد مدخل في ذات الكثير بل لها مدخل الكثرة
 العارضة لها وفيها من حيث لا تصاف بها الا قد عرفت بان
 في المجموع المركب من الواجب المعلوم الا قول ليس للمعلول
 مدخل في معرضه لا شئ اذ هو ليس الا ذاته وذات الواجب
 وقال بعد هذا التمهيد عبارات قريبة لهذا او امر محض
 يحفظه ومبينا انه عن الجاهلين المعاندين لهذا ولا ينبغي
 ما فيه لانا لا نشك في ان ذات الجزء متقدم على ذات الكل
 كما ذكرناه وعلاوة الجزاء بالعلية للذات امر مقرر معلوم
 وقد قولنا لا تدعن مغاللة بحقيقة وامره يحفظ او لا
 من تحقيقه بل يليون ان يصون نفسه ويمكن ان يتوانا
 يعمل بوسيلة اذ ذكره لنفسه ثم قال وبعد تحقيق هذه
 المباحث يمكن ان يتدل على ان العلة التامة للشيء متقد
 بان يقول العلة التامة للشيء عبارة عن جميع ما يتوقف
 عليه ذلك بحيث لا يشتملها شيء ولا شك ان كل واحد واحد

من اجزائها متقدم على المعلول والجزء الاخير منها ليس متقدما
 على ذات العلة الثانية بل بعضها معها واما المتقدم متقدم
 فيكون العلة النامة مقدمة على المعلول وهو لفظ هذا كلاما
 وفيه ان هذا الكلام مع كونه مبني على الفاسد لا يخرج عن
 وهذا كلام يحمل التحقيق بل مغا لظهورها صورة بحسب
 الظاهر فادنى توجه فاستمع لما يلي عليك فنقول ان
 المعية كما ذكرها بعضهم يطلو على انما خمسة كالقوة
 والتأخر فالمعية ليس لامعناها سلب لتقدم والتأخر
 لكن لا مطلقا بل في المعنى الذي نسب اليه لتقدم و
 التأخر حتى ان المعية الزمانية ان يكون ما موجودين
 في الزمان ولا يكون احدهما متقدما على الآخر والمعية
 في الترتيب ان يكون واقعين في الترتيب ولا يكون احدهما
 اقرب الى المبدأ من الآخر والمعية في الطبع ان يكونا موجودين
 معا من غير احتياج بينهما والمعية في العلية ان لا يكونا
 احدهما علة للآخر لكنهما مشتركان لعل وقد تشكل
 الشيخ تحقيقا لها ولا ينال في ذلك او لعل وجه الاشكال
 على ما ذكره انه اذا كان موجودا احدهما علة للآخر فنقد

ومتأخرا والا فان لم يعتبر العلية فيها فلا معية في العلية
 وان اعتبر العلية فالشيء باعتبار العلية اما علة متقدما
 او معلول متأخرا فان كان هناك معية فلا يكون الا
 في التقدم في العلية او التأخر فلا يكون معية في العلية
 او وجدا لا شك ان الاعتبار في العلية ان كانا عليتين لم
 يكن ان يكونا بالقياس الى امر واحد وان كانا معلولين
 فان فرضنا انهما معلولا علة واحدة لم يجز ان يكونا معلولين
 من جهة واحدة بشرط واحد فحق التحقيق يكون استنادهما
 الى عليتين فاذا كان احدهما علة لشيء والآخر معلولا لشيء
 آخر يكونان معا ايش في العلية فلا موجودين الا واحدا
 علة للآخر اذا كانا معا في العلية ولا بعد ذلك بل كل
 موجودين اما ان يكون احدهما علة للآخر او يكونا معلولين
 واحدة لانها العلة الواجب الوجود واما المعية في
 الشرف بان يكونا متساويين في الشرف حتى ان الزيادة احد
 شرفا صار متقدما فاذا علمت هذا فنقول قول هذا القائل
 الجزء الاخير ليس متقدما على ذات العلة النامة بل معها لا
 في المعية الزمانية لان الجزء الاخير لا يتقدم بالزمان على

والمعية في العلية
 انما هي في العلية
 انما هي في العلية
 انما هي في العلية

والمعية في العلية
 انما هي في العلية
 انما هي في العلية
 انما هي في العلية

المعلول حتى يقال ان العلة التامة مع الجزء الاخيرة الزمان
وهو متقدم على المعلول الزمان فيلزم تقدمه بالزمان
ايضا وليس مراده ان يتقدم العلة التامة على المعلول
الزمان وهذا لا ومن كونها مع الجزء الاخيرة الزمان
لا يلزم تقدمها على المعلول بالذات والمعية في الزمان
والشرف جارية عن البحث وعلى تقدير دخول المعية في الزمان
يمنع معيشتها في الزمان والسند ومن المعية بالطبع ايضا
ان يؤخذ من غير استياج بينهما لا يلزم تقدم احدهما على
اذا تقدمت احدهما على شئ ثالث كما لا يخفى واذا قلنا بان
في العلة قطع النظر عن الاستكمال فلا يلزم المراد ايضا لان
من كون العلة التامة مشتركة مع الجزء الاخيرة مطلق
العلة فلا يلزم تقدم العلة التامة والحضم لا يدعي ان
يتمد العلية بتقدم والا لاجابة الى هذه الكلمات وايضا
اذا كانا معلولين لعلة لا يلزم من هذه المعية التقدم
كما لا يخفى فانهم وتذكر ولا يتخبط ثم نقل كلام صاحب
القبيل على قول المصنف في نظره وهو قوله هذا النظر مندرج
فيما ذكرناه ولا وجه لبراداشا لذكره وبردها واعترض

عليه بما حاصله ان يراد صاحب القبيل ليس بصورة الالاب
تراجع الى كلامه وبذلك على وجه غير متفق معلقة بالكلام
الواحدة ومع هذا مدفوع هذا وفيه ان مراده انه ليس ما
ذكره اراد آخر كما ذكره وبما ذكرناه في توجيه كلامه
يندفع ما ذكره عليه من التشيع ويظهر عليك حقيقة دفعه
فلا يفيد فاما مثل واذا دخلت الشبهة
آه قال في الحاشية اراد انه دخلت الشبهة في مادة الممكنات
الفرقة اذ بذلك يتم العرض ولا يضر بقاء الشبهة في مجموع التوا
والممكن قال المعارض قول قد عرفت جلة في المكتبة من الواجب
والممكن ايضا فتذكر انتهى لا يخفى ما في حله لما ذكرناه فلا
يمكن اختيار التمام بان يكون ما فوق المعلول
الى غير النهاية علة للمجموع وهو معلول لما قبله بمرتبة 1
غير النهاية وهكذا قال المعارض قول هذا لا يراد ما لم يفد
المقدمون والمتأخرون حتى ان المتع مع كونه علما في
التحقيق وعالم بالاشياء لا غاية الشئ في شئ
هذا الدليل وتفتح معانيه لم يدفعه بل نخصه وفصله
وزيف الاجرة المذكورة عنه ولما رأينا الحال على هذا

المنوال والمطلب مما لا ينبغي فيه الاهمال وهذا الدليل
 اقرب ما يمكن ان يحصل اليه الاتصال وكان ما في الابداء
 والمناقشات متقدمة مندفعه عند الاعتداء والوسا
 القيل والقال فتوجت نحو اندفاع متفكر امر بقا وان
 حتى لنقصه عقائلا من الله الداية وراجيا عنه ^{الخلاص}
 عن الغواية فالقبي في بوجه وجهه لا يخفى ما فيه من التدا
 وفضلتي به في لطفه على كثير من العباد وهو انه لو كان ما فوق
 المعلول الاخير علة مستقلة للسلسلة المذكورة يجب ان يكون
 مستقلا على علة كل واحد من افراد السلسلة اذا الفاعل
 المستقل لكل في الممكنات المفردة يجب ان يكون فاعلا لجميع
 اجزاء او مشملا عليها لا استند بعض الاجزاء الى الغير فلا
 يكون فاعلا لكل فاعلا بل البعضه ولا شك ان ما فوق
 المعلول الاخير ليس فاعلا لكل واحد واحد من افراد السلسلة
 والا لم تقدم على اجزائه بما تكثر فيكون مشملا على ^{علل}
 الافراد وهو لا ينبغي هذا التقدير يلزم ان يكون بازا
 كل واحد واحد من الافراد الحاصلة فيه واحد هو علة له وآخر
 هو علة للمعلول الاخير فيكون ما فوق المعلول الاخير ^{على}

نفسه بواحد هدف وبعبارة اخرى كل ما فرض في ما فوق
 المعلول الاخير من الاحاد فلا بد هو علة ما فيه في
 المعلول لا سير بلا علة داخله فيه فان قلت لم لا يجوز
 ان يكون علة معلول الاخير ما فوق المعلول كل لا فرد ^{منه}
 وكذا علة ما فوقه الى غير النهاية وهكذا لا يقال هذا خلا
 المفروض ان المفروض هو ان علة معلول الاخير هو المفرد
 المتقدم عليه علة ذلك المفرد هو المفرد المتقدم عليه
 هكذا لا يقال للمفرد ان يقول للضم ان يقول نعم انا فرضنا اولابان
 علة معلول الاخير هو المفرد المتقدم عليه ثم بالبحث ^{يكشف}
 ان علة ليس هو المفرد المتقدم وحده بل هو مع علل المتقدمة
 عليه فيقول به ولا فتور فيه قلت يلزم ان يكون بازا كل فرد
 من افراد ما فوق المعلول الاخير في فرد هو مبدأ سلسلة
 التي هي علة له وآخر هو مبدأ سلسلة هي علة للمعلول ^{خير}
 فيلزم ان زيادة الشيء على نفسه وبعبارة اخرى يلزم ان ^{يكون}
 بازا كل فرد من افراد السلسلة فرد فيما فوق المعلول الاخير
 اما علة او مبدأ جملة هي عليه فيكون الافراد الحاصلة
 فيساوية لافراد السلسلة مع انه يطبق على جزئها انطباقا

خارجيا صف فانهم فانه مع وضوحه ديق فان قلت لا يلزم
من اشكال ما فوق العلول الاخير على علة كل واحد واحد من اول
السلسلة ان يكون فيها بازاء كل فرد فرد له لا يجوز ان يكون فرد
علة بفرد ينقلنا وجود السلسلة بحيث لا يكون واحدا فيه
علة الا الواحد لازم على تقدير احسن الموجود في الممكن
وكلامنا فيها لا يتق هذا راجع الى برهان القضايا في خلاصة
برهان القضايا هو ان يجب ان يكون بازاء كل معلول علة وليس
اذ سبق للمعلول الاخير بلا علة كما بينوه لاننا نقول ان هذا
من ذلك ولا ارتباط بينهما الا في اخذ تلك المقدمة القليلة
بانه يجب ان يكون بازاء كل فرد في المعلول فرد في العلة لكن
بيانا هما هنا بوجه عرفت من تقريرنا واما في برهان القضايا
فيوجه مغاير لهذا الوجه تباين كل المبانيه كما ستعرف
انشاء الله تعالى واما با في المقدمات فلامنا سببه بينهما و
الحق ان هذين لا يراد ان ليسا تاما ينبغي ان يتوجه الى اراد
هما ودفعهما الا ان بعض من غرضه من الضلالة وها
معجراتهما وباحث معهما سببا خفية حتى طهر عليه الحق وادفعتهما
مع دفعهما خوفا من ان يخطئ بالاحد مثله فزعم ان في

دليلا شئ لم يقف عليه ولم يفرد على دفعه فتركناه
فصيل الدليل مدخلا مقدوحا في نظره لا يمكنه ^{حتملا} لا
عتماد عليه في تدبر انتهى كلامه وفيه ان هذا الكلام لا
يليق الا فتخار وهذا العبارات التي وقعت من عند
هذا الموضع يدل على عجزه كما لا يخفى على الفطن ^{شك} ولا
ان هذا بالحقيقة ما خرد من برهان القضايا كما نقله
والنقطة بان في هذا ثبوت تلك المقدمة بان علة الكل
يجب ان تشمل على كل جميع الاحاد وفي هذا القضايا
بوجود اخر سهل وهذه المقدمة اي كون علة الكل مشتملا على
كل جميع الاحاد وليس ايضا من تقديرات كلامه مذكور مرة بعد
مرة والمقدور الذي ذكره هيها ايضا ما خرد من المقدور
اللازم من برهان القضايا وهو قوله زيادة عدة
المعلولية على عدة العليلة مع تكافؤهما ومن له ذوق
يعرف المناسبة والاخذ ولم يرض بان يكون هذا عندنا
آخروا في نقول مراد المتع بور وهذا لا يراد على الذي
ذكره بعد القيل والقال وهو ان الجزء لا يتصح ان يكون علة ^{مستقلة}
للمجموع الممكنات لان علة الكل يلزم ان تشمل على كل جميع ^{خارجا}

بمعنى ان فاعل كل جزء لا يكون خارجا عنه ومن جملة الاجزاء
هذا الجزء نفسه فعلته اما عينه فيلزم تقدم الشيء عليه
او داخل فيه ويتقبل الكلام اليه الى ان يتم الى ما يكون علة
لنفسه وبنسبته وكل جزء فرض علة في تلك السلسلة فعلة
اولى منه بان يكون علة لها لان ما نشأ اكثر لكون ذلك
الجزء اثره وهو ليس اثرا لنفسه فيلزم ترجيح المرجوح فقال
المصر على هذا الدليل يمكن اختيار شئان ما فوق المعلول
الاخير الى غير النهاية علة للمجموع وهو معلول لما قبله بمرتبة
الى غير النهاية وهكذا وما ذكره المستدل في ابطال هذا
التوبيخ عليه ما قال بقوله قوله فكل جزء له ولا شك
في ورود ما ذكره على هذا الدليل وما ذكره هذا القائل
على تقدير ان يكون له بحث آخر وليس هذا اما لذلك الدليل
بل يعتبر الدليل وتمسك بدليل آخر ولا يخفى ما فيه على المعاد
باداب المناظرة والعجب من غفلة عن هذين ظهوره غاية
الظهور على اننا نقول يلزم على هذا التقدير حكاية الاستدلال
وايق في قوله قلنا وجود سلسلة لا يكون واحدا في علة
الا لواحد بحيث يظهر اذنى توجه ويمكن دفع هذا البحث

فقال ثم ذكر ان بعض فاضل زماننا قال في توجيها هذا
بعد ما قرره مقدمتين احدهما ان العلة يجب ان يكون
وجود المعلول على سبيل الوجوب بحيث لا يتطرق بشرط وجود
اليه لعدم اصله وتاينهما ان المركب يتصور انعدامه با
جملة الاجزاء بالاسر لا يبقى منه شئ ما حاصله ان مجموع
المكونات لا مكان كل من اجزائه يجوز ان ينعدم بحيث لا يبقى
منه شئ فوجب ان يكون لذلك المجموع علة يمتنع بالنظر
اليها هذا لعدم ما هي الا امر خارج عنه اذ كل جزء
يفرض سواء كان بسيطا او مركبا لا يسلم لهذا اذ العلة
بشرط وجودها بوجود المعلول فلو كان جزء من هذا
المجموع علة له بحيث يجب وجوده ويمتنع بغيره لزمه
تقدمه على نفسه وعلى غيره وهو محال لا يذهب عليك
ان هذا راجع الى الطريقة الثالثة التي وجه اليها الان
المصر بان امتناع علة الجزء هذا النحور لعدم بان العلة
بشرط وجودها يمتنع بها عدم المعلول والمفروض في هذا
النحور عدم انعدام الاجزاء كلها وهذا الوجه يذهب
بانه لو كان الجزء علة لامتناع هذا النحور لعدم لزمه

على نفسه وعلى علله وهذا القدر لا يصير هذا دليلا
 آخر فضلا عن ان يكون توجها لهذا البرهان على ان ما ذكر
 من لزوم تقدم الشيء على نفسه وعلى علله على تقدير
 علته الجزء الثاني التحويز من عدم مبدفوع بان انعدام
 المجموع بالاسر فعبان يوجد واحد بان يوجد واحد
 من احاده فلا يلزم من علته شئ لامتناع هذا التحويز
 لعدم على المجموع تقدمه على علل كل واحد واحد من
 بل يكفي كونه علة لوجود واحد من تلك الاحاد فلا يلزم من
 ما فوق المعلول الاخر لامتناع هذا التحويز من عدم علته
 لكل واحد واحد من الاحاد حتى يلزم تقدمه على نفسه وعلى
 علله بل يكفي علته للمعلول الاخير وجوده مستلزم لامتناع
 هذا لعدم الاتساق كما يجوز ان يعدم المركب بانعدام اجزائه
 بالاسر كذلك يجوز انعدام بانعدام كل واحد واحد من
 افراده وما هو علة للمجموع يجب ان يمتنع بالنظر اليه جميع
 انحاء عدمه فلو كان ما فوق المعلول الاخير مثله علة
 للمجموع لوجب ان يمتنع بالنظر اليه ويترتب وجوده جميع
 انحاء عدمه اي عدم كل واحد واحد من الاحاد وعدم

الكل بالاسر فعبان يكون متقدما بوجوده على كل واحد
 واحد من الاحاد فيجب تقدمه على نفسه وعلى علله لا ما نقول
 ان اراد ان علة المجموع يجب ان يمتنع بالنظر اليه جميع
 انحاء عدمه فلو كان ما فوق المعلول الاخير مثله علة
 بالنظر اليه علة نفسه او بالنظر اليه جزء او ما يستند
 اليه جميع انحاء عدمه فهو مستلزم لكن غير مستلزم للمطلوب
 وكلام المتقدمين في هذه في موضع على انه يعوج ذكر
 وجوب امتناع الكل بالاسر بان لا يقيم شئ الذي
 هو مناط الدليل كما يظهر من اسلوب كلام الموجه فتا
 يفهم انه مشهور كلامه وفيه نكتة اما اوله فلا يشكر
 ان هذا راجعا الى الطريق الثالث الذي وجهه المصنف
 بل بعد ما وجه هذا الدليل بان العقل الصحيح يحكم بانه
 امتنع عدمه فوجد ومن جملة انحاء عدمه الممكنة
 ان لا يوجد شئ منها ويبقى على التقى الصرف وهذا
 من عدمه مانع ومناف لوجود كل ممكن كما لا يخفى فانه
 يمتنع هذا التحويز لعدم على جميع الممكنات
 ليس انه لعدم اشتماله على الواجب فحوز لعدم على كل

واحد منه وعلى تمامه بالبره ولا جزء منه لان كل جزء من
 اجزائه انما يمتنع به عدم الكل بعد وجوده الذي يمتنع
 عن امتناع هذا النوع من العدم لا مكانه والممكن تمامه
 صدوره عن عليه بحيث يمتنع بقاءه على العدم
 من الممكنات لوجوده خارج عن الممكنات
 هو واجب الوجود بذاته وهو المظهر هذا قال الله تعالى
 بالثبات ما ذكره صاحب المواقف واسنده الى نفسه
 وتفاوت وهو انه لو لم يوجد للوجوب لذاته لم يوجد واجب
 لغيره فلم يوجد شيء اصلا لانه لو انحصر الوجود في مكان
 فارتفع عما بالاسر لا يمتنع بالذات لا مكانها ولا
 لما تر من ان الغير الذي به يمتنع رفع الجميع بالكلية
 يجب ان يكون خارجا عن الممكنات واجبا لذاته و
 المفروض عدمه واذ لم يوجد واجبا لغيره لم يوجد شيء
 لان الشيء ما لم يجب له يوجد لا يمتنع عن الدليل الاول
 امتياز بل هو محتقوله بتغير عبارة انتهى والدليل الثاني
 اسنده صاحب المواقف الى نفسه وتفاوت بانه في هذا
 ما وقفنا عليه هو ما ذكره المصنف في الطريق الثاني والاسر

ان هذا دليل اخر بل مراده انه يمكن توجيه هذا الدليل
 بهذا وبما قرره يتبع هذا التوجيه ويمكن توجيه قولهم في
 ابطال عليه الجزء في الاول الامر وهو انه يلزم ان يكون
 علة لنفسه ولعلله ما وجهه هذا الوجه وليست شغرى
 لا يرجع ذكره الى برهان القضايف بسبب المقابلة ^{ثلاثة}
 التي مدار البحث عليها بانه يجب ان يكون بازاء كل فرد
 في المعلول فرد في العلة بوجد اخر غيره بين برهان
 القضايف ما ذكره هذا الوجه يرجع الى الطريق الثاني
 مع اختلاف البابين واما ثانيا فلان قوله على ان ما ذكره
 من لزوم تقدم الشيء على نفسه مع ورود المناقشة
 في قوله انعدام المجموع بالاسر فعبارة بوجد واحد لا
 تحتها والمراد انعدام الكل بالاسر بان يعدم كل واحد
 واحد من افراده واجزائه ويبقى على النفي الصرف كما يفهم
 من كلامه فالمطابق للواقع ما ذكر في قوله لا يقال و
 يزعمه كان لا يتفق وما ذكره في الجواب خطا وخطا لانه لا
 في كل معلول ان يجب بالنظر الى علية نفسه على ما بين
 الامور العامة وقولهم لمعتبر في العلة امتناع انحاء

العدم للمعلول بالنظر اليه والى جزءه او الى ما يستند
على ان المعلول لا يجب ان يمنع بالنظر الى علة ما نفسه بل
يدل على ان العلة بطلت ايضا على ما يمنع نفاذ العلة
بالنظر الى جزءه او ما يستند اليه بمعنى ان الاجزاء التي في
المعلول فرد المعلول يستند الى اجزاء العلة اذا كان
عنها لكن يجب مع هذا من علة يستند الى نفسها وامتناع
هذا النوع من العدم الذي يعرض للمعلول لا يكون له علة
بنفسها يمنع هذا بها على هذا الفرض كما لا يخفى بل هذه
العبارة التي وقعت منهم وهو ما يستند نفاذ العلة
اليه والى اجزائه او الى ما صدر عنه يدل على ما ذكرنا
وانه في كل معلول لابد من شئ بها يمنع جميع انحاء العلة
وفيما يخفى ليس بنفس الجزء ولا بجزء الجزء ولا معلول الجزء
والا لزم المحذور فانهم هذا وتماثل فانه مع ظهوره لا
عزقة واشترنا اليه سابقا وما ذكرنا في العلل ونظير
دفعه من نضايح كلامنا وملخصه انه ان
الفاعل المستقل في المجموع بهذا المعنى وفي هذا المقام
حاشية منه وهي قوله معنى كون ما فوق المعلول الاخير

علة للمجموع هو ان المجموع اى كل واحد واحد من المعلولات
المعددة اما استند اليه بالذات والى اجزائه مثلا
المعلول الاخير من جملة المعلولات المستند اليه بالذات
وما فوقه الذي هو من جملة المعلولات من وجهه الى جزءه
هو ما قبل الاخير وهو في جملة المعلولات من وجهه
مستند الى الجزء الذي هو ما فوق ما فوق الاخير
وهكذا ومعنى كون ما فوق ما فوق المعلول الاخير علة
للمجموع هو ان المجموع اى كل واحد من المعلولات مستند
اما مستند اليه والى ما يستند اليه والى اجزائه مثلا
المعلول الاخير الذي هو من جملة المعلولات استند اليه بالذات
والمعلول الاخير الذي هو من جملة المعلولات استند اليه مستند
اليه لكن بواسطة ما يستند اليه وهو ما فوق المعلول
وما فوق ما فوق المعلول الاخير الذي هو من جملة المعلولات
المعلولات من وجهه مستند الى ما فوق الذي هو جزءه
وهكذا معنى علة ما فوق ما فوق ما فوق المعلول الاخير
في المجموع وهكذا وان علا ومن القليل يعلم ما
سبق في علل العقول العشرة تامل تبصر انتهى وههنا

شي لا بد ان يثبت عليه هو انه هذا الكلام وان وقع
في موقع السند لكن بسبب جزمه بذلك يمكن ان يناقش عليه
بان يتو في سلسلة العقول العشرة مثلا او التسلسلة التي
نخرج فيها كون العاشر والمعلول الاخير مستندا الى ان
السلسلة المتديرة من التاسع او الى السلسلة المتبدأة
ما قبل المعلول الاخير محل بحث وان استند الى التاسع
الثامن وهكذا استنادا مطلقا وفي هذه السلسلة
الى ما قبل المعلول وقيل ما فوقه قبل المعلول الاخير هكذا
لكن يمكن بانكار استناده الى مجموع هذه السلسلة التي
هو موجود آخر وهو ايضا معلول للاحاد التي ترتب منها
فقوله فيكون الاحاد المستندة الى نفسه اكثر فيه فاما بل
يستند الى الاجزاء فاما بل كي يظهر لك حقيقة الحال قال
فيكون لاحاد المستندة الى اجزاء اقل من قبل هذا الفرق
التفريق محل ما مل لان اللازم ما سبق ان يكون اجزاء اقل
لان الاحاد المستندة الى اجزائها اقل من بقول كلما كان
مستندا الى نفسه بواسطة او لا فهو مستندا الى اجزائها
والتفاوت بين كل جزء وعيلته ثمانية هو لقللة الاجزاء وكثرة

لان علة اقل اجزاء منه وكذا الحال في قوله وكذا لكن
المستند الى اجزاء اكثر من ذلك الجزء اكثر اجزاء من علية
ان المعلولات المستندة الى اجزاء اكثر فلا يتم ما ذكره من
بغير علة الجزء ونفس الجزء ينبغي التدبر فيه ولا يخفى عليك
ان الغرض ما ذكره هو لثبته على ضعف ما ذكره في تلخيص
المنع فذاته لا يرفع المنع فلا يرد انه كلام على سند المنع
فلا يحدى بفعا فاما مل انهم والمعرض عترض عليه بقوله
اقول المراد بالاستناد هو الاستناد بلا واسطة فاما مل
ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام لانه على هذا فاما مل
في قوله فيكون لاحاد المستندة الى نفسه اكثر لانه اذا كان
المراد بالاستناد هو الاستناد بلا واسطة فلا يكون الاحاد
المستندة الى نفسه اكثر وهو غايه الظهور والقول
بانه على سبيل التنزل والتبرع فيه ما فيه والقول
المراد في الاول الاستناد مطلقا وفي الثاني والثالث الاستناد
بلا واسطة مع بعده عن العبارة غايه البعد فيه فاما مل
ولا يلزم تعلل اكثرية والافلية بالغبية الى امر واحد
قلت نورد العلة التامة مع مطلقا آه قيل

ليس ذلك على الاطلاق كما بينه سيد المحققين قدس
 سره في بعض رسائله فان اردت تحقيق الحال فارجع
 اليه لا ان تقول هذا رأي المقلد واعترض عليه بقوله
 اقول المراد بتوارد العلل القائمة اجتماعها على معلول
 واحد ومتباينة وما بينه السيد السند ليس الا انه
 يجوز ان يكون لمعلول واحد علة على سبيل التبادل
 وهو لا ينافي في كلام المقر بما ينافي فيه لوقوف الجواز اجتماعها
 ولم يجز في كلامه من هذا ان كثيرا ما يوجد في كتبه ما يخالف
 اشهر وفيه ان مرادها جعل القيل ان يكون توارد العلل
 محال طلقا ليس ذلك على الاطلاق اي هذا المطلق
 على الاطلاق بل لا يشبه النسبة الى المتداخلة او المتباينة
 وفي قوله ليس ذلك على الاطلاق ايماء الى ما ذكرناه وليس
 مراد ما لا عارض على المقتضى بل التحقيق لا يحمل المطلق
 الاطلاق ويمكن التوجيه بوجه آخر وقول هذا القائل
 المراد بتوارد العلل القائمة ان حمل على بيان معنى التوارد
 بحسب العرف واللغة فليس بمحتمل لا في كلامه
 العلة على سبيل الاجتماع او التناول وتوارد العلل

على معلول واحد ويختار فيه بانه هل يجوز ان يحمل
 على التوجيه وان مراده في هذا المقام هو الاجتماع فلا
 نزاع في ذلك لكن على هذا التقدير فتح قول صاحب القيل
 ليس ذلك على الاطلاق وما ذكره من ان عدم ختلاف
 بين كلامي وكلام المقر من قوله التبع والتدبر وتجويز
 كون العلة علة على سبيل التبادل لمعلول واحد وان لم
 يجوز اجتماعها مناصفا لما ذكره المقلد الا ان يقال لا ينافي
 فيما ذكره من الاجتماع على معلول واحد واعلم ان توارد
 العلتين المستقلتين على معلول واحد على سبيل البدء
 يمكن فقوله على الوجهين احدهما تواردهما بان يكون كل
 واحد منهما بحيث لو وجدت هي ابتداء وجد ذلك المعلوم
 الشخصي وثانيهما ان يوجد احديهما عند العلتين فوجد
 المعلول ثم يعدم هذه العلة ويوجد الاخرى وتكون
 علة لهذا المعلول وعند السيد السند يحتمل الوجه الثاني
 بناء على ما ذكره من ان المعلول الشخصي ان يعدم بانقضاء
 الاول ثم يوجد بايجاد الثانية لزوم إعادة المعدوم وان لم
 يعدم كان اصل الوجود حاصل بالابحار الاول والثاني

الاخرى علة مستقلة وجب ان يكون مهيئة للمعلول
 اصل الوجود ايها فيلزم بتحصيل المحاصل ولا يمكن ان يبق
 انها يفيد بقاء الوجود المحاصل بالعلة الاولى اذ يلزم
 ان لا يكون علة مستقلة والمقدّر خلا فظهر ان المستقلين
 المذكورين يجب ان يكونا بحيث اذا وجدت احدهما
 استحالة وجود الاخرى بعدها وان ما كان يوجد به
 الاولى ابتداء هذا عنده واما عنده المقتضى فلا يجوز
 بعد العلة مطلقا بناء على ان المعلول عنده لا ينفذ
 الا الى ما يتوقف عليه بخصوصية اللفظ وذكره بعضنا
 ما ذكرناه وفي ذلك اذا لم يمكن كون احد الامرين
 الامور كما فينا في تحقيقه كان العلة بالتحقيقه موقوفة
 المشتركة لكل واحد بعينه فلا تعدد في العلة بالتحقيقه
 انتهى وفيه ما فيه فاذا عرفت هذا فعلت الاختلاف
 بينهما وان لم يجوز السيد السند اجتماعهما على المعلول
 الواحد الشخصي فقوله وانما ينافيه لوقوعه في اجتماعهما
 كما ترى الا ان توجهه على وجه ذكرناه هذا اول
 المسئلة وعين النزاع قبل الاولى ان يبق هذا أم لا

له من دليل قال المعارض قوله لا نزاع فيه انتهى فيلزم ان
 كان مراده بهذا القول انه لا يعترض في هذا علة مستقلة
 الاولى ان لا يعترض في اكثر الامور علة بمثل هذه ^{علائق} ^{ضات}
 التي ذكرها وان كان لا نزاع في هذه المسئلة اي لم
 يقع النزاع بينهم في هذا البحث وكان بالحقيقة مؤيد
 الكلام صاحب القيل هو لا يخفى عن ضرورة وان كان
 مراده انه لا نزاع فيه اي يجب هذا فلا يصح وعلى كل
 تقدير لا طائل في كلامه والغرض من ذكر مثل هذا الكلام
 اقول ولا يخفى ما في هذا الاقوال بل هو لعله
 النامة قبل في ان العلة النامة للشيء هي جميع ما يتوقف
 عليه ذلك الشيء ويدخل فيها كل واحد واحد من العلل
 الناقصة كما هو المشهور فيما بينهم والفاعل مع جميع
 ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطاً للثابت او لا
 يجب ان يكون مقارناً بما مع تلك الامور التي يتوقف
 عليه المعلول سواء كانت شرطاً للثابت او لا فذلك
 الامور خارجة عنه لكنها مقارنة له فكيف يكون
 هو لعله النامة هذا مقتضى ما هو في العبارة ولا شك

ان الفاعل المؤثر في شئ وان قيد بالفقيد على الوجه
 المذكور لا يكون عين الشئ وذلك بين فالخدم بناء كلاً
 بالمرء واعترض عليه بقوله اقولات وكل من له اذني ^{انف}
 عليه بقوله خبره لا تشك ان ان مراد المص من بقوله هو
 العلة النامة ليس الا ان الفاعل مع جميع ما يتوقف
 عليه المعلول هو العلة النامة الى المجموع لما خوذ من الفاعل
 وما يتر ما يتوقف عليه وجود الشئ هو العلة النامة
 لا ان الفاعل المقارن لجميع ما يتوقف عليه الشئ هو
 العلة النامة فحاصل كلامه هو ان العلامة ان اراد بالفاعل
 المستجمع مجموع لما خوذ من الفاعل وشرايط النامة فهو
 ليس بعلته نامة فلا ينافي فيحتاج لمعلول الى بقية الاجزاء
 وان اراد بمجموع لما خوذ من الفاعل وما يتر ما يتوقف
 عليه المعلول هو العلة النامة ويختار لها عين المعلول
 ولا محذور في لا يتوهمنا قسم ثالث وهو ان يكون مراده
 بالفاعل المستجمع ذات الفاعل المقارن لجميع شرايط
 التأثير وجميع ما يتوقف عليه المعلول لا نأقول يرد عليه
 ما يرد على الشق الاول بطريق الاول لان المجموع ^{هو}

من الفاعل وشرايط التأثير اذا لم يكن علة فيما لا يتوقف
 الا على لا يكون الفاعل وحدها علة نامة فلماذا لم
 يلتفت اليه في هذا الاحتمال وايضا كلام العلامة صريح
 في ان مراده بالفاعل المستجمع ليس ذات الفاعل حيث لا
 وعلى الاول اعني ان يكون في الجملة الاول امر خارج عن
 الجملة النامة فاما ان يكون ذلك لا معتبر في العلة ^{العلية}
 او في الامور المعبرة معها اذ لو كانا الجملة الاولى علة
 عن الفاعل لا يقع هذا التردد باصلا وهو لا ومن
 هذا لا يراد ومثاله ما اطلعت عليه فيما سبق و
 سطلع عليه فيما يتا انشاء الله تعظيظ عليك صدق
 هذا المورد فيما اوردته في فوائج حاشيته على هذه
 الرتبة بقوله ^{درين} مطلع كذا نور
 تحليت تجليت شخندارم و ^و با كفتن اوليت انتم
 ويمكن ان يتوهم حاج العليل حمل الفاعل المستجمع بشرايط
 التأثير وجميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرايطا
 للتاثير او لا على ان ما يجامعه خارج عنه كما هو لظن من
 عبارة الاجتماع الذي ذكره السيد الشيرازي في الترتيب

الذي يليق في ان يتوهم هذا الاستجماع اما بالنسبة الى ^{نظ}
 التأثير والنسبة الى جميع ما يتوقف عليه المعلوم ^{فعل}
 هذا فالمراد بالشئ الثاني هو ان يكون الفاعل مستجمعا ^{جميع}
 ما يتوقف عليه المعلوم ومعه والفاعل الذي كان ^{مستجمعا}
 له ومعه ليس بعلة تامة والفريقين هذا وبين مجموع ^{عل}
 وجميع ما يتوقف عليه المعلوم بين وهذا يكون علة
 تامة ولا نزاع والبحث في الاول كما يتبادر على لفظ الاستجماع
 ومدار عرض صاحب القيل على ذلك ولا يكون هذه
 العلة عين الشئ كما يخفى كما قال صاحب القيل بعد ذلك
 وايضا العلة الفاعلية المستجمعة لجميع ما يتوقف عليه ^{المعلوم}
 ما يحتاج اليه المعلوم كما ذكره اولا ولا شك ان كون ^{الشئ}
 علة لنفسه بهذا المعنى بين البطلان وذكر بعد هذا ^{كلها}
 فيه شارة ما الى ما قال هذا القائل في لانا نقول بوجه
 مفضل واجاب عنه بما ذكره وفضل هذا البحث ^{تفضيلا}
 حسنا لا يفتله هذا القائل اصلا فارجع اليه حتى يظهر ^{لك}
 شناعة ما ذكره هذا القائل وما ذكره في قوله وايضا كلا
 العلامة آه يمكن دفعه بوجهين ولا شك في صدق هذه

المورد فيما اورده في مواضع الحاجة لان الاول عدم
 ذكره حتى لا يمكن باعنا مثل هذه الايرادات قلنا العلة
 التامة لا تقدم لما على المعلوم كما قرره في غير هذا
 الكتاب آه قال هذا القائل قول ويمكن توجيه كلام
 السيد السند قدس سره بوجه وجيد لا يرد عليه كثر
 هذه الايرادات وهو ان يقال انه قدس سره لما قرره
 مقدمتين احدهما ان كل واحد من احاد الممكن يحتاج
 الى الفاعل المستجمع فتاينهما ان مجموع العلل جملة و
 بينهما الى مجموع الممكنات لا استبعاد لوقا لا استناع
 كون الجملة الاولى عين الثانية اذ يلزم كون الشئ محتاجا
 الى نفسه فالمراد بالعلة في قوله قدس سره فيلزم كون
 الشئ علة لنفسه وهو مطلق الاستحالة هو المحتاج اليه
 اي يلزم ان يكون الشئ محتاجا اليه بنفسه بناء على ما
 قرر من ان مجموع الممكنات محتاج الى مجموع العلل مع
 قطع النظر عن هذا المحتاج اليه علة تامة ام لا فان
 قلت يجب عوي كون مجموع العلل علة تامة لمجموع الممكنات
 حتى يتم ابطال الجزئية قلنا الاحتياج الى ابطال الجزئية

لا يستلزم الاحتياج اليه لابطال العينة فان قلت قد
كون لعل المتجمعة علة تامة لابطال الجزئية بنا في كون
دعوى تقدمها لما قرر ان العلة التامة لا يكون
متقدمة فما ادعاه لابطال العينة بنا في ما ادعاه ^{بطل} لا
الجزئية قلنا ما ادعاه احدا ان العلة التامة يجب
لا يكون متقدمة بل ما يدعونه ليس الا ان العلة التامة
لا يجب ان يكون متقدمة ودعوى التقدم في بعض
الصور لا بنا في هذا فان قلت ان اراد بالفاعل المتجمع
الفاعل مع جميع ما يتوقف عليه المعلول فهو العلة
التامة والقول باحتياج كل واحد واحد من الممكنات
الى العلة التامة ثم بناء على ان ما قررنا من جواز كون
العلة التامة عين المعلول لا يجوز ان يكون كل واحد من
الممكنات علة تامة لنفسه لا بد لنفسه هذا من ^{قلنا} لعل
هذا بحث آخر لا تعلق له بما ذكرناه المقصود ان يثبت بعد ذلك
المقدمتين لا فيما ويمكن ان يجاب عنه بان العلة التامة
في البسيط لا يمكن ان يكون نفسه اذ يلزم منه كونه فاعلا
لنفسه وهو ما انفق على امتناع كل ما الكل وكل مركب

لا بد له من الانتهاء الى البسيط والمراد بكل واحد واحد
من الاحاد كل واحد واحد من البسائط المنتهية اليه ^{المركب}
فان قلت لانهم ان كل مركب لا بد له من الانتهاء الى البسيط
له لا يجوز ان يكون كل واحد من اجزاء المركب مركبا غاية
بما في الباب ان يكون لكل مركب جزء غير متناهية ^{كيفية}
واستحالته ثم قلنا المراد من البسيط ما لا يكون له جزء ^{للفعل}
بحسب الخارج ولو فرضنا ان يكون لكل جزء من المركب اجزاء
بالفعل يلزم ان يكون المركب متناهما من اجزاء غير متناهية
بسيطة بحسب الخارج كما يلزم على النظام من فعلية التامة ^{بما}
الممكنة في الجسم تركبه من اجزاء لا يجرى غير متناهية
وهذا الذروم مرخف فيقوان اردت توضيحه فارجع الى
تعلقاتنا المتعلقة بمبحث ابطال الجزء من الحقائق فان
قلت لانهم ان العلة التامة في البساطة يجب ان يكون ^{متقدمة}
عليها ولا يلزم من امتناع العينة التقدم له لا يجوز ان
يكون العلة التامة بجميع اجزائها خارجة عن المعلول
غير متقدمة عليه قلنا كما زان في حاكمه بان المحتمل
المركب من الامور الخارجة عن المعلول المتقدمة عليه ^{متقدمة}

عليه وليس المقوم خلاف فيه وإنما الخلاف في تقدم
المجموع المركب من الامور الخارجية والداخلية ما يتوقف
عليه المعلول عليه فان قلت سلمنا ان كل واحد ^{حد}
من افراد الممكنات يحتاج الى الفاعل المجمع وان ^{الممكنات} مجموع
يحتاج الى مجموع تلك الفواعل الموصوفة لكن لا ^{تلك} فان مجموع
الفواعل مع مجموع ما يتوقف عليه الاحاد علة ثامة
للمجموع الممكنات لجواز ان يكون المجموع موقوفا على
من افراد موقوفا عليه فاننا لو فرضنا ان ^{للمجموع} علة ثامة
لج وان ^{للمجموع} علة ثامة لدا يكون مجموع اوب علة ثامة
ح وضرورة توقفه على كل واحد من ^{طلب} وج قلنا يمكن
يكون مدار كلامه على ما مر سابقا من انه لا فرق بين ^{طلب}
علة كل واحد واحد من الاحاد وبين ان يطلب علة ^{المجموع}
الا بالاجمال والتفصيل وفيه نظرا اذا القول بهذا ينافي
القول باستناع عدم توقف المركب على بعض اجزائه الذي
عليه مدار كلامه قد مر انتهى وفيه ما ذكره في ^{طلب}
كلام السيد السند من اخذ من كلام صاحب القيل
في الحاشية السابقة التي لم يقلها بتمامها كما لا يخفى على الناظر

ليس في لان قوله مجموع الممكنات محتاج الى مجموع
العلل ان كان المراد بالعلل الفاعل المجمع كما هو ^{من}
مقابلته بقوله كل واحد من اجزاء الممكن محتاج الى ^{عل}
المستجمع ولا استعداد لوقال منها بعد اعتبار النسبة ^{ان}
بامتناع كون الجملة الاولى عين الجملة الثامة كما ذكره ^{لكن}
يختار الجريئة ويمتنع امتناع افتقار المعلول الى ^{الاجزاء}
كما عرفت من كلام المصنف ان كان المراد بالعلل الثامة فيمنع
احتياج المعلول اليها وما قال هذا القائل فيما بعد ان
بحته بعد وضع المقدماتين لا طائل تحته لانه بناء على
هذا التقدير يمنع ذلك المقادة بل من ذلك كلام السيد ^{الفاعل}
وكلام السيد السند في ظاهره يدعوى الاحتياج ^{الفاعل}
المستجمع لا الى العلة الثامة فان تصرف عبارة عن ^{هه}
فليصرف عبارة المقايض عن الظ والقول بان في بعض شقوق
الترديد يلزم تسليم كونه علة ثامة ليس بضرر ففوق العلة
الشي لنفسه ويمتنع الاحتياج وهذا لا على العار فبرتبة
المباحثة ولا يخفى ما في قوله قلنا ما ادعى الى قوله ودعوى
النفاد في بعض الصور لاينا في هذا لا نقول القول بتقديم

نفس
واحد من اجزاء الممكنات محتاج الى مجموع
العلل ان كان المراد بالعلل الفاعل المجمع كما هو
مقابلته بقوله كل واحد من اجزاء الممكن محتاج الى
المستجمع ولا استعداد لوقال منها بعد اعتبار النسبة
بامتناع كون الجملة الاولى عين الجملة الثامة كما ذكره
يختار الجريئة ويمتنع امتناع افتقار المعلول الى
كما عرفت من كلام المصنف ان كان المراد بالعلل الثامة فيمنع
احتياج المعلول اليها وما قال هذا القائل فيما بعد ان
بحته بعد وضع المقدماتين لا طائل تحته لانه بناء على
هذا التقدير يمنع ذلك المقادة بل من ذلك كلام السيد
وكلام السيد السند في ظاهره يدعوى الاحتياج
المستجمع لا الى العلة الثامة فان تصرف عبارة عن
فليصرف عبارة المقايض عن الظ والقول بان في بعض شقوق
الترديد يلزم تسليم كونه علة ثامة ليس بضرر ففوق العلة
الشي لنفسه ويمتنع الاحتياج وهذا لا على العار فبرتبة
المباحثة ولا يخفى ما في قوله قلنا ما ادعى الى قوله ودعوى
النفاد في بعض الصور لاينا في هذا لا نقول القول بتقديم

المستجزة ام لا وبعد قوله بالتقدم فنقول ان علة تامة
 ام لا وبعد كونه علة تامة فيحكم بتقديم العلة التامة
 على المعلول في نفس الامر وهذا الحكم ليس بصحيح لان العلة
 التامة لا يلزم ان يكون مقدمة على المعلول وقوله وقد
 تقدم في بعض الصور لا ينافي في هذا خلط والتفرقة فيما بين
 العلة التامة التي نفس الفاعل اذا الفاعل مع سائر ^{النا}
 ثم وهذا ليس من هذا القبيل كما لا يخفى والاختار الجزئية
 وايضا لا معنى لكون العلة التامة في مرتبة النفس بمعنى
 في مرتبة الجزئية بمعنى آخر كما لا يخفى وايضا قوله يمكن ان يجاب
 عنه بانه العلة التامة في البسيط اه لا يخرج عن شئ يمكن
 تقرير السؤال بوجه لا يمكن هذا الجواب عند بان يحتاج
 المجموع الى العلة التامة ثم على ما قررنا من جواز كون العلة
 التامة عين المعلول والقول بان العلة التامة في البسيط
 يمكن ان يكون نفسه وايها كل مركب الى البنايط بعد تسليمه
 لا يذبح السؤال فلا يتم كلام السيد السند قدس سره ^{بعد}
 على ان نقول هذا لا يصح من قبل السيد السند قدس سره
 لانه قرر هذا المنع وعدل عن العلة التامة الى الفاعل ^{المستقل}

وبناء على ما ذكره هذا القابل لا حاجة الى العدول فيها
 على تجويزه وعدوله بحيث عليه ولا عند الله كون الشئ
 علة تامة لنفسه بطا سق وفيه ما فيه وقوله لان الضرر
 حاكمة بان المجموع المركب من الامور الخارجة عن المعلول ^{المقدمة}
 عليه فيه منافسة وما في ليس القوم خلاف ان كان
 مراده ان لا يقع هذه المسئلة فيما بينهم بان تختلفوا فيه ^{فحكم}
 بعضهم بالتقدم وبعضهم لا يحكم فهو على تقدير تسليم لا
 يجدي نفعا تاما ولزوم المحذور في الامور الداخلة لا
 يتلزم هذا كما لا يخفى بالتأمل فان كثرة ^{شبه}
 لا يقتضي اه قبل ذلك هذا على ان ما ادعاه اعجب مما ^{لا}
 يخفى على الفطن وفيه ان العجب الذي حصل هناك لا اجل ^{ورق}
 هذا المنع في ما يركبه ويكون العجب ههنا انه يجوز كون العلة
 التامة نفس المعلول في سائر كنهه ولم تجز كونها نفس ^{المعلول}
 ههنا ومع هذا لم يفرق بين العلة التامة والعلة الفاعل ^{عليه}
 لان اشدية التاثير دليل اولوية الفاعل فاما
 ولما افوز الى الواجب قبل هذا التردد فيجب لانه لا شك
 في ان سلسلة المعلول الاخير في الواجب يحتاج الى المعلول ^{المعلول}

الآخر كيف يكون ما فوقه علة ثامة لها هذا وفيه مناد
 لأن صحة التردد بناء على عدم الفرق بين المجموع والحد
 المتفرقة الأبالاجال والتفصيل كما سبق منه بقوله فلا
 بين أن يطلب علة كل منها مفصلا وبين أن يطلب علة ثامة
 بمجموع الأبالاجال والتفصيل في الملاحظة ولا فرق في ذات
 الملاحظة وعلى تقدير عدم صحة وجه ظاهره يمكن أن
 تردد فيه ولا يلزم أن يكون شقوق التردد واقعا في نفس
 الأمر ^{الامر} اقول هذا يتم اعتراض عليه بقوله اقول قد عرفت
 أن مدار كلامه على ما ذكر من أن مجموع الممكنات يحتاج إلى
 مجموع العلل انتهى قد عرفت ما فيه وتمنع المدار أن كان المراد
 بالعلل العلل الثامة وتسلم أن كان المراد بالعلل الفواعل
 المستجمعة وعلى هذا لا يجدى نفعا كما ظن ذلك بناء
 على ذلك ذكر هذا القائل اقول هذا ليس إشارة إلى كون الشيء
 مع غيره علة ثامة أو لا يلزم من كون الشيء جزءا لعلية الثامة
 تقدمه على نفسه بناء على ما قررنا من أن المعلول المركب
 جزء من العلة الثامة بل إشارة إلى عينية الفواعل فإن
 الفاعل متقدم على المعلول ضرورة واتفاقا انتهى وفيه أنه

ان كان هذا إشارة إلى كون الشيء مع غيره علة ثامة يلزم ^{النفذ}
 لأن معنى كونه مع غيره علة ثامة أنه ما يتوقف عليه المعلول
 وغيره ايضا كذلك وبناء على رعم هذا القائل فيما سبق كل
 جزء من العلة الثامة ما يتوقف عليه المعلول على أن كلا
 السند السند في المحتاج اليه إذا كان هو ما يحتاج إليه
 المعلول مع غيره يكون يتم كذلك فإن لم يلزم كون المجموع
 محتاجا اليه فلا مثل في كون الشيء محتاجا اليه وحده
 ما قررنا من أن المعلول المركبة يظهره فعدمه بعد مرة
 فتدبر ^{فتدبر} ولا يلزم منه عدم دخولها في العلل ^{الثامة}
 قيل يمكن أن يقال إذا كان يفتقر لأجزاء وأجزاء العلة ^{الثامة}
 فيكون العلة الثامة للجملة الثانية هي نفس تلك الجملة مع
 امر خارج وهذا الشيء على نفسه بمدينين وأنه يلزم
 ذلك بناء على منع تقدم العلة الثامة فأروم تقدم ^{بته}
 واحدة مما لا يقبل المنع واعتراض عليه بقوله اقول كلام ^{السند}
 السند صريح في أن كون الفواعل جزءا مستلزما لعدم دخول
 بقية الأجزاء في العلة الثامة واعتراض المتألف عليه هو أن
 لا مدخل للجزئية الفواعل في عدم دخول بقية الأجزاء في العلة

الثانية وانما يلزم من جريتها عدم دخولها في الفواعل ^و
 في ما ذكره هذا القائل من التوجيه اية لا مدخل
 في عدم دخول بعض الاجزاء في العلة الثانية لجريتها ^{عل}
 بل هو امر لازم من كون سلسلة العلة مشتملة على شيء
 خارج من سلسلة العلولات اذ نقول على هذا التقدير
 لو لم يكن بعض الاجزاء خارجا عن العلة الثانية لكانت
 العلة الثانية للجملة الثانية هي نفس تلك الجملة مع امر خارج
 عنه فيلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتين فلا يصلح كلامه
 هذا ان يكون ردنا على الله على ان قوله فلزوم التقديم ^{بته}
 مما لا يقبل المنع ثم اذ من يمنع تقدم العلة الثانية ^{على}
 مع امر خارج عنه يلزم منه لزوم تقدم الشيء على نفسه على
 تقدير يكون تركب العلة من العلول وغيره وما ذكره المتكلم
 في الشق الاول من لزوم تقدم الشيء على نفسه بمرتين فقد ^{عرف}
 ان مبناه فرض كون الفواعل نفس العلول فتأمل في انتمى
 ويحتمل ان يقال مراد صاحب القيل في توجيه كلام السيد ^{التد}
 قدس سره ان مراده بناء على الثاني وهو ان يكون الخارج معبراً
 بالامور المعبره وكانت لعل الفاعلية بعض الجملة الثانية

هوان يقال هذه الاجزاء الباقية اما ان يعبر في العلة الثانية
 او لا يعتبر اصلها يكون العلة الثانية هي العلة الفاعلية مع
 الخارج فان عبرت وكانت العلة الثانية هي مجموع الاجزاء
 التي كانت بعضها فاعلا وبعضها ليس بها على الامر الخارج
 فيلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتين او بمرتين بناء على المنع
 الذي ذكره هذا مثل الشق الاول فلا حاجة الى ذكره وعلى
 الثاني وهو ان لا يعتبر اصلها فلا يرجع الى الشق الاول ^ر
 فذكره وقال العلة الثانية على علة لا يتوقف على نفسه لا ^{خرا}
 فاذا عرفت هذا فاندفع ما ذكره المعترض وامثال هذا ابرار
 من قلة التاثير وسوى الفكر ومن تقريرنا الفهم وجده
 ذكر الشق الاول من هذا الترويد وفي كلام صاحب القيل ايضا
 اشارة الى ذلك بقوله وهذا كالشق الاول وما ذكره في
 العلوق لا يخفى ما فيه سيما على ذكره هذا القائل ان من
 جريته للعلة الثانية يلزم التوقف والتقدم وان لم يكن ^{العلة}
 الثانية متقدمة وفي كلامه اشعار الى ذلك فيما سبق ضرورة
 ان الفاعل المؤثر في المور وجود واجزائه يكون موجودا قبل
 قد سمعت ما فيه فندبر انتمى لا يسمع ما فيه واحكاما ^{لهية}

ان الفاعل المؤثر في الموجد يجب ان يكون موجودا بل
 اقوى ارجح من معلوله فان قلت ما نلت هذا فلا يتو^ق
 في لك وفيه تأمل يفهم من كلامنا في فواتح الحاشية
 اقول لا يتاني ابطال الجزئية ههنا بشئ من الوجهين ذكره
 القائل اقول يعني ان فيما سبق كان احد الوجهين في ابطال^{الجزئية}
 صحيحا والاخر بطلنا عرفت وههنا كل من الوجهين بطل^{عرفت}
 اما الاول فلان لعل الفاعلية وآما الثاني فلما
 فالفرق بين ابطال الجزئية ههنا وهي ابطاله هنا له هو
 ليس بشئ من الوجهين صحيحا واحدا مما صحيح هناك فلا يرد^{عليه}
 ما قبل يراى من التقاوت هي ابطال الجزئية ههنا بآ^{الوجهين}
 وهي ابطاله هنا له باقيا مردود ان ههنا باتجاه شئ
 عليها لا يتجه هناك وما ذكره في الوجه الاول يفيد^{ذلك}
 لا ما ذكره في الوجه الثاني فانه بعينه هو ما سبق فتمثل^{اتبع}
 ويحتمل ان يقال مراد المقام لا يتاني ابطال الجزئية بشئ من
 الوجهين اي ليس له صورة اصلا لا بحسب الظ^{ولا} ولا بحسب
 الواقع بخلاف ما ذكر له ولا لآ من اعتبار الامور المعبرة
 مع الفاعل يكون قريبا بالعللة التامة فالوجه الاول يحرقه

وهو بحسب الظ وفيما ذكره ههنا لا يحرق هذا الوجه بحسب الظ ايضا
 فلا يتاني هذا الوجه ههنا اصلا وبواسطة ذلك وان^{ولا يتاني}
 ههنا ابطال الجزئية لشي من الوجهين فيما سبق ليس بصحيح والقول
 بانه اذا اريد الفاعل مع جميع ما يتوقف عليه العلول
 كان شرطاً للتأثير ولا فهو العللة التامة فلا يكون جزءا لا^{بخلف}
 ما فيه لانه على هذا اختار المشق لا قل وفيه ما فيه ولا يتجنب
 ولما لم يكن العلول الاخر عللة لشي من الاعداد
 فلا بد من عدد شئ من علمها قيل لا خفاء في ان انكا^{جزئية}
 احتياج المجموع الى العلول الاخر هو انكا راجح لكل^{جزئية}
 فانه مكافؤ ان شئ من علمها عليه بقوله اقل قدم ما يكفينا
 هذا المقام فتذكر ان شئ وفيه ما يتوقف ذكره ولا تعقل^{احكم}
 بان لكل من حيث ذاته وحقيقته قطع للنظر عن العوارض محتاجا
 الى الجزء فلا يتجنب وفيه النظر السابق لهذا
 القائل اقول قد عرفت وجه دفعه فلا تعقل هذا قد عرفت
 وجه دفع هذا الدفع فتمثل^{القرب} هو ان المؤثر التام
 في كل مجموع هو جميع اجزائه اقل ما حاصله ان هذا متا^{ان}
 من عدم الفرق بين الكل لا فرادى والكل المجموع بآ^{ان}

الجميع منها اما ان يؤخذ بمعنى الكل الا فرادى فيلزم ان يكون
كل واحد من الاجزاء مؤثرا تاما في المجموع ولما ان يوجد
بمعنى الكل المجموع فيلزم ان يكون الشيء علة لنفسه وايضا
ان المؤثر هو الفاعل والموحد وليس يخرج اكثر المركبات ^{علا}
ولا موحدا ولهذا عدت العلة الفاعلية من اعلل الحازجة
عن العلول ومنه علم ان قوله لان المؤثر التام هو ما يتوقف
يتقدم على المعلول لذات ويمنع تفككه عنه وجودا و
ليس على ما ينبغي لانه لا يكفي في المؤثر التام ما ذكره بل لابد
معه من التأثير والايحاد وايضا لا خفاء في ان بعض المركبات
يحتاج الى امر خارج كجميع العقول العشرة مثلا فان القول
بان مجموع اجزائه علة تامة ليس بجيد وكذا الحكم على ان
المؤثر التام القرني كل مجموع هو علة تامة له محل بحث و
بالجملة هذا الكلام الامور الغريبة الواقعة من المحققين
حتى عليه حقيقة الحال في تحقيق هذا المقام لولا وجه العمل
امثال هذه المطالب لعالية متبينة على امثال هذه المقدما
الواحدة هذا ويحتمل ان يقال مراده بجميع الاجزاء هذا ^{لجزء}
وذلك الجزء وذلك الجزء لا هذا الجزء الخاص بخصوصه ^{ذلك}

الجزء مخصوصه وهكذا بل هذه الاجزاء مفصلة ولا المجموع
الذي كان مركبا من هذه الاجزاء وما ذكرناه في توجيه ^{كله}
قريب بما ذكره صدر المحققين قد برره في حل الشبهة ^{السابقة}
وهي ان جميع الموجودات المركبة من الواجب والممكن ممكن
فصل هذا لم ينشأ ما ذكره من عدم الفرق بين الكلامين الكل
الا فرادى في هذا بمعنى آخر قلنا بالكل الا فرادى و
المجموع بمعنى آخر قلنا به ولا مشاحة في الاسماء بعد تحقيق
المعنى ولا يلزم ان يكون كل واحد من الاجزاء مؤثرا تاما في
المجموع ولا ان يكون الشيء علة لنفسه بل مراده ان هذا ^{الاجزاء}
التي هي ذات متعددة في هذا الملاحظة علة للكل الذي ^{هو}
جزئي حقيقي واحد وان كان مركبا في نفسه ويتبع منافاه
في امكان هذه الاجزاء المفصلة ويمكن دفعها على ان كلا
هذا القائل بعد وضعه وايضا مراده بالمؤثر التام هو ان ^{يكون}
المعلول موجودا مع وجوده ومعدوما مع عدمه ولا ^{ينظر}
الى وجود امر آخر وهذا معنى المؤثر التام القريب عنده ولا
نزاع في الاصطلاح ولا يخفى المناسبه فعلى هذا فلا يخفى
ما في قوله وايضا ان المؤثر هو الفاعل والموحد وايضا قوله

واتفق لا يخفى في ان بعض المركبات يحتاج الى امر خارج لمجموع
 العقول العشرة مثلاً فالقول بان مجموع اجزائه علة تامه
 ليس بجيد ينشأ من عدم التام مثل في عبارة لان مراده
 بالعلة التامة القرينة ما ذكره من انها يتقدم على المعلول
 بالذات ويمتنع تفككه عنها وجودا وعدما لا العلة
 التامة بمعنى جميع ما يتوقف عليه وفي قوله علة تامة قرينة
 اشارة الى ما ذكرناه لان العلة التامة بالمعنى المشهور هو
 جميع ما يتوقف عليه المعلول لا يجرى فيها القرب والبعد كما
 لا يخفى بل يرد الى الواجب ان حصلت لنا حقيقة العرفان
 من الله التوفيق والتكامل ومن توجهنا لكلام المحقق
 العكس التبع قد برز تأديب واذا تقر ذلك
 فقول السلسلة الموجودة الغير المتناهية معتبرة الى
 كونها ممكنة من حيث المجموع اه قيل اعلم انه رد في علة
 السلسلة المذكورة بالوجود الغير المتناهية وهي اجزاها
 باسرها بانها اما نفسها او بعض اجزاها او خارج عنها
 ولم يرد في علة السلسلة المذكورة بانها اما نفسها او
 اجزاها او خارج عنها ولعل ذلك بناء على ان علة السلسلة

مجموع اجزائها
 علة السلسلة

المذكورة هي اجزاها باسرها كما ذكره وينتج عليه ان
 اجزاها باسرها ايضا لا يتج عن احد الامور المذكورة
 وايضا ذكر ان الاجزاء بالاسر مجموع فعلها هي جميع اجزاها
 لما قرره من ان العلة التامة القرينة لكل مجموع هو جميع
 اجزائه فالاول ان يرد في علة السلسلة التامة القرينة
 كذلك هي معتبرة الى علة تامة من حيث المجموع كما ان العلة
 التامة القرينة للسلسلة المذكورة اليها مستدركة في
 تقرير الدليل المذكور مع كون الترتيب المذكور في علة
 علة السلسلة تامة ومعنى ان يعلم ان هذا الدليل منقوض
 بمجموع العقول العشرة مثلاً لان هذه السلسلة معتبرة
 الى علة تامة كونها ممكنة من حيث المجموع ومن حيث اجزاها
 جميعا وعلتها التامة القرينة هي اجزاها باسرها لما تقدم
 من معنى المؤثر التامة القرينة وهي ايضا ممكنة معتبرة
 الى علة تامة من حيث المجموع ومن حيث اجزاها جميعا وعلتها
 اما نفسها او بعض اجزاها او خارج عنها والاول محال
 تقدم الشيء على نفسه وكذا الثاني والثالث لما تقر من ان
 العلة التامة القرينة لكل مجموع هو جميع اجزائه ومنه علم

النام القرينة

ما ذكره في ابطال الشق الثاني يدل على بطلان الثالث
 ايضا ويلزم من فساد الاقسام كلها امتناع وجود السلسلة
 المذكورة لاستلزامه الخلف وهو وجوب استنادها الى
 مع امتناع الاستناد اليها وايضا انه منقوص مجموع الامور
 الموجودة في نفس الامر سواء كانت واجبة او ممكنة
 يعلم تقريره مما ذكرناه انما ومنه يعلم ان اشياء كون السلسلة
 الموجودة الغير المتناهية مفترقة الى عدة تامة لا يحتاج الى
 ممكنة من الاجزاء بل يكفي فيه كونها من حيث المجموع
 اشياء ويجوز ان يقال ان هذه السلسلة يكون مجموعا ومركبا
 وهو جزئي حقيقي متعدّد في نفسه واجزائه جزئيات ^{جزئيات} ^{جزئيات}
 التام بالمعنى المذكور في هذا المجموع هو الاجزاء التي كانت
 متعدّدة وهذه الجزئيات في هذه الملاحظة ليست مجموع
 ومركب لنا يلزم علينا ان نقول بالفرقة بين الحمل والمفضل
 بالذات هذا المفضل الذي قلنا في مرتبة الجزئيات غير ذلك
 المفضل الذي هو عين الحمل فلا تقبل وهذه الجزئيات ^{من}
 قبل ان يلاحظ تلك الاحاد المتفرقة دفعا وبدفعات و
 اذا فرضنا هذه الجزئيات في هذه الملاحظة علة وطلبنا ^{مؤثرا}

تاما فلا يكون علته ومؤثرها التام القريب هي اجزائها
 لان في هذه المرتبة ليست اجزائها بل هي بنفس الاجزاء وليس
 في هذه المرتبة والملاحظة كلا ومركبا والقول بانها ممكنة
 من حيث المجموع ومن حيث الاجزاء المراد به ان هذه الجزئيات
 والاجزاء بالتام ممكن اي اذا نسب الوجود الى كل واحد
 منها كان بطريق لا يمكن واذا نسب الى جميعها ايضا
 كان بالامكان وبعد تحقيق المعنى لا يلتفت الى ظاهرها
 فاذا علمت هذا فقول قوله انه روي في علة علة السلسلة
 المذكورة الى قوله وينتج عليه ليس في لان علة السلسلة
 المذكورة التي هي المجموع يكون اجزائها بالاسر واجزائها
 بالاسر وان كانت خارجة عن العلول لان مجموع الاجزاء في
 كل مركب يكون خارجا عن العلول ولا كان للمركب جزء
 آخر يلزم خلافه لفرق كون ليس كون هذه العلة ^{رجة} خا
 بفرض لطلبنا بل اذا كانت العلة خارجة يكون ان لا يكون
 عنه ولا جزئية ولا جميع اجزائه يلزم الحدزور وهو توارد
 علتين مستقلتين في مرتبة واحدة على معلول واحد لان كل
 واحد واحد منها مستند الى علة التامة القريبة الموجودة

في السلسلة فلو استندت شي منها الى اخر خارج لزوم الحد
 المذكور اذ يلزم ان لا يكون عليه التامة القريبة من جميع
 اجزائه وهو خلا في المفروض فيما نحن فيه لا يلزم التوارد
 لان عليهما المجموع واستناد المجموع اليها بمعنى استناد الـ
 الى احاد اخرى في هذه السلسلة ولا يلزم ان يكون هذا
 بمعنى استناد كل واحد من الاحاد الى آخر وهكذا حتى يرجع
 الى الكل الا فرادى لان لكل الا فرادى والمجموع عن هذا
 المقام بمعنى آخر كما عرفت ولا يلزم الحد والثنائي ايضا
 كما لا يخفى وما ذكر من الاستدراك وان كان ليس بضروري
 في اصل المطلب لكن هذه المقدمة ثابتة لان هذه ثبوت
 زيادة الادعاء بان هذه الاجزاء ممكنة يظهر هذا با
 لتأمل فيما ذكرناه ويمكن ان يقال امكان الاجزاء لازم
 لدفع بعض ويتركب ذكره طلبا لثبوت الطالين والله
 الموفق للسالكين وما ذكره من النقص لا وناينا من فروع
 وما حققناه يقتنع به اهل الكمال ولم يفند في مكيته اهل
 الجدل والله سبحانه اعلم بحقيقة الحال والجزء
 الاخر لا يمنع التخلف عنها بالنظر في ذاته اه قيل قد يقال ان

الاجزاء بالاسر لا يمنع التخلف عنها بالنظر في ذاتها بل استنادها
 على كل واحد واحد منها واستلزامها له بل تقول استلزامها
 سائر العلل الخارجية عن المعلول يقيد برأسمتي وفيه ان
 تحقق الاجزاء وان لم يستلزم ما ذكره يمنع التخلف عنها
 بالنظر في ذاتها قطع النظر عن هذه العلاقة والعقل ^{القياسي}
 يحكم بانها اذا وجدت ذوات هذه الاجزاء وحدها لكل بلا
 اشتراط امر آخر بخلاف ذات الجزء الاخير انه بمجرد وجود
 هذه الذات قطع النظر عن تلك العلامة لا يحكم بهذا وهذا
 مع ظهوره لا يمنع عن قوة القول بان عدم استلزام ^{الاجزاء}
 لما ذكره مع فعل تقديره جازان لا يتحقق الكل مع هذه
 الاجزاء اذ الجازان يستلزم الجمع مدفوع بالوجوب ^{نظيره}
 بادني توجه فتدبر ^{فذلك الموجد يلزم}
 ان يكون ارتفاع الكل في الكليته بان لا يوجد هو ولا
 من اجزاء اصلا متنعابا بالنظر في وجوده قال هذا المعنى
 اقول هذا كلام مستدرك لا دخل له في الاستدلال اصلا
 اذ لو طرح من الشئ ويقال لو كانت الموجودات باسرها ^{ممكنة}
 لا يحتاج مجموعها بحيث لا يشد عنها شئ من احادها في

موجد مستقل في الابدان لا نسبة يستند وجوده في
 اجزاء الاله والما هو ياد رعه والعلّة ما لم يجب
 وجود معلول عنها لم يوجد ويلزم منه امتناع عدمه
 لا يمكن ان يطرق اليه لعدم اصلا بوجه من الوجوه فيكون
 جميع الاعراض متمنع لعدم بالنظر اليه لان عدم كل جزء ^{يستلزم}
 عدم المجموع والشيء الذي يكون به جميع تلك الاحاد كذلك
 يكون خارجا عن المجموع لا نفسه ولا داخل فيه كان ليدل
 تما قاتل اشهر في ان هذه المقدمة لها دخل في الاستدلال
 بان يوضح الاستدلال وينكشف بها حقيقة الحال لان المقّة
 ان لا يطرق لعدم اصلا بوجه من الوجوه وهذه المقدمة ^{صح}
 انه موجدانه يكون ارتفاع الكل بالكلية بان لا يوجد هو
 ولا شيء من اجزائه اصلا متمنعا بالنظر الى وجوده وهذه
 المقدمة بقوله اذا العلة ما لم يجب وجودا لمعلول عنها لم يوجد
 ولو اكنفي بقوله والعلة ما لم يجب وجودا لمعلول عنها لم ^{يوجد}
 لم يوضح هذه المقدمة حتى ايضا هذه المقدمة المأخوذة في
 الدليل هو قوله وذلك الموجد يلزم ان يكون ارتفاع الكل
 بالكلية ^{هو} وقوله اذا العلة ما لم يجب وجودا لمعلول عنها ^{يأبى}

هذه المقدمة على هذا يظهر فائدة هذه المقدمة في الاستدلال
 على ما نقول هذا في الحقيقة ما ذكره الله بعد ذلك بقوله
 ولو لم ذلك لكنفي اثبات المطر وكفى باقي المقدمات
 غاية ما في الباب كذا المقام غير هذه المقدمة ^{المستقلة}
 وهو بقوله باستدلال هذه فلا شك في ان دراجه فيما
 الله فافهم في قول المقّة لان عدم كل جزء يستلزم عدم
 المجموع منافسة يظهر ورودها ودفعها بالناتل
 قد مر من شرح يقول استدل على هذا المعترض قولنا مدخل
 لمنع احتياج المجموع الى موجد مستقل بالمعنى الذي ذكره الاستدلال
 في هذا المعنى بل لو سلمنا احتياج المجموع لا يستند شيء منه
 الاله والى ما صدر عنه يمكن ان يقال لا ثم ان العلة ^{المستقلة}
 التي بها يمنع عدم المعالي يجب ان يكون خارجا عنه قوله
 الا لكافيت نفسه ودا خلا فيه قلنا ايضا والثاني يمنع
 كونه سببا واجبا لذاته وانما يلزم لولا يخرج هو الى علة بها يمنع
 عدمه وكونه سببا لا امتناع عدمه لمعلول لاينا في ان يكون
 له ايضا سبب به يمنع عدمه بالمعنى المذكور بان لا يستند ^{وجود}
 شيء منها الاله والى ما هو مستدل به فان قلت على هذا

التقدير سببه اما نفسه فيلزم ان يكون واجبا او ماصدا
 عنه فيلزم توقف الشيء على ما يتوقف عليه قلت الحيا^ث الشق
 الثاني وان كان بطل في الواقع لكن كلام مكر في صلا^ه
 لا يتوقف على ابطال الدوام اقول ان بعض فاضل زنا^{نا}
 جعل في بعض تعليقاته هذا النظر واغرض عليه بقوله اقول
 هو مدفوع بان لما جاز نظر العدم الى الجملة باسرها بان
 لا ينفوخ منها لم يحز ان يكون امتناع عدم بسبب خبرتها
 التي تبطر الى العدم في ضمن عدم الكل واث خبرتها
 لان مقصود التفسير لا ان وجوب الجزاء غير لازم من كونه
 علته السلسلة وبما ذكره هذا الفاضل لم يبين الملائمة
 بل هو وجه خبره انه على ابطال عليه الجزاء مع انه يرجع الى
 ما ذكره الله في الطريق الثالث من التوجيه لا ان هذا مجمل
 وما ذكره الله في الطريق الثالث من التوجيه لا ان هذا
 مفصل منفتح كل التقصيل والتفصيل انتهى وفيه قول لا^{مدخل}
 لمنع احتياج المجموع الى وجود مستقل ان حمل على الاعراض فلا^{يخفى}
 ما يفرض الا فساد غاية ما في الباب اذ ذكره هذا القايل^{يقول}
 ولو سلمنا بحث على تقدير التسليم على ان يحتمل على التقيد

التسليم

التسليم ليس بحيث لا اذا كان سببه ماصدا عنه فيلزم
 ان يكون واجبا على مقتضى بعض التقييمات كما نفهم من^{كلام}
 السيد الشريف قدس سره ولا يغني بالواجب^{ما كان}
 الذات مبداء الاستحالة انفكاك الوجود عنه واعبأ^ا
 تلك الوسيلة المستند الى ذاته لا يقدح في ذلك^ا
 يكون قادحا لولم يستند اليه والمراد من عدم الالتفات
 الى الغي عدم الالتفات الى غير يكون الالتفات الى قادحا
 في كون الذات مبداء الاستحالة انفكاك الوجود^{المع}
 بعد نقل هذه العبارة قال اقول يمكن ان تقر ذلك
 بان الواجب الخارج من التقييم ما يقتضي ذاته مع قطع النظر
 عن غيره لوجوده وهو اعم من ان يكون مقتضيا له^{سطة}
 او بغيرها نعم يجب ان يكون هو وجب كما في الاقتصار^ا
 على احد الوجهين لصدق عليه انه مع قطع النظر عن غيره
 يقتضي وجوب الوجود فلا حاجة الى تخصيص غير^{انه}
 بما ياتر فيه لبعده عن اللفظ مع انه مقام التعريف
 هذا كلامه وهذا القايل ايقن ذكر في اويل حاشية كلامه
 ما يدل على تسليم ما ذكره السيد الشريف وهو قوله يكون

يكفي الامتناع الذاتي استنادا لعدم ما يستند بها
لذات كما يكفي الوجوب الذاتي استنادا للوجود ^{لشيء}
الى الذات على ما قرره البتة ^{كتبه} قدس سره في ما يتر
انتهى هذا يدل على ان يكون هذا الجزء واجبا فيلزم ^{خلاف}
الفرض مع انه مطوع على ما ذكرناه يلزم ان يكون كل واحد ^{حد}
من طرق الدور واجبا وهذا كلام عقلي عند القوم ان
يقال في الشق الثاني من هذا المجموع ممكن وعلة ^{لنفسه} اما
او جزئية او خارج عن الشق الاول والثاني بط فيلزم ان
يكون الخارج علة ولا اقل يلزم ان يكون علة ^{لنفسه} الواحد
فهذا الواحد ليس واجبا وهذا ايضا عقلي عند القوم
وايضا بقول ابطال الشق الثاني لا يتوقف على ابطال ^{الدور}
بل بطل بانه يلزم على هذا اعلية الشيء لنفسه وهذا قطع
النظر عن ابطال الدور بط و هنا اشارة الى في
قوائم الحاشية فتدبر وما ذكره على بعض الفاضل ليس
بشيء وبما ذكره هذا الفاضل بتبين الملازمة بان
يقال اذا فرضنا هذا الجزء علة لامتناع هذا الجزء ^{من}
العدم فيلزم ان يكون واجبا والا ان كانت علة ^{لنفسه} مع

عقل عنه

عقل عنه

فليكن

ما يمكن يلزم ان لا يكون علة لانا العلة يتقدم بالوجود
على هذا الامتناع لان العقل يحكم بانه وجدت فامتنع
عدم المعلول بها واذا كان ممكنا فلا يتقدم على
هذا النحو من الامتناع بل يتأخر عنه كما لا يخفى فليكن ^{السلطة}
مستلزم لكونه واجبا وما ذكره هذا الفاضل يدل على
هذه الملازمة كما ذكرناه وعلى ابطال اعلية الجزء بوجه
آخر لا منافاة بينهما وايضا قوله مع انه يرجع الى ما ذكره ^{المص}
آه فيه منافاة لان ما ذكره هذا الفاضل وجه آخر وان كان
فرضا بما ذكره هذا الفاضل ^{لنفسه} وهذا يظهر بانه ^{توجه}
ثم العجب ان يؤخذ منها المقدمة القائلة بان
ما يمنع عدمه لانه اذا كان ما يمنع لعدم بالنظر الى
ذاته واجبا فكيف يجوز كون العلة النامة بقدر الممكن
المعلول يمنع عدمه بالنظر الى علة النامة فيلزم ان
يكون هذا الممكن واجبا ^{لنفسه} عن ذلك وفي كلام بعضهم
اشارة ما فيه بعد من كلام المص بقوله تأمل قد عرفت ما
يجديك نفعنا في هذا المقام فيذكر وما يجديك ^{سبق}
من قوله ان هذا الممكن محتاج الى الاجزاء فلا يلزم ^{الوجود}

هذا وفيه ما فيه ويمكن ان يقال لا يلزم الوجوب بمجرد ان يكون
شيء علت لثمة لنفسه والعلية والمعلولية بما في الوجوب
ليس كل ما يمنع العدم بالنظر الى ذاته واجبا بل ما يمنع ^{العدم}
بالنظر الى ذاته بان لا يكون امتناع العدم فوجب وجوب الوجود
من غيره واجبا وفيه ايضا تأمل ولو قال ثم ذلك قيل
اي لو تم احتياج المجموع الى موجد مستقل بالمعنى المذكور
يكفي في اثبات المط وهو وجود الواجب لذاته فيقول لا بد
من علة بها يجب وجود المعلول اي من علة لا يحتاج المعلول
الا الى نفسها او الى ما يصدر عنها فيكون وجوب وجود
المعلول بها بما يصدر عنها وهذا لا يكون الا واجب ^{الوجود}
وممتنع العدم وذكر علية بقوله اقول قد عرفت انه على
تقدير احتياج المجموع الى موجد مستقل بالمعنى المذكور لا
يثبت المط الا ان ثبت باطل الدور اذ مع قطع النظر
عن ابطال الدور يجوز ان يكون الفاعل المستقل بالمعنى
المذكور للمجموع جزءا فافهم انتهى كلامه وفيه ما سبق
لانه على ما ذكرناه يثبت المط على تقدير احتياج المجموع
موجدا بالمعنى المذكور ولا حاجة الى التثبت باطل ^{الدور}

قدّر ^{١٠٠} قال المخبر ان علة آه قيل ليس هذا الا
مخبر السؤال الاول لا الثاني والثالث على ان في كونه
مخلصا لا يتأمل فلا تعقل والمعرض قال اقول الكذب وب
قد يصدق هذا ومن يصدق الكلام صاحب القيل
يلزم صدق وقوله قد يصدق على انه لا نزاع في كونه مخلصا
ومدارا لا عراض على ذلك وايضا يفهم من كلام ^{هذا}
المعرض ان كل كلام صاحب القيل فيما سبق وفيما ياتي كما ^{ذبح}
الا هذا واثار الى كذبه وليس كذلك لانه لم يكتب شيئا
على كبر من الخواشي الا ان يقال ما لم يكتب شيئا عليه ^{غير}
منزورا لصاد وفيه ما في كلامه لا يخفى على الناظر
فالحالة غير صحيحة والكلام في الموضوعين آه قيل بتر اى
هذا الكلام انه اعراض احدهما ان الحالة غير صحيحة
بان يكون التقاوت بين الطرفين فيه والثاني ان
الكلام في الموضوعين ليس بآه الا ان يقال ان قوله والكلام
في الموضوعين آه عطف بتفسير لقوله فالحالة غير صحيحة
وفيه بعد قدّر والمعرض قال اقول اعراض الاول ^{هو}
ان مقتضى المذكور غير صحيحة فيما سبق فالحالة ^{سبق}

لا يكون صحيحاً لأن الحوالة يقتضي البيان الثاني فيما سبق
فوجه عدم الصحة عدم اليأس فيما سبق لا لتفاوت بين
الطريقين ولا اعتراض الثاني هو أن كلام من الطريقين
غير صحيح ذاته مع قطع النظر عن أن الحوالة صحيحة أم لا
جعل قوله والكلام في الموضوعين عطفًا تفسيرًا لقوله
فالحوالة غير صحيحة فإن من عجب لا يمكن أن يرضى به من
أدنى فطانة انتهى ويحتمل أن يقال مراد صاحب القيل
بالاعتراض الأول أن الحوالة غير صحيحة لأن التفاوت
بين الطريقين ليس إلا أن قال هناك لو وجب الجزئية
لزم أن يكون ذلك الجزئية واجبا وتمام هذا يتوقف
على إثبات أن ما يجب وجود الغير يجب أن يكون واجبا
ولم يثبت هذه المقدمة هناك فالحوالة غير صحيحة لأنه
لم يبين قول صاحب القيل أن يكون التفاوت هي
الطريقين فيه يأس لعدم بيان فيما سبق لا قال التقا
هذا ولهذا القدر لم يبين هذه المقدمة فإذا علمت
فظهر عليك أن هذا المعترض لم يلتفت إلى حل كلام أصلا
وأخذ منه ما نسب إليه واعترض على كلام صاحب القيل وجعل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

الكلام عطفًا تفسيرًا ليس عجبا كما ذكره المعترض بل فيه بعد
كما ذكره صاحب القيل وله وجهان مدار هذين الكلامين
أن هذه المقدمة ليست ببنية ولا مبنية فبالحقيقة في هذا
الكلام أراد ولهذا قال صاحب القيل بعد قوله بترأي أي
ألا أن يقال أن قوله والكلام في الموضوعين أه قد تبر
ووجب ذلك الغير بمنزلة وضع المقدمة قبل في تأمل إذا
الظاهر أن وجود ذلك الغير بمنزلة وضع المقدمة لأنه مؤد
المقدمة فلا حاجة إلى وجوبه والمعارض ذكر عليه بقوله و
يذهب عليك أن الممكن باله يجب من الغير لا بوجه
ولا يصير منشاء لوجوب الغير بالحقيقة المقدمة وجوب الوجود
فأما هذا ولا يخفى ما فيه لأن مراد صاحب القيل
بحسب الظاهر صريحه ولا شك في ما ذكره لأن المقصود أن
قوة الشرطية بمعنى أنه لو وجدت ذلك الغير وجب وجوب
المعلول فمؤدى المقدمة كما يفهم من صريح عبارة المق
وجود ذلك الغير لا حاجة إلى أخذ الوجوب وإن كان
في الأصل ما يتوقف عليه لوجوده وكونه منشاء لوجوب
الغير فإذ ذكر هذا المعترض عليه لا صورت له أصلا وهذا

يخبر كلام صاحب القيل على الاعتراض
لأنه يفقد مقداره محال في الخارج
لا بد ما ذكره المعترض عليه

منزلة التأمل مع امره بالتأمل كان بمنزلة
شرطيات غير متناهية الى وضع مقدم قيل لا شك بل
عدم انتهائهما الى وضع مقدم على عدم وضع مقدم
كيف وهنالك وضع مقدمات غير متناهية وهي
وجوبات بالغير متناهية بناء على ان الغرض المذكور
لاحقاء في ان الكلام في بيان المقدمة الاولى القا
بانه لو لم يوجد واجب لذاته لم يوجد واجب لغيره ولا
في بيانها لاخذ قوله فلا يلزم وجود شئ منها لانه مبني على
المقدمة الثانية القابلة بانه اذا لم يوجد الواجب لغيره
يوجد موجود ضرورة واعتراض عليه بقوله قول المراد
من عدم الانتهاء الى وضع مقدم هو انه اذا لوحظ تلك
الشرطيات من حيث لا يتدغمها شئ لا يكون فيها
وضع مقدم اذا المفروض عدم الممكنات كلها واما
قوله وهنالك وضع مقدمات غير متناهية بناء على
المعترض المذكور فهو امر عجيب لا يمكن ان يصدر الا
من مثله لان المفروض هو ان تلك الوجوبات الامر
وصفها وهو لا واما قوله فلا وجه في بيانها لاخذ قوله

فلا يلزم وجود شئ منها لانه مبني على المقدمة الثانية اه فمضو
بانا لا نسلم اثباته على المقدمة الثالثة بل هو مبني على ان الممكن
يجب له يوجد كما ان المقدمة الثالثة ايضا مبني على اننا اثباته
لكن لا نسلم ان في اخذه في بيان المقدمة الاولى وقوله
المقدمة الاولى ما يتوقف عليه اثباته ومحض كرها في
اولا لما في هذا لاخذ قد برأيت في ان اد صاحب
ان عدم انتهائهما لا يدل على عدم وضع المقدم وهذا قول
والنزاع فيه بل يمكن ان يكون هناك وضع مقدمات غير
وهي وجوبات غير متناهية بناء على الغرض المذكور وما
هذا المعترض في ابطال كلامه بقوله هو انه اذا لوحظ تلك
من حيث لا يتدغمها شئ لا يكون فيها وضع مقدم
المفروض عدم الممكنات ليس بشئ لان مراده يفرض عدم
ان كان انتهاء في نفس الامر معدوم فهو ثم واول البحث
كان مراده انه يجوز لعدم عليها بالنظر في الذات وهو
لوارزم الممكن فهو سلم لكن لا يخفى فغلا لا لا منافاة بين
الامكان الذاتي والوجوب لغيري فنقول عدم كل واحد
منها وعدم المجموع ممكن ذاتي وممتنع غيري فيكون لا

بأسرها معلولات معتبرة منتهية اليها والمعلولات
 المعتبرة مع العلل الى واجبه قطعاً مع تجوز ^{النظر} العدم
 الى ذاتها يجوز وضع مقدم وما ذكر عليه من تعجب
 بتعكس على ان مراده بالفرض المذكور ان يوجد كل واحد
 منها بوجود آخر وهذا الفرض هو الذي يقول به الختم
 المستدل اليه فرضاً ولا وبطله ثانياً وانعدام تلك ^{الوجوب}
 بالأسر في نفس الامر ليس مفروضاً موضوعاً حتى يقال
 على هذا لا يلزم وضعها وجواز العدم بالنظر الى ذاتها
 لا بنا في لوضعها واعلم ان مقصد المستدل وان كان ^{عدماً}
 في نفس الامر يمكن اثبات هذا بعد مقدمات ولا يقول به
 حتى يرد عليه المبلغ كما علمت وما ذكره صاحب الفيل ^{الط} بزد
 ومن تأمل في كلام المص يظهر فغده لا بما ذكره هذا
 ومن كلام صاحب الفيل اليه يظهر فغده في الحاشية ^{المتعلقة}
 على قول المص ولعلته وقد فرضت معه وبه بعد ما
 قد يتوهم ان فرضها معدوم لا يجدي نفعا وقوله
 يلزم منه تحل لان شفاء كل معلول فرض مع استفاء علة
 مدفوع باز كلهما موجودان وفرض شفاء ^{بقبح}

١٠٢
 ١١
 وبالمجمل كل معلول واجب وجوده لغيره وهو عليه ^{معاً}
 موجودان وهكذا حال العلة بالنسبة الى علته ^{ومنه}
 يتفادنا في قوله لان المفروض عدم العلة والمعلول ^{هذا}
 وما ذكره في هذه الحاشية مآله انه يرجع الى ذلك كما
 يخفى ثم قل يمكن ان يتوهم ان الشيء اذا كان واجباً كان ^{عدم}
 محالاً بالذات وبالغير فعدم المعلول محال اذا كان ^{جود}
 مستنداً الى الواجب لا يلزم منه عدم الواجب لذاته ^و
 اذا كان وجوده مستنداً الى ممكن آخر لم يستند الى ^{الواجب}
 لذاته انه لا بالذات ولا بالواسطة فعدمه مع بقاء ^{علة}
 محال لانه يلزم تحل المخلوق المعلول عن علة الموجبه واما عدمه
 مع عدم علة فليس محالاً لو كان مجموع الممكنات ^{الفرض}
 الغير مستند الى الواجب لذاته معدوم ولا يلزم منه ^{فلا}
 يكون وجودها واجباً فثبت ان ما يجب وجوده ^{واجب} الغير متناه
 بالذات ومستند اليه هذا تحقيق ما ذكره المص في هذا
 المقام تأمل يظهر لك حقيقة المرام انتهى وبما ذكره ^{هنا}
 بدفع ما ذكره ههنا وما ذكره بقوله واما قوله ولا ^{وجه}
 في بيانها الى آخر الحاشية لا طائل تحتها ائنا اولا فلان

المقدمة الثانية وهي انه اذا لم يوجد واجب لغيره لم يوجد
موجود اصلا وهذه التي ذكرها وهي قوله الممكن ^{يجب} ^{بما}
لم يوجد واجد ومعلولان المراد بما لم يجب ^{وجوده} ^{لما}
بالغير الحقيقة معنى هذا الكلام انه اذا لم يوجد ^{بما}
لغيره لم يوجد موجودا اصلا والاولة والى ذكر امثال ^{هذا}
الكلام والعجائب قال سلمنا انبيائه عليها ولا يخفى ^{قوله}
لكن لا نسلم ان في احد آه لان مراد صاحب القيل ان اذا
الكلام هيمننا في بيان المقدمة الاولى كما يشعوب كلام الله
فاذا كان وجوب كل واحد واجبا بالغير غير متناهية ^{الى}
واجبة لذاته كان بمنزلة شريطات غير متناهيات غير ^{متناهية}
الى وضع مقدم فلا وجه في بيانها احد قوله فلا يلزم ^{وجود}
شي منها بل هذا ما سببنا في المقدمة الثانية فتدبر ^{هذا}
بناء على ان هذه العبارة في نسخة كانت فلا يلزم ^{وجود}
منها واما في نسخة فلا يلزم وجوب شيء منها فلا عيب ^{عليه}
عليه واعلم ان هذا الطريق قوي لطريق في هذا المطلب ^{فلا}
يبالي ان يرجع الى الحقيقة وحاصل البرهان ان عدم ^{الاحاد}
باسرها ممكن وليس يتبع لان امتناعه اما لذاتها ^{انفس}

الفرض ما يمنع عدم لذاته وليغيرها لانه يطلب ^{متناع}
عدم هذا لمعلول وهذا الغير ايضا ولا يكون امتناع ^{ايضا}
لذاته وما ولا لغيرها مطلقا لما ذكرناه فلا يمنع عدم ^{المع}
ما لا سر فلا يوجد الكل ولا كل واحد منها وهذا قريب ^{وجه}
بما ذكره صدر المحققين وشار الى هذا القرب بعض ^{وجه}
المند والمند ذكر هذا الدليل في الرسالة الجديدة بعبارة ^{اخرى}
واية ذكر تحقيق الكلام لحق الطوسنج التجريد وهو ^{قوله}
ولا يترقى معروضها معنى العلية والمعلولية في سلسلة ^{واحدة}
الى غير النهاية كل واحد منها ممتنع الحصول دون ^{حده}
واجبة لكن الواجب لغير متناع ايضا فيجب وجود ^{جبه}
لذاتها هي طرف السلسلة وقال الشارح العلامة القوي ^{شخ}
من يجوز ذات سلسلة الممكنات الى غير النهاية يقول كل ^{حد}
يجب لغيره ويوجد بغيره ولا ينتهي الى الواجب لذاته فدعوى ^{انه}
لا بد من علة واجبة بذاتها مصادرة انتهى عن ^{وذكر}
بعضهم عليه لا يخفى ان مقتضى هذا الكلام انه جعل ^{المقتضى}
فيجب وجود علة واجبة لذاتها في طرف السلسلة من ^{مات}
الدليل وليس كذلك بل هو يصرح بالنتيجة هذا وفيه ^{كان}

هذا من مقدمات الدليل فصا درة وان كان نتيجة فمتنع
استلزام المقدمات لهذه النتيجة كما عرفت فمراه على هذا
انه مثل المصادرة على المط في الفساد ووقا للمق قدس في
الحاشية القديمة هذا انما يرد على ما قرره في توجيه كلام
المتن وما على ما تقرره فلا ورد له وتحقيقه موقوف على
مقدمة هي ان الثاني ما لم يمتنع جميع اغناء عدمه لم يجب وجوده
ولا وبعد تمهيدها يقول لو ترا في سلسلة الممكنات بالغير
لم يمتنع عدم تلك السلسلة بأسرها لا امتناع بالأسس ليس
ولا لاستلزامها عدم الواجب لذاته وهو لا يستلزام
عدم الواجب بالغير فمتنع الحصول على هذا الفرض لان
واحد من احادها لكن اشفائه في ضمن اشفاء جميع السلسلة
واشفاء جميعها غير متنع بالغير وما لم يمتنع جميع اغناء
عدم الشيء من حملها عدمه في ضمن عدم الجميع لم يجب وجوده
الشيء ذلك لان الامتناع بالغير انما يمتنع عدمه على تقدير
عليه على البت فاذا قد اشفائه مع عليته ولم ينته سلسلة
العلية الى الواجب لذاته لم يلزم محال اي لا يخفى انبساط
عبارة على ما ذكرناه من غير تكلف فان قوله لكن الواجب بالغير

عدمها

ممتنع ايضه معناه انه على هذا التقدير لا يتحقق الواجب بالغير لان
كل واحد منها ممكن لعدم لا مكان عدمه في ضمن عدم الجميع
فلا يجب وجوده وانما المستحيل على هذا التقدير عدمه
منها مع وجوده مطلقا هذا كلامه في حل كلام المحقق
الطوسي في هذا الزمالة الجديدة جعل ذلك برهانا على ان
الواجب بالغير وساطة ابطال الله كما يرى ما ذكره بعضهم عليه
ان امتناع جميع اغناء عدمه للممكن الذي مستلزم لا نقلا
الواجب لانه شامل للعدم نظرا الى مجرد ذاته فيلزمه لا نقلا
ليست بمتنع بل خلط وخط لان مراده ان كل عدم يجوز ان
الممكن بهذا عدم يجب ان يمتنع من الغير بان لا يعود لهذا عدم
بسبب الغير وصيرة ذلك الغير بحيث لا يصح ذلك لعدم له
نفس الامر لان الوجوب ضرورة الوجود والوجود متنا
لجميع لعدم ما التي يجوز ان بعدم الممكن بهذا عدمه
الوجود مستلزم لا امتناع لعدم الذي كان ذلك الوجود
له منافيا له كما قرره مظانده لان جميع اغناء عدمه ممتنع
ان هذا عدمه بالنظر الى الذات ممتنع اي جعل ذاته على
يقضي امتناع عدمه وان كان عدمه لذاته لا يمتنع من ذاته

ممتنع

بالنظر الى الغاي محال ان يعدم في نفس الامور لهذا العدم
وهذا الخلط بعض الوجوه من قبل عدم التفرقة بين
بالمقاس بالغير والامكان بسبب لغيره فالامكان بالغير
فان ذلك وان يجعله الغير بحيث يتوى بنبه ذاته الى الطر
والامكان بالمقاس بالغير ليس كذلك واشارة كلام الله
نقله فيما يستوي ذلك وفيما يخبر فيه الخلفا متناع
انحاء العدم الممكن بان يكون كل عدم بالنظر الى ذاته من ذاته
متناع لان يكون كل عدم بالنظر الى ذاته متناعا بسبب الغير
ان يجعله الغير بحيث يمتنع عدمه من ذاته فافهم وعلى
اذا قرر كلامه على المنع والتدانيه مدفوع فلا تعقل ايضا
الايراد عليه بانه يلزم من هذا ان لا يعدم شيء من الممكنات
وهذا خلافا للمشاهدة ليس له صورة لان مراده بامتناع
انحاء العدم امتناع جميع انحاء في زمان وجوب وجوده
انه اذا وجب الوجود في زمان ففي هذا البرهان في الزمان
انحاء العدم الذي يجوز ان يعدم الممكن بها في هذا البرهان
الزمان متناع ومحال ان يعدم لهذا العدم فان كان وجو
الامور متناع عدمه اولا وان كان ابدا او لا ابدا كان

وان كان في بعض الزمان امتناع جميع انحاء عدمه في ذلك
وامثال هذه الايرادات مما من كمال العناد والجحدرالو
عدم الالتفات الى ما قال والله اعلم بحقيقة الحال والنقض
بالصور الشخصية الغير المتناهية الذي ورد صدره
قد مر من غير ما رده هناك كما يفهم من كلامهم لان الكلام
قائم على زعمهم بامتناع خلط المادة عن الصور بالاشياء
الوجه بامتناع انعدامها بالاشياء وبقيت فيه مناقشة ود
يظهر بها قرينة سابقة في كيفية صدور الحادث عن القديم
بناء على مذهب الحكماء فتأمل والبرهان الذي ذكره
المحققين ودفع اعراض العلامة القوشجي على المحقق الطوسي
وهو لم يسمي بالبرهان الاسد الاخر مشهور بهذه العبارة
ابن يحصل شيء حتى يحصل شيء آخر وقال في رسالته العلية
يكن في الوجود ما هو واجبا لوجوب بذاته لم يكن موجودا
والثاني ببيان الملازمة ان وجود الممكن يحتاج الى مرجح
فلا يمكن ان يكون موجودا اذا لم يوجد له وجودا وعلى تقدير
عدم الواجب كان ذلك المرجح ايضا ممكنا محتاجا الى مرجح
ممكن فيكون للطرف حكم الوسط في الاحتياج الى مرجح دائما

كذلك يحصل ممكن حتى يحصل منه ممكن آخر وورد على ذلك
 انه يحتمل ان يحصل ممكن بممكن آخر ذلك الاخر بالآخر وهكذا
 الى غير النهاية قال وهذا لا يرد غير وادان هذا احتمال
 انما يرد بحجوه العقل اذا اعتبرنا بعض الممكنات ^{بعضها} في
 مفصلا بان يلاحظ ان هذا من ذلك وذلك من هذا ^{جزء} وهذا
 فان العقل بهذا الطريق لا يحيط بجميعها لعدم تناهيها
 يظهر الخلف عند اما ان لا يحيط بجميعها ويذكر ان شيئاً منها
 لا يحصل بالفعل ما لم يحصل واحد بالفعل فلا شك ^{انه} في
 ما دام للطرف حكم الوسط لا يحصل شيء منها بالفعل حتى
 يآخر فلا يوجد شيء من الممكنات ^{بمحصل} ام انتهى وقول الله فيها
 كان بمنزلة شريطيات غير متناهيات غير منتهية ^{الى}
 وضع مقدم قريباً ذكره السيد السند بقوله بمنزلة ان يحصل
 شيء حتى يحصل منه وبعد شيء آخر والله در المنزلة
 قال السيد السند لقوله فمن اين يحصل شرح يستل قطعاً من
 حصول ضوءه ويحاط به انه احد من شرح آخر ونقل الكلام
 الى الاخر فيجاب عطاء الاخر اياه وهكذا الى النهاية
 معلوم عدم حصول شرح مضى في هذا البين ^{بينه}

الى شرح مضى نفسه فاما لم يكن هناك شرح مضى نفسه
 يستحيل حصول شرح مضى وضوء في ذلك الشرح اذا ^{المفروض}
 ان هذه السلسلة الغير المتناهية ليس فيها ^{من} الا شرح
 غير ضوء في احدها بالذات فاما لم يحصل الضوء في
 لم يحصل في الشرح ولا حاجة في توجيه كلام كما فعل بعضهم ^{الى}
 اخذ وجوب العلة والمعلول لانه يكفي ان يجد العلة للمعلول
 ومن كلامه ايضا اشعار بذلك حيث لا يحتاج الى ترجيح ^{موجب}
 وصرح السيد السند بدفع التهمة بالت في العدميات ^{حركات} وفي
 الافلاك الى غير النهاية بحججهم حيث جعل اللبس المطلق ^{امرا}
 وجدانياً يخل في الاعداد الجزئية لانا الواقع هو ان ^{ليس}
 هناك شيء والعقل يفصل هذا الشيء في عدم هذا ^{عدم}
 ذلك بتفصيل لا يشبهها بتفصيل المفصل الواحد الى هذا الجز
 ذلك الجزء وذلك الجزء كما ان ليس في المفصل الواحد كثرة
 نفس الامر وذلك الجزء يحصل الكثرة باعتبار العقل ^{تعمد}
 كذلك ليس في اللبس المذكور كثرة نفس الامر ويحصل ^{الكثرة}
 باعتبار العقل وتعمد كما ان بعد حصول الكثرة يكون ^{بين}
 الاجزاء تقدم وناخر كذلك بعد حصول الكثرة يكون ^{بين}

تلك الاعداد تقدم وتاخرا لان التقدم الذي بين الاجزاء
المذكورة رتبى والتقدم بين الاعداد بالعلية وكما ان
في الاجزاء المذكورة بمعنى عدم انتهاءها الى جزء لا يقدر ^{العقل}
على فرض جزء آخر فية بمعنى ترتيب امور غير متناهية ^{كذلك} بالفعل
التدريج الاعداد المذكورة بمعنى عدم الانتهاء الى عدم ^{تقدير}
العقل على اعتبار عدم آخر مقدم بالعلية لا بمعنى ترتيب
امور غير متناهية وعدم جريان الدليل في التسلسل ^{المف}
لاستزادة وقال الموجود من الحركة ليس الا الحركة الواحدة
الشخصية المتصلة المستمرة اذ لا وابد كما لو قال لو اولا
النفق بصورة العنصرية بناء على هذه مذهب الحكماء
على ما وجهه لانه كان في سلسلة الحوادث لا يلزم ^{يكون}
غير متناهية عند الحكماء لجواز استنادها الى بعض ^{الحركة}
التي ابتوها مثلا ببعض معين من تلك الحركة يحصل ^{سعدا}
بقول حادث في المادة ويتم الاستعداد في الانتهاء هذا
البعض فيحدث هذا الحادث في هذا الان وهذا البعض ^{ليس}
امرا واحدا في نفس الامر بل بعض من امر واحد فيها فلا يلزم
وجود امور غير متناهية في نفس الامر حتى يكون هناك ^{يتصل}

بل غاية ما يلزم من ذلك ان يكون هناك امرا واحدا لا جزاء
فرضية غير متناهية ووجوده غير منكر قال والمقابلة ^{التي}
هذا التسلسل في الحكماء افتراء بلا امر فانهم انكروا
ذلك ونسجوا سابقا فيما قاله من الحركة المستمرة لانه لا يثبت
ان الاجزاء والنسبة له تحقق في الجملة بحسب نفس الامر وان لم
يكن موجودات خارجية وتحقق كل مسبوق بتحقيق سابق
فمن اين يتحقق واحد حتى يتحقق فيه واحد آخر والقول بانها
اعداد مرقمة ومعدومات محضه لا يغني ما فيه ^{ما سخر} وبعد
لنا دائما في كلام بعض الاعداد المصداق حاصله هذا واعلم ^{الله}
سنحكي وايلا المباحث حتى لا يضل الناس من الدلائل على
اثبات هذا المطلوب انه اذا لم يوجد الواجب لم يوجد موجودا
اصلا وذلك بناء على انه اذا تعدد العلول علل بان يكون ^{له}
علة قريبة وعلة بعيدة وعلة ابعد هذه فالواجب ^{ان}
يوجد هذه العلل حتى يوجد العلول ومن جملة البعيد ^{او}
الابعد الذي لا بعد عنه وفي هذا الفرض لا يوجد ^{هذا}
البعيد اذ ذلك لا بعد فلا يوجد علله البعيدة ولا ^{بعد}
باسرها فلا يوجد العلول ويخطر على ما ذكرناه ان ^{يوجد}

هذه العلل في كل معلول غير مسلم بل ادل البحث ^ن
 له علة قريته وبعيدته وابعاده لهذا المعنى ^{يحقق}
 حتى يتحقق المعلول في هذا الفرض ليس كذلك ^{لأن}
 دفعه في ذلك الزمان انه اذا لم يتحقق هذه العلة ^{لأن}
 ليست بعد عنها ولا يكون وجودها لنفسها لا يتحقق ^{المعلول}
 فمن اين يحصل شيء حتى يحصل به شيء آخر ولقد ^{الكلام}
 وان كان يليق ان يصر في تمام الغرض هذا ^{بعد}
 اشياء ولبعض الناس على الدليل الذي نسبة صاحب ^{الموقف}
 الى نفسه وحاصله ما ذكره لمصر في هذا الجاث ^{بعضهم}
 بصددها وفي الجاث وددعها الجاث لا يليق ^{بالمقام}
 ومن له دراية يحصل بما ذكرناه حقيقة المرام
 واذا احققت ذلك علمت انه اقوى الطرقه قيل في بحث
 لانه لا يعلمه بحجة تحقيق ما سبقه اقوى الطرقه و
 فيها لان المقدمه القائلة بان الشيء ما لم ^{غايه}
 الخفاء ومن الخفاء النظريات التي يحتاج الى ^{بقية}
 ثم في انه بالنسبة الى الطريق الرابع مع حكمه على ما لا يعلم
 بعد واعترض عليه قوله اقول وفيه نظر اما اوله ^{بل}

من نظره بعض مقدمات البرهان ووقتها وحفادها
 عن بعض الافهام القاصرة عدم وثاقه البرهان ^{المعتر}
 في وثاقه البرهان بل هذه مقدماته بل احكامها ^{بقية}
 للواقع وامانا فلان قوله انه بالنسبة الى الطريق الرابع
 حكمه على ما لا يعلم بعد لا يخفى ما فيه من الضحك ^ن
 خطاب المصلين مع جماعة لا يمكنهم الاطلاع على ^{يق}
 كذا القائل وامثاله بل مع العارفين بالطريق ^ن
 وايضا التغير عن المضارع المحقق لوقوعه بالماضي ^{مضمونا}
 في امثال هذه المقدمات الخطائية قيل فاما مل ^{انتهى}
 ويحتمل ان يقر صاحب القيل ان منظر كلام ^{الاذغاه}
 والصدق بوثاقه وهذا البرهان يجرى تحقيق ذلك ^{وهو}
 ذكره لمصر وليس كذلك لان المقدمه القائلة بان الشيء
 ما لم يحل يوجد في غاية الخفاء وفيما ذكره من الدليل
 تامل وليس يراد ان من نظره بعض المقدمات يلزم ^{الوثاقه}
 والقول بان من النظريات التي يحتاج الى ^{يستعمل}
 عرفا فيما يقع التامل والمناقشه في مقدماته وقوله هذا
 اذ ليس المعتر في وثاقه البرهان لا يصح على الاطلاق ^{المعتر}

وثالث البرهان ان يكون المقدمات المنتهية اليها ^{بطلان}
 بل لا يعتبر مقدماته الاولى والثانية ^{بكون} ومثلها ان
 بدية واما قوله ولما ثابنا فيه شي مما يفهم مما ذكرنا
 لان مراد صاحب القيل ان من عبارته يفهم ان لا ينظر احد
 آخر في الجوف هذا الحكم وما يذكر لبيان الضحك بدل على
 الضحك لكن على ولا يخفى هذا على العارف ببيان الكلام
 ما ذكر من التغير عن المضارع المحقق الوقوع وان كان ^{شائعا}
 لكن عبارة المن بدل على انه علمت هذا بمجرد تحقق ^{لك}
 ولا يتوقف على شيء آخر وليس مراد هذا التغير فهو لا يبر
 لهذا التوجيه فتدبر ويحتمل ان يتوقف على صاحب القيل ان
 لا يتوقف على المقدمة القابلة بان الشيء ما لم يجب بوجد ^{حتى}
 يكون في غاية الخفاء بل اذا ثبت ان الشيء ما لم يرجح ^{جود}
 على عدمه لم يوجد كفى في دليلنا وهذا ظاهرا في توجه هذه
 المقدمة في غاية الوضوح والالزام ترجيح المساوي بل حجان
 المساوي فامل ولا يخطئ ^{لاخفاء} في انه لا تقاوت
 اه قيل هذا الحكم منبئا في ما ذكره من ان هذا الطريق اقوى
 الطرق في هذا المسلك قال المعتز بعض اذا لم يكن التقاوت ^{بينه}

وبين الطريق الثاني فلا يكون اقوى منه فلا يكون الطريق
 الواقعة في هذا المسلك والجواب عنه هو ان المراد بكونه اقوى
 الطرق كونه اقوى الطرق المغايرة له في عدم كونه اقوى
 طريقا لكونه راجعا اليه في هذا فتدبر هذا ويحتمل ان ^{يقال}
 مراده ان من عبارته وهي كونه اقوى الطرق الواقعة في هذا
 المسلك ويفهم انه اقوى من الطريق الاول والثاني والرابع
 وان فضل الطريق الثالث كما ذكره هذا المعترض حاسله انه اقوى
 الطرق غير الطريق الثالث الذي عينه وهو خلافة العبارة
 ويبحث صاحب القيل وان كان سهلا لكن يتوجه على العبارة
 ولا يريد دفع ما ذكرنا هذا القائل المعترض لا يخفى على ^{المحقق}
 الناظر بعبارة على ان نقول في الطريق يدل على ان المراد
 به جميع النحوي وان كان في غير النحوي يدل على ^{الاعتراض}
 آينه وعلى ما ذكره لم يحتمل على ظاهره ويمكن ان يتق مراد ^{صاحب}
 القيل انه اذا لم يكن تقاوت بينهما فلم حكم بوثاقه هذا
 البرهان ويفهم من كلامه الحصر فاذا التقاوت بينهما
 فهو ايضا وثق البراهين الواقعة ويحتمل ان يقال من جانب ^{المحقق}
 ان مراده ليس عدم التقاوت مطلقا بل لا تقاوت ^{بالا}

لكن ببيان الذي ذكره ههنا صار هذا اوفق ^{من} لهذا الاعتبار فتدبر
 اما الاول فظ من ^{حظة} مفهوم الممكن ^{وجود} قبل وهو لا يقتضي ذاته من حيث هو
 ولا عدمه قضاء تاما ضروريا فان قضى انه من حيث هو
 ولا عدمه قضاء غير تام ضروري بل يكون وجوده ^{بالنظر} الى ان
 ان انة غير داخل الى ^{الاحتمال} الوجود فان كان هذا ^{مستقلا} التمام
 كافيا في وجوده لم يحتج الممكن في وجوده الى غيره بل كان
 فيه ولا يلزم منه ترجيح احد المتساويين ولا ترجحه على
 وكذا لا يلزم ترجيح المخرج ولا ترجحه بل ترجيح الرجوع وفساد
 وحقيقة الحال في هذا المقام لا ينكشف الا بتحقيق ^{الاول} ان
 الذات لا حد في الممكن لا يصور ان يتحقق ان الاول ^{بنته} والذات
 لا يكفي في الوقوع وبين كل منهما في مباحث الامور العامة ^{يحتج} و
 في الخاتمة ما يجديك نفعا في هذا المرام واستان منه ^{ليس} ان
 بظ من ملاحظة مفهوم الممكن بلا بد هناك من انظار ^ب حقيقة
 ثم اعلم انه لو قضى ذاته بشرط امر عدمي وجوده ^{قضاء} مثلا
 تاما ضروريا كان وجوده بلا احتياج الى موجود ولا بد
 نفى هذا الاحتمال ايضا حتى يتم ذكره وقد سبق من في صدر ^{من} الكتاب

واصل

جميع ذلك فلا تعقل وسيا في كلام يتعلق بذلك ايضا هذا
 ويحتمل ان يقال كما يمكن ان لا يلاحظ الممكن بعنوان عدم ^{اقضاء}
 ذاته من حيث هو وجوده ولا عدمه قضاء تاما ضروريا ^{كذلك}
 يمكن ان لا يلاحظ بعنوان انبساطا وى طرفا وجود وعدم ^{بالنظر}
 الى انة وملاحظة لهذا العنوان بلا انظار تحكم بانه لا ^{ترجح}
 احد طرفيه الامر مغاير له ترجح احدهما على الآخر وهذا ^{مع}
 قول المحقق الطوسي في التجريد واذا لاحظ الامر الممكن ^{وجود}
 طلب لعله وان لم يتصور غير وهذا دليل على ان الامكان ^ن
 علة للاقتضار وتدعى القوم بالبداهة في ان المتساوي ^{الظن}
 يحتاج الى ترجح وايضا قال المحقق الطوسي والحكم بحاجة ^{الممكن}
 ضروري ومراده الممكن الملحوظ بهذا العنوان وان كان ^{في}
 تلك الملاحظة لا يجرم هذا ولا يخفى ان احوال القضاء ^{باختلاف} يا مختلف
 العنوانات والقول بان هذا العنوان لم يثبت بعد ^ن من
 هذه الطرق كما مبني على نفى الاولوية ولم يثبت بعد ^{لبحث}
 بعد وضعه وابشأت ان الممكن يتساوى وجوده وعدمه ^{بالنظر}
 الى انة فعلى هذا لا شك في صدق ما قاله الله قدس سره ^{وما ذكره}
 بقوله ثم اعلم ان اشار الله اليه والى دفعه آخر المطلب ^ل

المعقود لبيان انه لا يجوز ان يكون احد طرفي الوجود والعدم
 اوليا للشي لان له غير بالغ الى حد الوجوب لقوله فان قلت ^{لا}
 فما ذكرت ان الممكن من حيث انه يتساوى نسبتا الى الوجود
 العدم وبذلك لا يتم اثبات الواجب لوان كان يكون الممكن
 امر عديم كارتفاع المانع عن وجوده ^{قلت} ويرجح او يجب وجوده
 بعد اثباته لا يكون احدا للطرفين ^{الممكن} ولذا لا احتياج
 الى ما يعطيه الوجود ضروري ولذلك نقول ^{فان} العقل
 على ان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول وان الممكن
 يمكن ان يوجد بمعدوم ومن جوار وجود ذلك فهو متسا
 فلتعرض عنه ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور انتهى ^{ولذلك}
 في دما هذا الحكم واذا لم يكن لذاته وجود فبالضرورة
 محتاج الى من يعطيه الوجود ولا يغني الفاعل ^{القول} اهذا
 بان هذا المعطى يمكن ان يكون معدوما تحت اخر وهو ان
 واثار الله الى ذلك بقوله وان الممكن لا يمكن ان يوجد بمعدوم
 وما ذكره في السؤال ايضا يمكن جملة على البحثين وفيه مناقشة
 استرنا اليه سابقا فلا فرج في الوجود قيل ضرورة ان
 ما لم يوجد لم يوجد واعترض عليه بان هذا موان ادعوا ^{لذلك}

العقل

فيجوز ان يقتضي الذات من حيث هي الوجود كما يقول ^{الممكن}
 ذات الواجب من حيث هي يقتضي وجودها اقتضاء ^{متسا}
 ضروريا وان وجودها زايدها والفرق بين اقتضاء
 الذات وجودها وبين اقتضاءها وجود غيرها بالاول
 ليس فرج الوجود والثا فرجه تحكم تحت لبدله من دليل ^{وهذه}
 تمايدور عليها جميع براهين اثبات الواجب لذاته سواء ^{كل}
 موقوفة على ابطال الدور والتا اولا فالامر في اثباته
 مشكل ولذا قال بعض العارفين قد بر الله اسرارهم
 باي استدلال بيان جوبين بود ^{بود} باي جوبين تحت فيمكن
 اللهم شتتا على الصراط المستقيم والذين القويم والتميم ^{التميم}
 والفرض عليه قوله قول الله عقول العقلاء على ان مهية ^{الممكن}
 لا يمكن ان يقتضي من حيث هي وجود اخر وانما الخلاف في
 مهية الواجب ان بعض المتكلمين رغبوا انه يقتضي وجود
 من حيث هي والحكماء قالوا بعد الفرق بين الواجب ^{الممكن}
 في عدم امكان الاقتضاء ولهذا ذهبوا الى ان الوجود
 الواجب ^{نفسه} عليه ليس زايدها عليه المحقق من المتكلم كما يحكم
 الذين متحد الطوسي قدس سره داخله متأخره وافقوا الحكماء

وصحوا بعد ذلك الوجود في الواجب لاجل ذلك وبعض المحققين
 لتوغلته في انصار المتكلمين في ان وجود الواجب عليه
 اجاب عنه لزوم تقدم مهية الواجب بالوجود على
 بان قال المنهج الى العلة هو لا مكان فاقصاف شيء ^{كان} بما اذا
 ممكنا وكان ذلك الشيء بحيث يجوز ان يقصف بذلك الامر
 ان يقصف بذلك الامر ويجوز ان لا يقصفه لم يكن به هنا
 منعلة يجعل ذلك الشيء متصفا بهذا الامر فان البتة
 جاز ان لا يقصف به احتياج الى علة يجعله اسفروا كما ان
 جاز ان يقصف بالوجود وجاز ان لا يقصف به احتياج الى
 علة يجعله متصفا بالوجود واما اذا لم يكن اضاف
 بامر ممكن بل واجبا او ممتنعا فلا حاجة هناك الى
 فان اضاف الى رتبة الزوجية لما كان واجبا ولم يجز
 لا يقصف بها لم يكن هناك حاجة الى علة يجعلها متصفا
 واذا تم هذا فنقول ان ذات الواجب لما وجب تصاف
 بالوجود ولم يجوز ان لا يقصف به لم يكن هناك علة بها تصاف
 بالوجود فان بان العلة ان يرتج احد الطرفين المتساويين على
 الآخر فاذا لم يكن هناك طرفان متساويان فاي حاجة الى

ونزجها

ترجحها وما يقا لانا الواجب يقضي ذاته وجوده فعنا
 ان ذاته بحيث لا يجوز ان لا يتصف بالوجود لان هناك اقضاء
 وما يتر هذا كلامه ويظهر عليك ما ذكرناه وما تركناه ان
 التأثير والعلة لا يتصور عن مهية ممكن بل اختلاف ^{العقلاء} من
 وهو يكفي في اثبات الصانع واما عن مهية الواجب فكذلك
 عند المحققين واما قوله الفرق بين اقضاء الذات ^{جودها} و
 بين اقضاءها وجود غيرها فمدفوع بان المتكلمين ^{القياس}
 باقضاء مهية الواجب وجوده لم يفرقوا بين اقضاء المهية
 وجودها وبين اقضاءها وجود غيرها بل فرقوا بين مهية ^{الواجب}
 والممكن في الاقضاء من حيث هي بان يجوز واما هذا الاقضاء
 في الواجب لم يجوز واما الممكن اشهر كلامه وفيه نص القليل
 مع نقل دعوى البداية عن القوم في هذا المنع هذا ^{كراه}
 سندا لا خفاء في صحة تقوية هذا السند لانه اذا انظر ^{جواز}
 اقضاء الذات من حيث هي للوجود في الواجب لم يجوز ^{ان}
 يكون هذا في الممكن بالنسبة الى غيره وما يمنع عن هذا ^{بحسب}
 بادي النظر من علة اقضاء المهية من حيث هي للوجود فاذا
 ذلك في الواجب فلم يجوز في الممكن بالنسبة الى غيره والتفرقة بين ^{اقضاء}

الذات وجودها وبين اقتضاها وجود غيرها بما ذكر
 لان الفرعية انصحت فمن جهة الاقتضا مطلقا ولا^{خشيته}
 لا اقتضاها وجود غيرها في هذا فالفرقة في هذا الحكم
 ذكره هذا المعترض لا يدفع كلاما لان في مقابلة منعه على
 المقدمة مع دعوى البداهة فيها الاقادة باتفاق عقول^{العقلاء}
 على ان هية الممكن لا يمكن ان يقتضى من حيث هو وجود^{آخر}
 لا حاصله اصلا ونقل الاتفاق والامجاع في مثلها^{المسائل}
 لا طائل تحته بما اذا نقل الحضم دعوى البداهة في المقدمة^{الممنوعة}
 والقول بان بعض المتكلمين رغبوا كذا والحكماء قالوا كذا
 لا يشفي عيلا ولا يروي عيلا ولا افادة فيما ذكره بل كذا^{مشهور}
 معروف ويجب علينا ان يبرر ما في كلام بعض المحققين على ما^{استفادنا}
 من كلامهم حتى لا يخطر بالاحتمال تحت هذا ومن له ورأيه
 يتصور مغايرة الوجود لذاته قطع النظر عن الدلائل هذا التقا
 نقص عما عن ذلك وهذا اقناعي فاعلم ان انصاف شئ بشئ^{اخر}
 مطلقا لا بد له من علة لان هذا مدار الانصاف في نفسه قطع
 النظر عن الموصوف واقتضائه ممكن محتاج الى علة فعلية
 نفس الذات وغيره والقول بانه يجب النظر في الذات ان كان

المراد به انه يجب النظر في ذات الانصاف ثم يابط بالجهة
 وان كان انه يجب النظر في ذات الموصوف فيشعر هذا ايضا بما كان^{نه}
 غاية ما في الباب عليه هي الذات قال المتصفي في الحاشية القديمة^{على قول}
 هذا البعض كل ما يغاير الشئ فان شؤنه لذلك الشئ وانصاف^{ون}
 ذلك الشئ با وكونه هو او ما شئت قسمته من لا يتغنى عن^{العلة}
 فان الانسان مثلا لا يحتاج الى ما يجعله انسانا انا في كون^{امرا}
 آخر فيحتاج الى علة وذلك لان توسطه يجعل بين الشئ^{بفنه}
 متمنع بالذات وما كونه شيئا آخر محتاج الى سبب^{الذات}
 فلذلك حكم الحكماء بان وجود الواجب بقا عينه حتى يتغنى في^{وجوده}
 عن غيره اذ لو كان غيره فاربطا اما ان يكون شيئا عن^{فيلزم}
 تقدم الذات بالوجود على وجوده او عن غيره فيلزم افتقار^{الواجب}
 الى الغير قال على ما ذكره من وجوب انصاف الاربعه بالزوا^{خية}
 انصاف الاربعه بالزوجية واجبة بمعنى الفروق بشرط الوجود
 وهو لا يستلزم الاستغناء عن العلة بل علية ذات الاربعه^{ولا}
 يجوز ذلك في الوجود لما مر هذا وما ذكره هذا المعترض^{يقوله}
 ويظهر عليك ما ذكرناه اه فانه لا يظهر عليك الا ان نقل^{هذا}
 الخلاف في الواجب عدم وقوع الخلاف في هية الممكن لا بد

منع صاحب القيل وهو لا يمانع المقتضى التي تنفق القلاء
 عليها بل مع نقل دعوى ابداهة عنهم منع هذه المقتضى
 ما ذكره بقوله واما قوله الفرق بين اقتضاء الذات آه
 ليس لان مراد صاحب القيل انه يقع الفرق من احدهما ^{دركه}
 فنقول هذا الحكم وحظور هذه التفرقة في الوهم اشارت ^{لك}
 قال قولها تمام لم يفرقوا ليس بفرق وان قال احدهما ^{فوق}
 بين ما هيته الواجب الممكن مع ان هذا الفرق لا يدفع ^{ما قاله}
 في ذلك الفرق وكلامه في ذلك الفرق يقول هذه التفرقة ^{التي}
 وقعت منهم بحكمه واذا جوزوا ذلك في الواجب فلجوز ^{ايضا}
 في الممكن بل يقول اذا جوزوا الواجب بالطريق الاول يجوز ^{في}
 الممكن لان الهية من حيث هي هي اذا جاز ان يكون غلة
 بوجوده في ابدى لا ينطرق اليه لعدم والتغيير في النظر
 الاول يجوز ان يكون غلة لوجود متغيرة لاثبات له حقيقة
 فقامل فيه قال لانه مرتبط بها وليس في وسطها آه قيل بعد
 اعترض عليه بما حاصله ما ذكره الله بقوله واعترض عليه وآله
 انه على تقدير صحة ما يدل على انقطاع السلسلة المذكورة
 لا على بطلان التمسك ولا يدل على بطلان الدور ^{فما}

وحيث

فقامل ويحتمل ان يقول ليس مرادهم ابطال التمسك مطلقا بل
 ابطال التمسك الذي يتجوز به ينسب اثبات اثبات لقتناع ^{على}
 طريق ويحتاج الى ابطاله ولا شك في بطلانه ما ذكره ^{فيها}
 هكذا يدل على ابطال بطلان الدور كما ذكرنا في ^{فوق}
 التعليلات لان المحم حتى الدور يحتاج الى علة مستقلة ^{العلة}
 المستقلة للمجموع فلا اقل من ان يكون علة وموجد ^{لها}
 منها فيلزم توارد العلتين المستقلتين على واحد فافهم ^{مما}
 فلا اقل من ان يكون موجد الواحد منها ابتداء ^{قبل}
 لا يلزم هذا ما فرغنا من امتناع الحصول بدون شيء لا يتلزم ^{ان}
 يكون هذا الذي موجد مطلقا فضلا عن ان يكون موجد ^{هذا}
 ابتداء وكتب على قوله فيكون واقعا في نظام السلسلة ^{هذا}
 ايضا ثم ومنه فاعلم ما ذكرنا ما نفاه ولا يخفى عليك ان قوله ^{تأمل}
 فيه وفي انه لا يجوز اشارة الى بعض ما من المنوع المذكور
 انتهى وهذا المعترض كتب على قوله فقامل فيه قوله وجه ^{هذا}
 ان لا يلزم من امتناع الحصول بدون شيء ان يكون هذا ^{الشيء}
 موجد فضلا عن ان يكون موجد ابتداء وهذا ولا يخفى ^{ما فيه}
 من استحالة الصريح على اننا نقول هذا المنع مدفوع لان ^{المستدل}

معلول

ان علم علة لكل يكون علة لواحد منها لان العقل يجد العلا
 بين تلك الخارج وبين كل واحد منها فلا اقل يكون بالنبذة
 واحد موجودا او علة وايا ما كان يكفي لطبيعة علاقة بواحد
 منها بالعلية وامتناع حصوله بدونه بطريق المعالوية
 فزوتى لا يمتنع فيه المنع صلا فاذا كان لواحد فاما ان يكون
 ابتداء او بواسطة فان كان ابتداء ثبت المظان وان كان بواسطة
 فيتم الى الضرورة فالنسبة الى الذات محتملة وقرب بلا
 يكون موجودا او علية ابتداء ثبت المظان فيكون واقعا في
 السلسلة والقول بان لا يجوز ان يكون علة كل واحد منها ^{الواجب}
 مع ما فوّه كلام آخر وغرض صاحب القيل وهذا المقصود ان
 هذا كلام فذلك كلام آخر قد ير ويحتمل ان يكون قوله ^{لا يجوز}
 من قبل عطف التفسير ^{على} لزم توارده عليتين مستقلتين
 معلول واحد اه قيل هذا تم وقوله ان ذلك البعض له علة ^{موجبة}
 في موجبة السلسلة فرضا مدفوع بان العلة الموجبة لا ^{يلزم}
 ان يكون مستقلة ولو سلم فلا يلزم ان يكون الخارج ^{تأمل}
 وفيه ما فيه وقوله هذا المقصود قال اقول وجه التام هو ان
 المفروض في السلسلة كون كل سابق علة مستقلة ^{للمنع} للاخفة

لا يجوز

الاستقلال في العرض فاما مل ويحتمل ان يكون وجه التام
 ما ذكره لان هذا التام مل يفهم من قوله ولو سلم لان هذه
 العبارة يدل عرفا على ما مل فيما منعه بل التام مل في هذا ^{وهو}
 ان لا يكون الخارج علة مستقلة ووجه التام مل انه اذا كان
 في السلسلة كل واحد منها علة مستقلة لاخر لا يحتاج في
 الابداء الى آخر من اجاب الى الخارج مع عدم استقلالية
 يلزم خلافه في الفرض بلزوم توارده عليتين مستقلتين ^{علة}
 هذا الواحد في السلسلة مستقلة وهذا العلة مع ذلك
 الخارج ايضا مستقلة فيلزم التوارد وتساوي العبارة يدل
 على ان التام مل في هذا فلا يخطئ والقول بان هذا التام ^{الاستقلال}
 يمكن ان لا يكون مورا المعينة في استقلال واحد من ^{السلسلة}
 مستفيدة غاية الاستبعاد ولا يخفى هذا على من رجح الى ^{جدان}
 ولا شك في ان هذا محتمل تامل وفيه نظر السابق ^{فيلزم}
 يعني انه لا يجوز ان يكون علة كل واحد من الاحاد ^{الواجب}
 مع ما فوّه فلا يلزم الا لقطع قوله يجب ان يكون ذلك الخارج ^{رجح}
 علة لبعض الاحاد قلنا ان اراد العلية الاستقلالية تم قوله ^{والا}
 لتحقيق كل من الاحاد بموجده الواقع في السلسلة فيحصل المجموع ^{البدوي}

قلنا تم وإنما يلزم ذلك أن لو لم يكن للحارج مدخل في وجود
 بعض الاحاد وهو تم اذا لا يلزم من نفي العلة الاستقلالية ^{نفي العلة}
 المطلقة وان اذ العلة بالمعنى الاعم فعلة لجميع الاحاد
 مسلمة لكن لا يلزم من انتهاء السلسلة وقال هذا المقصود
 علة قول انت بان في كلام المصير على ان نظره ^{الانقطاع}
 بعد تسليم الانتهاء وما ذكره هذا القائل من التوجيه
 الى الاعتراض على بيان انتهاء السلسلة وكأنه لما نظر الى
 النظر المذكور لا يمكن ان يكون يورد على الانقطاع بتسليم
 الانتهاء اذ على تقدير انتهاء السلسلة لا يمكن ان يقال ^{علة}
 كل واحد من الاحاد هو الواجب مع ما فوقه اذ ينتمي على ^{هذا}
 الفرض الى واحد ليس له فوق فعلة البته يكون الواجب ^{فثبت}
 الانقطاع وجه كلام المصمما وجهه وان كان خلاف ^{الظن}
 انتمى ويحتمل ان يقر هذا المصم ان هذا الطريق يدل على ^{ابطال}
 التمس الغير المتناهية لان السلسلة مفتقرة الى العلة ومتناع
 كون شئ ما علة لها فبطل التمس في هذه الملاحظة لا بد ^{خط}
 انتمائها الى الواجب وانقطاع عما عنده وكون الواجب ^{لها}
 طرفا لها قال وان اجري في هذا الانتهاء والانقطاع ^{النظر}

وهذا كلامه فقوله بعد تسليم الانتهاء فيه شئ لان كلامه ^{بعد}
 تسليم اجزاء الدليل في ابطال الغير المتناهية لا بعد ^{تسليم}
 انتمائه الى الواجب لثبوت وان يقع الاستلزام بينهما ^{على}
 ان قوله بعد ذلك في مرتبة السؤال والجواب المعنون بل ايقا
 ولما نقول يدل على ان كلامه ليس بعد تسليم الانتهاء ^{دليل}
 مطلقا كما لا يخفى فاذا الوخط مجموع كلامه لم يطل مخالفا لما
 صاحب القيل في توجيه كلامه فاذا ذكره صاحب القيل لا ينافي ^{لفظ}
 كلامه لا كلامه ليس بعد تسليم الانتهاء الى الواجب ^{بل بعد}
 ابطال الغير المتناهي والافزاده انه اجري الكلام والدليل
 في الانتهاء والانقطاع فنقول ما ذكره وقوله وفيه النظر
 السابق يدل على ان الكلام ليس بعد تسليم الانتهاء فتدبر ^و
 فيه تامل فان تدبره فاما ان لا يكون علة لواحد منها
 فيستغنى عنه ذكر هذا القائل اقول هذا كلامه خاذل في
 السلسلة المذكورة الامن تلك الاحاد من غير اعتبار ^{خلته}
 معها فاذا حصل كل واحد منها بحيث لا يشق عنها من غير ^{من غير}
 فاشئ فيه فلا ريب ان لا يكون لذلك الشئ مدخل في تلك السلسلة
 انتمى وفيه هذا مخالفا لما قرره في اويل حاشية بقوله ^{لا يلزم}

من عدم مدخلية الخارج في الواجب الممكن الذي فرضنا ^{جيب}
 علة تامة له عدم مدخلية في التركيب منها ^{ان} وعندنا
 كلام المتصور ولا يرد عليه ما قيل انه تم بناء على ما مر من ^{الفريق}
 بين الكل الافراد في الكل المجموع وهو ما ذكره ^{عليه} المعترض
 فيما سبق ودفعه فاقم ^{فعله} تنقطع السلسلة
 في هذا ايضا ^{انما} يتم اذا كان الواجب علة تامة ^{ما}
 يجدي وحده والمنع الذي ورده المتبرج ^{الله} عليه و
 اعلم وقول المعترض قول قد عرفت فما ذكرناه سابقا ^{ان}
 نعم على تقدير كور السلسلة متناهية يجب ان يكون علة ^{لواحد}
 منها فاقم انتهى وفيه هذا الدليل اذا اجري في السلسلة
 المفروضة الى الواجب ^{متناهية} بما ذكره تح لا يكون السلسلة
 وغرض صاحب لفيق منع لانها على تقدير احتياج السلسلة
 الى الواجب كون الواجب علة مطلقة غاية ما في الباب ^{منع}
 وهو قوله فيقطع ولهذا قيل والمنع الذي ورده المت
 يرجع اليه والمتنوع لانها بوجه آخر تقول مراده ^{ان}
 كان لانها بمعنى كون الواجب علة مطلقة ^و فلهذا
 يمنع الانقطاع وان كان بمعنى انه علة تامة ^{انما} فمنع لانها على

نقول يلزم ان يكون الواجب مرتبة التناهي علة تامة
 لواحد منها بل ممكن ان يكون جزء العلة وبدورا ^{الحا}
 فاقم فيه ولا يخطئ في بعض الفضلاء في دفع النظر الذي
 ذكره المتصور وهو يجوز كون علة كل منها اقوال ^{بأنه} ان يجاب
 تح لا يجب الايجاد له منفردا بل ^{بأنه} يتأجب للمجموع المركب
 ومن غير فكل ايجادا ^{بأنه} يتأجب بشرط ايجاد آخر وكان
 الجايز ان يوجد الواجب منفردا غير موجودا ^{بأنه} لان شيئا
 من الممكنات لا ولا يلزم ولا يلزم ايجادا ^{جيب} فرضا ومادام ^{جيب}
 على صفة هذا الجواز لا يوجد شيئا لان العلة ما لم يجب ^{لها}
 التأثير لا يوجد شيئا على المقدير المذكور ولا يجب التأثير
 بحيث يرتفع هذا الجواز بحسب الواقع لان وجوب كل ^{بأنه}
 انما هو بشرط وقوع تأثير آخر منه فليتنا ^{بأنه} مثل انتهى ^{بأنه}
 ان يقال على هذا يلزم ان يوجد سلسلة ^{النهاية} الحوادث الى غير
 بناء على ^{بأنه} كمال فاما بخبري هذا الدليل بعينه ^{بأنه}
 نقول لا يجب الايجاد له منفردا بل ^{بأنه} يتأجب للمجموع المركب منه
 ومن غير فكل ايجادا ^{بأنه} يتأجب بشرط ايجاد آخر وهكذا
 الى غير الدليل ^{بأنه} يتأجب هذا منقوض بسلسلة ^{الحاصلة} الارادات

او تعلقاتها بناء على مذهب بعض الحكماء المحققين من المنكبين
لان الواجب ^{لها} من حيث ذاته قطع النظر عن الارادة وتعلقها
بعد مائة للمعلول بناء على التحقيق وما ذهب اليه اعظم
المتكلمين هذا والحل يظهر بان مثل الصادق بشرط لا
الفطرة فتفكر حتى يظهر لك حقيقة الحال فلا تنزل
تقدم الشيء على نفسه قبل الاختلاف في ان كلامه من الامور
صوره الدور علة ومعلول معا فلو كانت علة متقدمة
ولو كانت معلول متاخر وكل منهما باعتبار دون الآخر وهذا
مبني على ان العلة مطلقا متقدمة على المعلول وقد تقدم
الكلام عليه هذا وفيه اختلاف في الحقيقة العقلية لا
يدفع الفساد لان اجتماع المتنافيين صحيح وان استند الى
علتين مختلفتين واختلاف الوجهة العقلية التي هي
النسبتين وهما التقدم والافتقار لا يدفع المحذور بل
لا بد من اختلاف الوجهة التي يدور فيها الاختلاف في الطرفين
وقد سبق منا كلام بذلك على ذلك فتذكر ويمكن توجيه كلامه
آخرا فاقول والمعرض اعترض على قوله هذا مبني على ان العلة
مطلقا متقدمة على المعلول لا بقوله اقول المراد من العلة

هو العلة الفاعلية ولا خلافا لاحد في تقدم الفاعل
على المعلول اما النزاع في تقدم العلة النامية عليه هذا
ويحتمل ان يقال مراده من ان كلام المتص هذا بحسب كلامه
ما بر القوم بينهم ابطال الدور مطلقا سواء كان كل واحد
من الطرفين فاعلا لآخر او علة مطلقا لآخر وعلى هذا
لا شك في بناءه على ان العلة مطلقا متقدمة على المعلول
وقد تقدم الكلام عليه مفضلا وان تضمن العلة عن
ظاهرها ويكون المراد بالدوران يكون كل واحد منهما فاعلا
لاخر او علة مستقلة كما اشرفنا اليه في فوائده الحاشية فيمنع
القول بتقدم الفاعل ايضا مطلقا وهو لا ينافي بذلك لانه
اذا منع احينما كان الممكن في الفاعل موجودا مع دعوى البدء
فيها فلم يمنع تقدم الفاعل ايضا مطلقا وقال في ما قال اننا
في العلة المطلقة ولا معنى لعدم الخلاف في تقدم الفاعل
فيعدرون عنه بانه موسوم بحضرة قيل لا شك
ان مراتب الاعداد ليست تفصيلها في العقول الناقصة
لعدم اقتدارها بالحاطات تفصيلا واما في الماء ^{على} الا
فلا بد ان يكون موجودة تفصيلا والآن في الماء ^{على} الا على

فلا بد ان يكون موجوده تقصيرا ولا يلزم عدم علمها
 كذلك وانه يتلزم النقص الواجب الحالة المنتظرة في غيره
 من العقول المجردة انه تجعدهم وايضا ان كلامنا من ذلك ان
 مستقفة بصفة ثبوتية في نفس الامر مثل انها فوق ما بعد
 وبعد ما فوقها فلا بد ان يكون موجوده ثانية في نفس الامر
 لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المبدأ له كما هو المشهور فيها
 بينهم وانكار انصافها بصفه ثبوتية في نفس الامر بين
 المكابرة ولا يخفى في ان جريان برهان الطبيعة لا بد من
 الخارج بل يكفي فيه الوجود في الذهن وفي نفس الامر لا شك
 باق لا يدفع بما ذكره اللهم الا ان يقال ان اكثر المتكلمين
 يقولون بالوجود الذهني ولا يلزم عندهم من كون الشيء
 معلوما كونه موجودا واعتز عليه بقوله اقول فيه بحث
 اما اوله فلا فلا نسلم ان عدم علمه تعالى بالامور الاعتبارية
 لا يتراعى لعل وجه التفصيل ينقص عليه والدليل انما يدل
 على ان جميع الاشياء يجب ان يكون معلوما لله تعالى واما
 ان جميع انحاء المعلوم يجب ان يكون حاصله نعم فلا لا
 يرى ان كثير من محققين المتكلمين من المتأخرين كالمحقق وغيره

وافقوا الحكماء في انه تعالى عالم لجميع الجزئيات لكن لا على
 النحو الجزئي فان هذا النوع من العلم مخصوص بالممكنات المادية
 وليس هذا قولا بعدم علمه بالجزئيات بان يكون شيء من
 الجزئيات مجهولا له نعم عن ذلك علوا كبيرا بل نفى العلم
 واثبات الخواصر لا يجد فيه محذورا كيف لا وقد صرح المصنف
 رسالة الجديدة في اثبات الواجب بان علمه بغيره انه
 بالاجمال حيث قال اقول والذي يشبه ان يكون مذهب الحكماء
 هو ان دانه نوعين العلم القائم بذاته نعم كما انه عين الوجود
 القائم بذاته فهو علم بذاته وعلم معقول لا نه اجمالا كما سبق اليك
 اليه من نقل كلامه من قال ان الصورة المحسوسة لو قامت بذاتها
 كانت حاشية ومحموسة فهذا العلم القائم بذاته علم بذاته
 باعتبار وعلم اجمالا معلولا به باعتبار آخر والحاشية الاولى
 علة للحاشية الثانية فعلم بذاته من حيث انه علم بذاته علة
 لعلم غيره وكما ان العلم الاجمالي فينا مبدا للعلم التفصيلي
 كذلك ذلك العلم الاجمالي الاله في الصورة العقلية
 في الخارج وفي المدارك النفسانية والنشائية هذا كله

وقد مرّح في مواضع كثيرة في غير هذه الرسالة وفي غيره
الرسالة في غير هذا الموضوع بأن علمه بالعلوم على الترتيب
الاجمالى واما ثانيا فلا ان المتكلمين لا يثبتون العقول المجردة
ولا يقولون بان الجرد ليس له حالة منتظرة بل يتبدلون على
العقول المجردة وساغون فيه وليس هذا الامر قواعد الحكماء
فلا يرد عليهم اوردده هذا القائل من ان عدم علم العقول
المجردة بمراتب الاعداد يستلزم ان يكون لها حالة منتظرة على
ان المحكمات القائلين بوجود العقول المجردة حاصلة لها
وامكان علمها بالامور الغير المنتهية على الوجه لتفصيله
وعمل النزاع الا فيه واما ثالثا فلا ان اضاف مراتب الاعداد
بالقوية والبعيدة ليس لا بعد وجودها في الذهن اذ القوية
والبعيدة من العقول ان الثانية التي تضيف المحل بها شرط
وجود الداعي وكل مرتبة من تلك المراتب اذا حصلت في الذهن
فهو متصف بالقوية والبعيدة فيه الى العقل ان شرع منه القوية
والبعيدة وكل ما ليس في الذهن بغير متصفة شيئا في الخارج
ولا في الذهن لعدم بينهما وايضا لاننا ان الوجود لا يخلو

١٢٦
ليس يكافى في هذه الاصناف واما رابعا فلا ان كون تلك المراتب
مفصلة معلومة يكفي في التطبيق سواء كان العلم بها عينا
عن وجودها الذهني او عن غيره انتهى كلامه وتقول في ثانيا
لانك في ان لواجب عالم بجميع الممكنات بل بجميع المعلومات
او متمتعة ولا يعرب عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في
وليس علمه من قبيل قدرته لان ضرورية قدرته على الممكنات والمتنوع
غير قابل للمقدورية فانقص من الممكن لان لا مكان للمقدورية
كما حق في موضعه واذا لم يكن عالما ببعض مراتب الاعداد مثلا
لم يكن عالما بمرتبة الالف الف على التفصيل وكان معلوما
له بالاجمال فاما ان يكون علمه بالاجمال بذلك بان يعلم ذلك
العددية والكثرة ومثلها ولم يعلم بحقيقة وقت كنهه
هذا الكنه معلوما بحقيقة تعاضد ذلك والدلائل الدالة على
بحقيقة الممكنات باسرها موجودة او معدومة كما لا يخفى
على العارف واما ان يكون علمه بالاجمال بذلك بان يكون معلوما
له بالكنه ومثلا بذاته عنده لكن لا يلتفت اليه فهذا يقع
ايضا لا يجدي نفعا لان معلومته بهذا النوع كما في صاحب الفيل

لا ترقى الى كون موجودا هذا وذلك عند تفصيله وان لم
 يكن مستقفا الى كل واحد واحد بالتفات عليهما وما بقي الحكماء
 والمحققون منه هو في الاحسان والخيال ولا يكون ما نحن فيه
 هذا القبيل لا يجد فيه محذور الكثرة هذا انتهى بخلافه واما
 نعم عن ذلك وما قالتم في رسالة الجديين وغيرها في علم الكوا
 نعم لا يدل صريحا على الاختصار بل قال ان علمه ببداهة علم العقول
 اجمالا ولا ينحصر علمه في ذلك بل علمه بتفصيل وهو غير الممكنات ^{المعلومات}
 واما ريبك بقوله ذلك العلم الاجمالي الالهي فلا يلزم
 التفصيل في الخارج وفي المدرك اه ^{فان} يقال بعض عاظم
 وليعلم ان لو اوجب الوجود علمين احدهما علم كمال اجالي وهو عين
 ذاته نعم وهو كونها باعتبار ذاته بحيث يصير منشأ لانكنا فجميع
 الموجودات قال بهمينان في تحصيله بان ذلكان حقيقة ^{حقيقته}
 يصدر عنها منفصل العقولات كما ان العقول البسيطة عند
 علمه للمعلومات المفضلة ولكن العقول البسيطة عندنا موجودة
 عقولنا وهنالك نفس وجوده ومعنى العقول البسيطة عما هو ان
 يكون بينك وبين انسان مناظرة فاذا تكلم بكلام كثير ^{بالك}

جوابه ثم تفصيله بشا بعد شئ الى بلادته كاعذبل ما عندك
 اشد تجريدا انتهى ففي الشهود العلم الكمال كان ذاتا تقالعا بذا
 بجميع الممكنات وعالما ومعلوما والتغاير بين هذين المقادير
 هو باعتبار هذا اشارة الفارابي حيث قال واجبا لوجوده ^{مبدأ}
 كل فيض هو في ذاته العلم من حيث لا كثره في نفسه من حيث هو في ذاته
 العلم من ذاته فعلمه لكل بعد ذاته وعلمه ببداهة نفسه ذاتا وكثر
 علمه لكل كثره بعد ذاته ويحد العلم بالنسبة الى ذاته فهو لكل
 وحده وثانيهما علم تفصيلي هو عين ما اوجده في الخارج و
 المدرك ومراتبه ربيع احدها ما يتغيرها بالقلم والنور والعقل
 في الشريعة وما يعقل الكل عند الصوفية وبالعقول عند الحكماء
 فالعلم الذي هو اول المخلوقات حاصر بذاته مع ما هو كون فيه
 عند الواجب في فروع تفصيلي بالنسبة الى العلم الاجمالي الذي
 هو عين ذاته واجمالي بالنسبة الى ما في المراتب وثانيهما ما يتغيره
 الشريعة بالتوح المحفوظ وبالفضل الكل عند الصوفية وبالنفوس ^{الفلكية}
 الجردة عند الحكماء فاللوح المحفوظ حاصر بذاته نعم مع ما ينقش
 فيه من الصفات الكليات عند واجب الوجود فهو العلم التفصيلي

بالنسبة الى المرتبين اللتين هما فوقها وتحتها كتاب المحو والابتناء
وهو القوتى المجتئما التي ينتشر فيها صور خبيات وهى القوتى المنطقية
الى الاجسام العلوية والسفلية فلهذا القوتى مع ما فيها من القوتى
حاصره بذواتها عند واجب الوجود تعالى ورابعها الموجودات الخا^{رجية}
من الاجرام العلوية والسفلية واحوالها فانها بذواتها حاصره
واجب الوجود في مرتبة الالهياد والحاصل ان جميع الممكنات سواء
كانت كلية او جزئية وسواء كانت صوراً او اركانه او موجودات
عينية حاصره بذواتها عند واجب الوجود تعالى في مرتبة الالهياد
فمعلوم باعتبار معلومات باعتبار هذا كلام قدس سره العباد
يظهر له حقيقة الحال بما ذكرناه يظهر عليك ما قلنا لواجب تعالى
بجميع مراتب الاعداد مفضلاً وحاصره بذواتها عنده ولولا الى
من ملأ الاطناب لبيت حكاية علمه تعالى على الوجه الاتم وذكرنا
بياناً شافياً كافياً يدفع به الايرادات والتهنات وان كان بما
ذكرناه من الاشارة الحفيفة يلوح ما هو الحق لئلا نور ودرانية
وليدفع اعتراض صاحب الفيل يما من كل هذا فلا يعقل واين ما
هذا القائل ما خوذ من كلامهم وانشاء بعض الفضلاء بعد ما نقل

١٢٦

المواشى عن البعض بمراتب الاعداد وامثالها الى ما ذكره بوجه
ويجوز قوله فان قلنا على المواشى ان تلك المراتب وان لم يكن يوجد
الخارج وفي ذهابها لكتبتها موجودة بالتفصيل في البادى
العالية من علم الله تعالى وغيره فيجوز فيها التطبيق لهذا الاعتبار
قلنا ان المعلومات ليست موجودة في البادى العالية وجود الصورة
العلوية في اذها تنال عليها علم اجمالى عظيم بسيط متعال عن ثبوت
الكثرة ووصف التعدد وان كثرت العلول لا يؤول الى ثبوت العلم
حضور شئ عند العالم مزوده والحضور فرع الامتياز والاثبات
فالمعلومات بثبوت علم البادى لاننا نقول الشئ الحاضر عند
فما اذا لا وابدل ذاته المقدسة التي هي مخترع جميع الحقايق الكونية
العلوية فله نحو حاطة بما سواه وعلمه بذاته علمه بما سواه اجمالاً من غير
ان يحتاج الى حضور ما سواه والعقول العالية ايها غفلت الوا^{تعالى}
لهذا الوجه فعقل ما سواه اجمالاً لا يلقى العلم بدون الحضور
محال بداهة فكل ما هو معلوم له تعالى حاصره عنده فله ثبوت وامتياز
وجميع مراتب الاعداد وامثالها معلوم فيرت عند ثابتة موجود
ويجوز فيه البرهان لاننا نقول يكفي العلم بالامور المتعددة حضور

يفصل المعلومات والحادها عند المدرك كما ان كل عارف
 له قومه بحيث لو قيل انه لا يعرف احد لسان بلده ^{العقلاء} عن جميع
 خطأ او يحصل له علم واحد بالفاظ تلك اللغة منفردا بها ^{ومرئياتها}
 بحيث يقدر على احصاء كل منها بالفعل من غير تحشم كبد
 انه واعلم ان علم الباري تعالى والمبادئ ثبانه لهذا العلم
 اتم واكمل واعلم وتمام البيان خارج عن ساحة البحث ولعلك
 تجد في كتابنا المسمى بالمعارف ^{ان} الاهمية انتهى كلامه ولا يخفى
 كلام هذا القابل ما خزن منه وليس صورة مثل هذا واما دفع
 الابرار اننا فلان اكثر المتكلمين وان لم يقولوا بالعقول ^{لكن}
 بعض محقق المتكلمين لا ينكرونه بل ستونه وهذا البحث عليهم
 وما ذكره في العداوة ليس بموافق لمذاق الحكمة لان الحكماء
 يقولون بان العقول عالمة بجميع المعلومات ولا يكون شئ
 من الاشياء مجهولاً فبناء على مذاهبهم مع قطع النظر عن ثبوت
 ذلك ذكر صاحب الفصل هذا واكثر هذه الابحاث بناء على وضع
 المذاهب ليس صدقها الاثبات ولا يحتاج الى الاثبات
 حتى يقال هل النزاع الا فيد وما نبأ بهم لا يخفى على من ^{اقوال}

الحكماء وما ذكره لقوله واما ثانياً آه اشار صاحب الفيل
 الى ادفعه في كلامه بقوله وانكاراً لضافها بصفة ^{ثبوت}
 في نفس الامر فرب عن المكابرة وقوله وابنه لا نسلم انه
 منع لا حاصل له في التحقيق لان كل واحد منها متصف ^{بصفة}
 يمتاز بها عن اخرى فلكون وجود الابرار كايها لهذا محل
 تامل واما قوله واما رابعاً فلان كون تلك المراتب ^{لا} لا يخفى
 ما فيه لان بمجرد المعلوماتية لا وجود ما لا يكفي في التطبيق ^{لان}
 التطبيق يتدعى وجوداً مطلقاً كيف والمعدوم الصرف لم
 يتحقق في التطبيق وعندهم المعلومات معدوم صرف وهذا
 وان كان بط في نفس الامر لكن بناء على وضعه لا يتحقق فيه
 التطبيق وقد اصاب الفيل بعد كلامه الذي نقله للمعترض ^{لا}
 عليهم الامور لا يجل انكارهم لوجود الذهني من كون المعدوم
 المطلق معلوماً ومتصفاً بصفة او كون جميع المعلومات
 موجودات خارجة وكون جميع الامور المتصفة بالصفات
 البتوتية موجودات خارجة فتأمل فيه كنهه كنه ما هو المرام
 فتأمل فيه قيل لعل وجب اننا مثل فيه ما سيجي من
 ان الامور المتعاقبة في الوجود لا وجود للسلسلة ^{هته}

منها أصلا ولا في الخارج ولا في الذهن مفضلا هذا قال
 هذا القابل بعده أقول وكان وجه أن أمل هذا ^{الوجود} القوم
 للحوادث لا يكفي في التطبيق الخارج وهو لا مدخل له في ^{التطبيق}
 الذهن من وجود الحوادث فيه بل لا بد في التطبيق الذهن من وجود
 الإجماع وامتناع وجود الغير المتناهي في الذهن مشترك بين ^{الحوادث}
 ومراتب الأعداد فالفرق بينهما مالا وجه لا انتهى وفيه تماثل
 إلى نفسه مع سهولة ليس عنه بل هو ما خوذ مما قيل غاية
 الباب فضل هذا التفصيل على أنا نقول في عبارة حديثه ^{لأن}
 عبارة بظاهره يشعر بأن الحوادث على ما ذكره لهم وجود
 لا يكفي في التطبيق وفيه ما فيه ومراد المقلد لا وجود له أصلا
 كل واحد منها موجود وسبق منا كلام في تحقيق ذلك فراجع
 إليه تدبروا بقوله وكفاية وجود الإجماع إلى آية يدل على
 الوجود الإجمالي في مرتبة الأعداد والحوادث لا يكفي في ^{التطبيق}
 وليكن ذلك على الإطلاق لأن وجود الإجمالي في الذهن
 للأمور المقددة الغير المتناهية إذا كان بحيث يوجد جميع
 الأمور في الذهن لكن لا يلتفت إلى كل واحد واحد بالتفصيل
 آخر يكفي في التطبيق وهذا على منزله أدنى رتبة وما قلناه

وإن لم يكن يراد في هذه المرتبة على هذا القابل لا يقال ثم
 بعد كفاية مشترك بين الأعداد والحوادث ولا جعل استغارة
 بما ذكرناه وبشر إلى ما فيه بل الوجود الإجمالي في الذهن بأن لا
 يوجد كل واحد واحد منها بوجود واحد في الذهن بل ^{يعلم}
 جميع الأمور بصورة واحدة لا يكفي في التطبيق لأن ليس الحقيقة
 في هذه المرتبة إلا موجود واحد وهو تلك الصورة العلية
 وبقي شيء وهو أنه والمثل الذات الغير المتناهية بصورة
 واحدة تمثلا حقيقيا أي يحصل وانها حقيقة لهذا
 العنوان ويوجد في الذهن حقيقة لهذا الوجود الواحد ^{وهذا}
 مع كونه محال بحري برهان التطبيق في هذا أم لا وأيضا إذا
 كانت الأمور الذات الغير المتناهية موجودة بوجود
 الخارج بحري برهان التطبيق في هذا أم لا ولا بحري ^{فما}
 فيه حتى يظهر لك ما هو لصدق ولا يوجد فيه ^{مورد}
 الغير المتناهية مفضلا أه قيل هذا لا يتم في المبادئ ^{لأن}
 كما سمعت وكذا الحال في قوله ولا في الذهن مفضلا ويعلم
 ايض صغف قوله لكن العقل لا يقدر على استحضار مالا ^{لأن}
 له مفضلا واعترض عليه بقوله أقول قد عرفت ما فيه فذكر

واجب لو وجب علم المبادئ بالامور لا شرعية التخيلية على الوجه
 التفضيلي لوجوب علمها بجميع الانقسامات الغير المتناهية الممكنة
 في الجسم فيكون جميع الانقسامات الغير المتناهية الممكنة للجسم
 حاصلاته في المبادئ العالية فيلزم تركيب الجسم من اجزاء غير متناهية
 لا يتجزأ منه ان الكثير لا بد له من الواحد فاما في غير ذلك
 كمال الله والطاقة هذا كلامه وقد عرفت ما فيها من سبوت
 بقوله وايضا لو وجب علم المبادئ وتفاخر به غاية التقاضي
 ليس شيء لان ما ذكره لا يوجب علم علم بالحوادث الغير المتناهية
 ولا يلزم المحذور في هذا ولا عدم علمه بمرتبة الاعداد ولا
 بين علمه بالحوادث الماضية ومرتبة الاعداد وبين علمه بالاجزاء
 التحليلية حتى يقال من ابطاله يلزم ابطال علمه بالحوادث الماضية
 ومرتبة الاعداد والتفرقة فلا لانه في الاجزاء التحليلية بالحق
 يكون الوجود واحدا بخلاف الحوادث لان الموجود فيها متعدد
 وكذا في مرتبة الاعداد وليس مرتبة الحوادث والاعداد متصل
 له اجزاء تحليلية مثل الجسم المتصل الواحد الجسم يلزم ان تركيب
 الجسم من اجزاء غير متناهية لا يتجزأ مركبا محال اذ لو كان فيكون جميع
 الانقسامات الممكنة للجسم حاصلاته في المبادئ مغالطة وذلك

على تهديد مقدرة وهي ان الحق وجود اجزاء التي لا يتجزأ أصلا
 في الوهم وفي الخارج ولا يكون وجود هذه الاجزاء
 التي لا يتجزأ أصلا في الوهم باطلا في العقل كيف لا بد
 ان يكون موجودا في العقل والا لا يمكن الحكم عليه
 جميع الانقسامات الممكنة للجسم حاصلاته ان كان مراده
 انه يكون حاصل الجسم في الخارج بان يتركب الجسم في الخارج
 منها فلا يلزم لزوم هذا من علمه بجميع الانقسامات
 لا يلزم من علمنا يتصف الجسم ونصف نصفه وهكذا
 ان لا يتناهى في مرتبة التناهي ان تركيب الجسم الذي متصل
 لا جز له بالفعل اتم منها وان كان مراده ان يكون حاصل
 في العقل اني الوجود العقل يلزم وجود الاجزاء التي لا
 فلا محذور فيه كما ذكرناه وانما رد ذلك المصنع الحاشية
 القديمة في بحث الجواهر بيان ابطال مذهب الشريفة
 بلزوم الجز وادائه بالآخرة الى الجز بعد بيان هذا
 بقوله هذا الاداء اما انه اذا انتهت القسمة يلزم وجود
 الجز كما ذكره الشريفة في شرح المواقف فيرد عليه انما يجب
 انتهاء القسمة الوهمية قبل القسمة الحقيقية فلا يلزم وجود

ما لا ينقسم أصلاً في الخارج ولا في الوهم على الوجه المجرى
 ولا في العقل على الوجه الكلي لم يكن الحكم عليه مقالة
 يلزم تركيب الجسم من تلك الأجزاء وهما الدليل الدال على ^{متناه}
 تركيبه منها نعم التركيب الخارجي والوهمي بوجود تلك الأجزاء
 في الوهم كما ذكره في خواصه شرح حكمه العين وفيه انما يلزم
 التركيب الوهمي منها لو لم ينته القسمة الوهية قيل الفرضية
 لو انتهت فيكون الجسم في الوهم مركباً من أجزاء لا يتجزى وهما
 متجزىة بحسب الفرض العقل لا من الأجزاء التي لا يتجزى أصلاً
 كما مر غلماً فلزم تركيبها من الأجزاء التي لا يتجزى أصلاً بحسب
 الفرض العقل ودلالة الدليل على استحالة ما لا يلزم منه
 الوجود تلك الأجزاء في العقل على الوجه الكلي انتهى ولا يخفى
 في تأييده لما قلنا بما ذكره لكم وان كان فيه تأمل لما قاله
 في تلك الحاشية وبوجه آخر ويلزم الانتهاء إلى الحق على ضد
 الشهادة كما لا يخفى على المتأمل لكن ما ذكره في مرتبة الأبرار ^{يؤيد}
 ما ذكرناه ودفعاً ليقضها وهذا فان قلت علم المبادئ ^{خصوصاً}
 الواجب بها المعلومات حضورى كما توزع موضعاً فاعلموا
 بذواتها حاضرة عنده ولا يكون مصورها حاصلة في ذاته

وليس من قبل الصور العلمية الحاصلة لنا جميع الأقسام اذا
 كانت بذواتها حاضرة عنده فيلزم بالزم من المحدث وقت
 هذا مع كونه مخالفاً بحسب الظاهر لما ذهب إليه الشيخان ^{هذا}
 يقول ليس المراد بكونها بذواتها حاضرة عنده ان يكون ^{هذا}
 النموذج الوجودي وهذه الحالة حاضرة عنده بل حضورها
 بذواتها في مرتبة الشهادة العلمية نوع آخر وكانت من قبل
 المسائل الاقلان طوبى ويختلف ما كان في السهولة على
 وما كان في الخارج في الأحكام كما لا يخفى على العارف
 والحق وجوده ونسعى مشار إليه لا يتجزى أصلاً وتركيب الجسم
 من الأجزاء التي لا يتجزى بهذا المعنى فافهم ولا يتخطوا ^{ما}
 ذكر من اللطافة والدقة في دفعه لافيه وايضاً ما ذكره ^{يكون}
 محذورا على صاحب العقل لانه يمكن ان يتق علمه بجميع ^{نفساً}
 نسبت حدثا القصر عليه بالعلة منهم ويلزم ايضاً على ^{هذا}
 تركيب الجسم من الأجزاء التي لا يتجزى فتدبر هذا القول
 القائل به واعتز عليه بقوله اقول هذا يرد على الحكماء لو كان
 مرادهم من التطبيق هو التطبيق الذهني والظاهر ان مرادهم
 هو الخارجي ولهذا يقولون بعدم أجزاء التطبيق في الأمور

المعدودة والموجودة لا على سبيل الاجتماع او غير ^ت
 ضرورة ان الامور التي ليست موجودة في الخارج لا يتصور ^{الانطباق}
 بينها في الخارج والامور الموجودة الغير المرتبة لا يلزم من
 انطباق واحد على واحد انطباقا ^{الانطباق} على الثاني هذا وفيه
 اذا كان المراد بالتطبيق التطبيق الخارجى فيرد ما ذكره لانه
 وان كان التطبيق خارجيا لكن تطبيقه في الخارج ^{من} بحسب حكم الذ
 كما لا يخفى فان الذهن يطبق بين الجملتين في الخارج بان ^{يطبق}
 كل واحد منهما بازا الاخرى فلقابل ان يقول ذلك التطبيق
 اما ان يتوقف على ملاحظة الاحاد او وجوبه ما ذكره ^{بقوله}
 ووجه القضي في اخر ما ذكره ولعل نظر المعترض على قوله ^{حظة} ملا
 الاحاد تفصيلا وفيه ما فيه ثم قال والخبر عن ان هذا البرهان
 غير تام لان المراد من التطبيق ان كان الذهني فلا يتصور
 الامور الغير المتناهية الابد وجودها في الذهن مفصلا
 اذا العلم الاعمالي لا يكفي في التطبيق بل في فرضه ضرورة
 انه لا يلزم من توهمة انطباق المبدأ على المبدأ انطباقا ^{اتح}
 على الباقي في نفس الامر ولا من توهمة انطباق المجموع على ^{المجموع}
 الانطباق المجموع نفس الامر توهمة الانطباق لا يتلزم ^{مطابقة}

الواقع لجواز ان يكون شئ متمنا في نفس الامر ونحن نشوه
 وتقضيه وهو انه وان كان المراد من التطبيق هو الخارجى ^{في}
 عليه ما اورده عليه امام الرازي قدس سره في المباحث ^{المشقة}
 حيث قال وعلى هذا البرهان ينك تفسيره ^{حله} على حدة وهو ان
 التطبيق نهاية الزايد على نهاية الناقص مما يمكن على ^{اخذه}
 وجوده تلك احدها ان يتحرك الناقص بكمية الى جهة نهاية ^{حتى}
 يتطبق نهايته على نهاية الزايد ويتحرك الزايد بكمية عن
 جهة نهاية حتى يتطبق نهايته الناقص ومما بينهما ان يزداد ^{قص} الناقص
 حتى يتطبق طرفه على طرف الزايد وينقصه طرف الزايد
 بزيادة حتى يتطبق على طرف الناقص فالثاني ان يبقى الزايد و
 الناقص وحين يظهر في الزايد فضلا لا يتطبق على
 الناقص وذلك مثل خطين يتقاطعا في نقطتين ^{ثان} نهايتهما فان
 اذا انطبقتا بين نهايتهما حدثت في الزايد فضلا
 يتطبق على الناقص ثم لا يزال يزداد تلك ما يفضل
 بعدها لكن في الجانب الآخر ان يظهر الفضل في
 الجانب الآخر اذا عرفت هذا فنقول ان ادعينا صحة ^{درا}
 التطبيقين نهايتي المقدارين على الوجه الاول فقد

على المقادير الأولى لأن الخط إنما يمكن أن يتحرك بكله إذا خلا
مكانا ومشغل غيره وذلك كما يتضح إذا كان متناهيما
من كل الجهات وإن دعي أن ذلك بالوجه الثاني فيتح
يصير كل واحد منهما بعد النمو والذبول مساويا للآخر
ولا يلزم منه محال وإن دعي أن ذلك بالوجه الثالث فللمخفم
أن يقول الزايد والنقصان في غير النهاية و
يقضي في الزايد تلك الفضلة الغير المنطبقة أبدا
ولا ينتمى إلى حيث يزول تلك الفضلة أبدا موجودة مع
الزايد ثم اعلم أن كثيرا من أهل النظر غموا أن كل ما يحتمل
الزايد والنقصان فهو متناه ولم يعتبروا في انقضاء احتمال
الزيادة والنقصان للتأهي مكان المطابقة وإجابته
الامام الرازي في المباحثات العلم بان كل ما يحتمل
الزيادة والنقصان يكون متناهيما أما أن يقال أنه من
الاوليات ومن النظريات وبطلان كون من الاوليات
فإن العقلاء اختلفوا فيه فمنهم من زعم أن الاجسام
مركبة من اجزاء لا نهاية لها بالفعل ومنهم من زعم أن
العالم مركب من اجزاء كرية الشكل صلبة لا نهاية لها ومنهم

١٣٦
من قول الخليل غير المتناهي والمسلون اتفقوا على أن
الله تعالى ومعلوماته غير متناهية ومنهم من زعم أن الاله
المقدورة لله تعالى غير متناهية والجزء الذي لا يتجزى
يمكن حصوله في اجزاء غير متناهية على البدل ومنهم من
في عدم ذوات غير متناهية ومنهم من أثبت الله تعالى صفات
غير متناهية ولذلك يعلم بالبداهة أن مراتب الاعداد
غير متناهية ولذلك يعقل ان تضعيف الالف مرارا لا
لها اقل من تضعيف الالفين مرارا لا نهاية لها ولذلك
يعلم ان لا مكانيات لما صفة لا بداهة لها والحركات لها
في المستقبل والتي يمكن حدوثها لا نهاية لها مع ان كل هذه
الامور محتملة للزيادة والنقصان فانه عدد نصفها اقل
لا تحتمل من عدد كلها هذه المذاهب بعدنا اجماعا معتقدا
ببرهان العقل وعلى انه ليس كل ما يقبل الزيادة والنقصان
يجب ان يكون متناهيما فكيف يقال العلم بوجوب التناهيما
الزيادة والنقصان من البداهة فاذن هذه القضية
لا يتضح الا بالبرهان وذلك البرهان لا يتقرر الا فيما يحتمل
وبيان ان الموجب للتناهي هو انه يجب انتهاء الناقص للحد

منه شيء أو يبقى بعده من الزايد وهذا إما يجب أن ^{يقول}
 وقوع جزء من الجملة الثانية قصبة في مقابلة جزئين من الجملة ^{الزائدة}
 فانه إذا كان ذلك ممكنا لم يجب انهما ^{الناقص} إلى حدة يبقى
 منه شيء ويبقى من الزايد شيء وذلك إما يتحقق فيما يحتمل
 الانطباق لانه إذا فرض جزء من الجملة الزائدة منطبقا على
 من الجملة الناقصة استحال ذلك الانطباق جزاء آخر من الجملة
 الزائدة على ذلك الجزء من الجملة الناقصة لاستحالة تقصو
 جسمين في جزء واحد فلا جرم إذا صار جزء من الجملة ^{الناقص}
 مشغولا بمهمة جزء آخر من الجملة الزائدة استحال أن يصير
 بعينه مشغولا بمهمة جزء آخر من المشغول بمهمة جزء
 آخر من الجملة الزائدة جزء آخر من الجملة الناقصة وذلك ^{يوجب}
 أن ينتهي لنا فصل حيث ينقطع ويبقى بعد ذلك من الجملة ^{الزائدة}
 مقدار الزيادة وأما الأمور التي لا يحتمل الانطباق وليس
 بين أجزاء الجملتين مماثلة حتى يكون مماثلة جزء الجزء ^{من}
 أن يماثل جزء آخر ليس بينهما نسبة لا يجهين أحدهما كون كل
 واحد منهما لها جبركة لا يلزم من كون الشيء مثالا لشيء وأن
 لا يكون مثالا لغيره وأما في المفادير فإن المشغول بمهمة

جزء آخر فلا جرم كانت المماثلة والانطباق ^{للفضل}
 الخيال من العوض والآخرين يفرض في الذهن يقابل ^{الجملتين} أحدهما
 بالجملة الأخرى ذلك أيضا على وجهين فانه إما أن يعرض
 يقابل أحدهما الجملتين بالجملة الأخرى من حيث هما جملتان
 فلا يكون في ذلك لامقابلة شيء واحد شيء واحد ^{أما}
 أن يفرض يقابل أحدهما الجملتين باطل بالجملة الأخرى وذلك
 محال لأن العقل لا يقوى على تحصيل أعداد لا نهاية لها على
 التفصيل وأما أن يقابل بعضا أحدهما الجملتين ^{بعض}
 أحاد الجملة الأخرى فلا يلزم منه وقوع نقصان في الكل
 فظننا أن الفضل الخيال من العوض إنما يلزم عند وجود
 الانطباق وثلاثا احتمالا الزيادة والنقصان لا ^{يوجب}
 إلا بهذا الشرط هذا كلامه وهو موقوف في أن المراد من ^{انطباق}
 هو الانطباق الخارجي كما ذكرناه سابقا فكفر بفهم انتهى
 كلامه وأعلم أن هذا البرهان في كمال القوة وما ذكره ^{ما}
 نقله ليس بوارد وللتحقق أن المراد بالتطبيق هو ^{يحتج} لتطبيق الخيال
 أن كان المراد بباطال الأمور الغير المتناهية ^{هي} في الخارج و
 التطبيق الذهني أن كان المراد بباطال الأمور الغير المتناهية ^{هي}

في الدهن والتطبيق المطلق ان كان المراد ابطال ^{مطلقا} التسمي
 والحاكم هو الدهن مطلقا وما ذكره من توهم انطباق ^{المبدأ}
 آه ليس بشئ لان هذا ليس بشئ لان هذا ليس حكم الوهم بل
 هذا حكم العقل لان العقل يحكم بانطباق المبدأ في الخارج ^{بان}
 يفرض هذا الانطباق في الخارج وحكم الوهم يتم مفيد كما يتبين
 ولا شك في ان شك احد في حليته فلا شك في امكانه بالذات
 واذا طبق الطرف بالطرف ويمكن هذا فعل تقدير هذا لا ^{يمكن}
 الزيادة في ذلك الطرف وليس في الاوساط في المهبة ولا ينفك
 هذه الزيادة بمجرد هذا التطبيق فلا بد ان ينتقل الى الطرف
 الآخر فيلزم التام في القول بان هذا الانطباق محال قول
 قول شهور بينهم وليس له صورة وعلى تقدير محالته ان ^{مستناه}
 يقال نحن نعلم ان هذا التام في او تسمى ما كان غير
 لا يلزم من ذلك الانطباق بل يلزم من عدم التام في عدم ^{التام}
 مجرد هذا كما في فرض في الرياضيات امور غير واقعة ^{احوال} ليظهر
 الامور الواقعة والشيخ الرئيس جاب عن هذا الايراد بما ^{ذكرناه}
 ان من قبل الفروض المستعملة في الرياضيات فلا يقدح ^{استعمل}
 المقابلة في كثير من المسائل الطبيعية بل ما ذكره في برهان ^{المستعمل}

من فرض الخطين الغير المتناهيين الممتدين على هيئة سائر
 المثلث من هذا القبيل فانه ربما كان ^{الطول} لبعده غير متناهية
 متناهية العرض فلا يمكن اخراج التافين الغير المتناهيين ^{فيه}
 وهذا المنع يتم مشهور فيما بين المتأخرين والشيخ مكرز في دفع
 امثال هذه الايرادات من امثال ما نحن فيه كما في بحثنا بطلان
 الخلاء ابطال حركة عديم الميل المعاقوق حيث يفرض نسبة
 الملاء انما الى الملاء الاول مساويا لنسبة زمان حركة عديم
 الميل الى زمان حركة ذي المعاقوق القوي ليلزم ان يكون
 حركة ذي المعاقوق النعف مساويا لحركة عديم المعاقوق
 وورود مثل هذا لا يراد بحسب القاط وان هذا من قبيل
 الفروض المستعملة في الرياضيات فلا يقدح في استحالة
 المفروض هكذا ذكره المتن في بعض رسائله وعند التام
 يظهر حقيقة هذا وما ذكره هذا القائل من توهم الانطباق
 اشار الشريف قدس سره اليه مع دفعه بعد ما قال في انشاء
 تحرير هذا الدليل الذي ذكره المحقق الطوسي في التجريد في
 تاهي الابعاد فاذا توهمنا انطباق مبداء الخط الثاني
 على مبداء الاول لزم انقطاع الثاني لما ذكره وهذا هو ^{هنا}

التطبيق مع اشتغالها على الشرايط المعبر وفيه لا يتحقق هذا
 احكام وهم لا يعتد بها في بيان احوال الايمان الموقوفة
 في الخارج لاننا نقول الاحكام الوهية المحسوسة سادة
 وقدرها الايمان بحسب نقل الامور وهمة لا يمكن
 انفكاكها عنه ولا يرى ان الجسم يجب ان يكون بحيث
 يمكن ان يفرض منه خطوط وهمة منعطفة على رؤيا قائمة
 وانه اذا لم يكن كذلك فذلك البعد اذا كان غير متناه
 في الخارج وجب ان يكون بحيث يفرض فيه ذلك الخطان ^{ينطبق}
 احدهما على الآخر فيلزم ان يكون الخط الذي لم يتناه بحسب
 الامر الوهم متناهيما بحسبهما فيه وانه لم يتناه الا ان
 عدم تناهي الابعاد دونها بالامور المعبرة ^{الظهور}
 امكانها على تقدير اللاتناهي كما لا يخفى فيكون عدم التناهي
 محال انتهى وباري بقدره في غير المحسوسة ايضا فانهم
 نقل عن الامام الرازي في ابطال حركة الناقص والزائد
 فقول فيه ما قلناه لان الحركة مطلقا اعم من ان يكون
 في الخط الغير المتناهي اذا المتناهي لا يستلزم تساوي ^{الزائد}
 والناقص المتناهي لا يستلزم تساوي الزائد والناقص ولا

تنهاهي غير المتناهي بل واسطة في الضدين والابنات لهذا
 المحذور يلزم من عدم التناهي وما قلناه في عدم استلزام
 التناهي غير المتناهي وان كان متناهيها الطبايع بحسب الظن
 وقول الامام وهو لان الخط انما يمكن ان يتحرك بأكمله اذا
 خلا مكانا وشغل غيره وذلك انما يكون اذا كان متناهيما
 اه يؤيد هذه الطبايع لكن بحسب التحقيق هذا ايضا يدل
 على ابطال عدم التناهي بان يتق كل ما فرض حركته مطلقا
 من غير تخصيص على تقدير حركته لا يلزم ان بعض ما كان ^{عليه}
 من المقدار وغير المتناهي على تقدير حركته يلزم ان يكون
 ناقصا تاما كان سابقا بل يلزم ان بعض ما كان عليه ^{بقا}
 بقدر غير متناه يظهر هذا بالتأمل فكونه غير متناه مح
 فندبر وما ذكره على الوجه الثالث بقوله فللختم ان يقول
 الرازي والناقص مستدان الى غير النهاية اه فيه ان تلك
 الفضلة اذا لم يكن في الطرف الذي طابقه مع الطرف
 الناقص ولم يكن في الوسط ولا يكون معدوما فلا يلزم
 جرم يتقل في الطرف الاخر ويلزم التناهي وقوله ولا ينتهي
 الوجه يزول تلك الفضلة محض عبارة لان بعد ^{التطبيق}

من الطرفين يلزم ان يكون الزيادة موجودة في الاخر لا في الاول
 هذه الزيادة اما في الاول او في الوسط او في الطرف الاخر
 واذا لم يكن في الاول والوسط فيلزم ان يكون في الطرف الاخر
 ويلزم الفساد ومنزله دراية لاشك في ادعان هذا وعلى
 ما ذكره من كون هذا الحكم من الاوليات في مقامات
 يرجعها الى فطرتك وقوله واما ان يفرض بها ل احاد احدى
 الجملتين باحاد الجملة الاخرى وذلك محال فيدان فرض
 يقابل احاد احدى الجملتين لا يتوقف على تحصيل اعدادها
 لها على التفصيل بل يلاحظه الاحاد على الاجمال كفيها
 بل يلزم ما ذكره المص من جريانها على التقدير في غير المرتبة
 ايضا ويندفع بما ذكره ايضا وايضا يمكن ان يتق كما ذكره بعضهم
 ان كل سلسلة مرتبة الاحاد التي كانت موجودة كونه
 لها مبدء واعتبر ذلك المبدء اول السلسلة بعين ما يليه
 ثانيا السلسلة وما يليه ثانيا لها وهكذا يتعين كل واحد من
 بمرتبة خاصة من المراتب العددية ففي السلسلتين المعبرتين
 الكل والجو اذا اعتبر مبدءا هما اول السلسلتين بعين
 كل احادها بمرتبة خاصة من المراتب العددية فاما ان يكون

في الزيادة مرتبة عددية لا يوجد في الناقص ولا وعلى التنا
 تساويا على الاول تناهيا وليس جزا هذا لبرهان بطريق
 الجذب الدفع على ما هو التحقيق بل الاحاد المرتبة الموجودة
 المتعينة بمراتب العددية متمنعة في الواقع من غير مدخل
 يستعمل العقل واعتباره في تعيين هذه المراتب العددية اصلا
 بتطابق في الواقع بعضها على بعض فان استغرق المطابقين
 الجمليين والاشياء فقد ظهر ان الفصل الواقع بين الجمليين
 الانطباطي سطاقي بين احادها من لوازم وجود الغير المتناهية
 واذا لزم منها المحقق لزم هذا المحقق من وجود الغير المتناهية
 فافهم وتامل حقا التامل وبما ذكرناه تركناه يظهر حقيقة ما
 كان حقا عنده وما ذكره ليس من تقافته بل وعن ما يشهد له
 وقعت منهم وهذا تقفه ولا يخفى ما في نظم ايراده على المنطق
 وصدق المحققين قدس سره ما في اشارة الى ما ذكره بعد
 ما ذكره المص في الحاشية القديمة بقوله وفيه بحثا ولو كان
 التطبيق يفرض كل جزء بازا آخر كما حبه هذا القابل لا
 بوقوع كل واحد منها بازا واحد في نفس الامر فالنطق القليل
 ممنوع كما اعترف به فيكون اجاليا واذا كان اجاليا لم يتميز

الاجزاء بعضها عن بعض آخر عند التطبيق فلم يتعين بحسب فرضه
 اي جزء من هذه السلسلة ينطبق على اي جزء من تلك بل ^{بازاء} يعرض
 كل جزء من هذه جزء من ذلك فيطبق كل جزء من احدى هاتين على
 جزء آخر فلا يتم المنطبقين في كل مرتبة بحسب فرضه ولا يجب
 نفس الامر لعدم الانطباق فيما ممتد من علم ان الزيادة واقع
 في الجانب الاخر لا في الاوسط ولا في هذا الجانب مع ظهور ان
 الزيادة واقعة في نفس الامر في هذا الجانب ولا يتفصل بوسيلة
 العرض الغير المطابقة لما في نفس الامر من هذا الجانب الى الجانب
 في نفس الامر حتى يلزم انقطاع السلسلة من الجانب الاخر في
 سلمنا انه يجوز في التطبيق الاجماليين المنطبقين في كل مرتبة
 بحسب الفرض لكن غاية ما يلزم من ذلك ان يكون السلسلة متناهية
 بحسب الفرض الغير المطابقة لما في نفس الامر من ذلك الجانب
 وهو غير مقتداه الدعوى انها متناهية في نفس الامر
 من ذلك الجانب في ذلك غير لازم لجواز ان يكون غير متناهية
 بحسب نفس الامر من ذلك الجانب ومتناهية بحسب الفرض
 الغير المطابقة من الجانب المذكور هذا كلامه ولا يخفى عليك
 ان هذا التقرير والاداء بهذا العبارة اتم ما ذكره هذا

القابل وما ذكره آنفا يظهر ما في كلام قدس سره لكن يلزم
 علينا شي بان هذا يجري في غير المرتبة ايضا فلا يجب في
 لتوجيه كلام المتأخر وان كان في نفسه تام ثم ذكر صدر
 المحققين كلاما مشيرا الى ما سبق من آنفا في مرتبة ^{الاول}
 على الكلام الذي نقله هذا القابل من الرازي واعين
 نصحه وهو قوله وعندى ان انطباق اجزاء السلسلتين
 واقع في نفس الامر فان معنى المنطبقين ههنا ان يكون كلا
 منهما معروضا لمرتبة واحدة من مراتب العدد او لكونه ^{اول}
 السلسلة فيكون الجزء الاول من احدهما منطبقا على الجزء
 الاول من الاخرى والثاني والثالث بالتالي وهكذا ^{معنى}
 التطبيق هو النسبة الى الانطباق فان نسبت اجزاء ^{السلسلتين}
 الى كل مرتبة من مراتب العدد الموجودة في الزايد فلا يخبر
 من ان يكون متطابقة بالاسرار بوجوده الناقصة في
 نفس الامر اول وثاني وثالث ورابع وقال خامس ^{يكون}
 مطابقة وذلك بان يوجد في الزايد مرتبة من العدد ^{ولا}
 يوجد في هذه المرتبة في الناقصة في نفس الامر فيلزم ^{انقطاع}
 الناقصة بل انقطاعها في نفس الامر انتهى فتأمل فيه

التامل لان الزيادة امتا يكون في الاوساط آه قبل
 فلا تلاج من ان يكون واحد في الجملة بازاء كل واحد واحد
 من احاد الجملة الزائدة بمعنى انه لا يوجد في الجملة الزائدة
 واحد لا يكون في مقابلة واحد في الجملة الناقصة فتح يلزم
 التساوي بين الجملتين ولما ان يوجد في الجملة الزائدة
 واحد لا يكون في مقابلة واحد في الجملة الناقصة فيلزم
 انقطاعهما لان التقاوت بينهما ليس الا بواحد وما ذكره
 من ان الزائدة ربما يكون في الاوساط ليس بصادق في
 شئ من المقدمات المذكورة تقرب منه ما قيل وقوع كل
 واحد من احاد الجملة الناقصة بازاء واحد من احاد الجملة
 التامة اذا كانت الجملتان موجودتين معا من الامور الممكنة
 وان لم يكن بين احادها ترتيب العقل يفرض ذلك الممكن
 واقفا حتى يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الغرض الى
 ملاحظة احدهما مفصلة بل يكفي في فرض وقوع هذا
 الممكن ملاحظة اجمالا فبرهان التطبيق تدل على ان
 الامور الغير المنتهية الموجودة معا مطلقا تتح سواء
 بينهما تفاوت وترتيب ولا وقي لا المقصود حواشي لشرح

الزيادة

فيه شئ لان المحض من يمنع مكان وقوع كل واحد من احاد
 الناقصة بازاء واحد من احاد التامة وحينئذ بان
 ذلك الوقوع ان كان في الذهن فيتوقف على وجودها فيه
 وان كان في الخارج فيتوقف على وجود الترتيب ولا يجد
 القدر في التبدل بل بد من اشياء المقدمات المتنوعة وما
 ذكره المحض من جواز ان يقع احاد كثير من احادها بازاء واحد
 من الاخرى لا يستلزم عتافه بامكان كل واحد من الاخرى
 لان مراده الجواز العقلي الذي هو الاحتمال فان غرضه
 دفع جريان الدليل في هذه الصورة يمنع بعض مقدماته
 مانع يكفيه احتمال اللا وقوع ولا يكفي احتمال الوقوع في
 الدليل بل امتا يتم بان يشي الامكان الذي في فيقال لو كانت
 الامور الغير المنتهية المترتبة لا يمكن وقوع كل واحد من
 السلسلين بازاء واحد من الاخرى لكن ذلك تتح الى اجزاء
 الدليل والمحض تتح يمنع الملازمة ثم ولو سلم الملازمة
 فلا يتم الدليل لما اسلفناه من انه يكون زيادة الكل على
 الجزاء في الاوساط فلا يظهر الخلف كما قرعنا به سمعك انتهى
 وفيه ان منع مكان الدال في بعد كون الجملتين موجودتين

فنزبت من المكابرة وأبض ان الامكان الذاتي كاف في المقابلة
 تسليمه لا يتجه شئ وانت تعلم انه لا يتجه على التقرر الذي
 اوردناه تدبر هذا كلامه واعترض على بقوله اقول وفيه
 اذ لا يلزم من عدم وجود جزئية الجملة الزائدة لا يوجد ^{مقابل}
 جزء من الجملة الناقصة تساوي الجملتين لجواز مقابلة ^{الغليل}
 للكثير مثلا اذ اطبقا طرفي جبل على طرفي جبل آخر قلتم ^{يكون}
 ما بين طرفي جبل الزايد زيد من ما بين طرفي جبل الناقص ^{مع}
 الثاني مقابل الاول وكذا اجزائه يقابل اجزائه مع ان كل ^{جزء}
 من الثاني انقص ما هو بزيادة في الزايد مثلا نصف الثاني ^{انقص}
 من نصف الاول وكذا ربعه من ريعه وهكذا وبالجمل ^{الفضل}
 الخالي من العوض لا يظهر الزايد لا بعد الانطباق على ما ^{عرفت}
 ما قلناه عن المباحث ومن هذا يعلم ضعف ما ذكره بقوله
 ما ذكره من ان الزيادة ربما يكون في الاوساط اه انتهى كلامه
 ويحتمل ان يق مراد صاحب القيل ان احاد الجملة الناقصة ما ^{ان}
 يطابق احاد الزائدة فيدغم التساوي ولا يلزم الانقطاع
 بعبارة اخرى نأخذ السلكين بالاجمال فاما ان يوجد في ^{الناقصة}
 مثل الزائد فتساويا ولا فتاهيا وما ذكره من حكمة مقابلة ^{الجزء}

بالاجزاء بالاجزاء مع تقض الاجزاء التي آراء اجزاء اخرى منها
 لا يخفى ما فيه لان الكلام فيما كان له اجزاء متعددة فنقول
 ما قاله فيما لم يكن له اجزاء متعددة مثل الخط فيمكن ان ^{يضم}
 اجزاء متساوية ويجري فيه مثل ما ذكرناه فبازا كل واحد من ^{ين}
 اجزاء الزائدة ومقابلها كان واحد من الناقصة ^{التقدير} ولا على
 يلزم المحدود وليست هذه الاجزاء من قبل النصف والرابع
 ربع الرابع بل تمام الاجزاء التي تحمل اليها الجملة وهي باطنها
 وعلى تقدير ان يكون من قبل النصف والرابع ايضا يتم ما ذكرناه ^{فانهم}
 ولا يتجه وما ذكره بقوله وبالجمل الفصل الخالي من العوض
 لا يظهر الزايد لا بعد الانطباق في مناقشة لان ^{مراده}
 بالانطباق ما ان يكون بالتفصيل لا بالجمال فان كان انطباقا
 تفصيليا فيلزم عدم صحة كلامهم في المرتبة ايضا وان كان ^{اجماليا}
 فنقول لوقوع الاجزاء في غير المرتبة ايضا وما ذكره صاحب ^{الغليل}
 الزام هذا لكن يرد على صاحب القيل شئ آخر وهو انه يجوز ان ^{يكون}
 الزيادة في جانب التام فلا يلزم التام فان لم يوجد في ^{الناقصة}
 مثل الزائد ولا يلزم تناهيهما وان قلت ان فرض مطابقة
 مبدهما فنقول زيادتهما في الاوساط فعلى تقدير ان ^{يكون}

الناقصة مثل الزائدة ولا يلزم الانقطاع لان في مرتبة
 الامتداد الذي تمتد الجملتان بحسب الترتيب لا انقطاع
 لهما ولكن بخلاف الزيادة في الاوساط بل بقوما ذكره العلامة
 القوشجي ونقل القول بقرينه ما قيل له وفيه ما ذكره العلامة
 وما يرد عليه بقوله وفيه ان منع الامكان الثاني بعد كون
 الجملتين له ليس بشئ لان كون الجملتين موجودا لا يتلزم
 وقوع كل واحد منهما بازاء الآخر والتمسك ما ذكره والقدر في
 التمسك لا يجدى نفعا كما ذكره وقوله فبعد تسليمه لا ينتج
 فيه ما مل ديق يظهر ما تركناه اتفاقا وعلى ما ذكرناه نتيجة على
 التقرير الذي ورد به شئ اخر فاما مل وتدبر غير موجود
 اتم لعدم اجتماع اجزائها في الوجود قيل فيه انهم يقولون بوجود
 الحركة بمعنى القطع ووجود الزمان المنطبق عليه ان مع اجزائها
 ليست متحققة في الوجود فقط بل لهم هذا الكل واحد من
 الاعراض الغير القادرة اي غير محتمة لاجزاء في الوجود مطلقا
 واعترض عليه قول وفيه بحث لانهم صرحوا بان الوجود من الحركة
 في الخارج ليس الا الحركة بمعنى المتوسط واما الحركة بمعنى القطع
 فامر بوجده في الذهن من استمراره وعدم استقراره وكذا الزمان

المنطبق عليه قال الامام في المحقق لا رسلوا الحركة ^{للعين} اتم
 فالاول الامر المتصل المعقول المتحرك مادام لم يتصل في
 المنتهى لحركة لم يوجد بتامها واذا وصل فقد انقطع فاذا
 لا وجود لهذا المعنى الايمان بل في الذهن لان المتحرك نسبة
 الى المكان الذي تركه ونسبة اخرى الى المكان الذي ذكره
 فاذا ارتسمت الصورتان في الخيال ما حصل الشعور ^{بامتد} بهما
 من اول المسافة الى غيرها والثاني وهو لا ماله وجود في الخارج
 وهو كون الجسم متونطا بين المبدأ والمنتى اللذين للقطع
 الا انا واحدا اذ لو استقر في جد واحد اكثر من ذلك كان ذلك
 الحد منتهى حركته وتح يكون حاصله في المنتى في الوسط
 بين المبدأ والمنتى هذا كلامه وقد صرح حوا بذلك في
 سائر الكتب الحكيمة فاستناد القول بوجود الحركة بمعنى القطع
 اليهم ليس بالاعداء تنسخ كتبهم كما لا يخفى على السدرب
 في الصناعات انتهى ويحتمل ان يقوى مراد صاحب القيل بورد
 الاشفا في ووروده بحيث كلامهم ولا شك في ووروده في
 بادى النظر وانهم ادعوا في اول الامر وجود الزمان في الخارج
 بينوه بانقسامه الى المسين والتهور والايام والساعات ^{وعده}

من اقام الكرم تحقيق الحال من جواب ان الزمان المستند
 في الخارج وان الموجود فيه هو الان لئلا الذي يرسمه
 الخيال وكذا في الحركة ادعوا في اقل الامر وجودها وبعد
 بالزمان وانما هما على السادة ونكتهما كسما بالعرض ثم ان
 التحقيق يفضي الى ان الموجود هو المتوسط الذي يرسمه ^{الخيال} ^{في}
 ذلك الامر المتدوان امر موسوم فان كان مراد المعترض ^{ان}
 لا يرد هذا الايراد بحسب دى النظر فيه وان كان مراده انه
 لا يرد بحسب تحقيق الحال فنقول ليس له وروده بحسب التحقيق
 مراده اشقاه بحسب ما شتمهم من بحسب دى النظر والظا
 ولا شك في وروده لا يتفق قال المتع الحاشية القديمة ان
 الزمان بمعنى الامتداد امر ترسم في الخيال من لان لئلا الذي
 هو الموجود في الخارج بسبب عدم استقراره وارتباطه ^{سبب}
 التدبج فاجزاء المفروض متعاقبة في ذلك الارتسام الذي
 هو نحو وجودها كما ان اجزاء الخط المرسوم من القطرة ^{ذلة}
 متعاقبة في الارتسام فاذا ذكره يدل على عدم اجتماع اجزائها
 في الدهن والخيال انه موجود في الدهن فيرد الاشخاص بحسب
 التحقيق ايضا لانا نقول وان لم يجمع اجزائها في الحدوث ^{نت}

متعاقبة في ذلك الارتسام الذي هو نحو وجودها بحسب ^{هو}
 لكن يجمع البقاء وكلامه يدل على عدم اجتماع الاجزاء في
 الحدوث كما اشار بقوله متعاقبة في ذلك الارتسام الذي
 نحو وجودها فاقابل لكن يرد على المقص هناك ما نسخ في سابقا
 وهو انما نقول حاصل كلامه ان معنى كون الزمان غير قابل ^{لذا}
 ان الاجزاء متعاقبة بعضها على بعض في الحدوث في كون نحو
 وجودها الذي هو الوجود الخيالي وان كانت يجمع البقاء
 وعرضه على ما استقدنا ان قبلته الاجزاء وبعديتها و
 عدم اجتماعها بالفعل بطريق الحدوث لا بمعنى الشرطية التي
 قررها العلامة القوشجي في عدم الاجتماع حتى بطريق اليه ^{قضية}
 ومعنى الشرعية على ما ذكره هو ان مهية الزمان متصلة في
 حد ذاتها لاجزائها بالفعل بل بالعرض كمنها بحيث لو فرض العقل
 انقسامها الى جزئين حكم بانها لا يجمعها ان في الوجود ^{الحاز}
 على معنى انها لو وجد في كونها معا بل كان احدهما متقدما
 والاخر متاخرا والمناقشة التي ذكرها هي ان الزمان المستند
 التحقيق غير موجود عندهم في الخارج فانه مقدار الحركة
 بمعنى القطع وهو يرسم في الخيال فوجود اجزائه في انفسه ^{لا}

اجزاء الزمان زمان من ادعى ان العقل يحكم بانها ^{لوحده}
 في الخارج لكانت متعاقبة فلا بد له من دلالة ^{زمنه} اذ تلك الملا
 غير سببه مما يدرك لعلمها لو وجدت في الخارج كانت ^{مجمعة}
 بل عند من يفهم وجود الاعراض غير لقارة وجودها مستلز
 لاجتماع اجزائها لا محقة فاما مثل هذا فاذ اعلمت هذا فقول يلزم
 لا يكون الموجود من الزمان في الخيال الا ^{الان} الانات المتغيرة
 ويلزم بنا الى الانات فلا يوجد الزمان في الخيال ايضا لان ^{الجزء}
 الذي كان مقدما على بعض اجزاء اذا كان متقسما ويوجد ^{وجود}
 بعد لعدم وهو مصداق للحديث وفي هذا الزمان الذي ^{كان}
 ان الحوادث وفي هذا الزمان الذي كان ان الحوادث ^{فيه}
 الاجزاء يلزم خلاف الفرض لان الاجزاء المفروضة ^{فيها}
 غير قار الذات وليس معنى المشرقة بكانت بالفعل متاخرة ^و
 متقدمة وليست مرتبة التقدم موجودة بهذا ^{وجود}
 آخر واذا كان المتصل موجودا يلزم كون الاجزاء موجودة ^{جود}
 الكل كما هو شأن المتصل على ما هو التحقيق وعبارة اخرى ^{بقول}
 اذا وجد جزء في الخيال بعد عدمه فاما ان يوجد اجزائه ^{الوجود}
 فيلزم خلاف ما ذكره من التقدم والناخر وعدم الاجتماع ^{بفضل}

واما ان لا يوجد اجزاء له بهذا الوجود فاما لان كان يقسم ^{جزء}
 بهذا الوجود المفروضة ما يتم زمان وكانت غير قار الذات ^{فلا}
 يوجد اجزاء لهذا الوجود ولا يلزم خلاف الفرض فانهم ^{فيه}
 فانه في كمال القوة ودفعه يحتاج الى نظر عميق مع سلامة ^{الطبع}
 التوفيق من الله تعالى وتقدس فليكن بالتأمل ^{فيها}
 قيل لعل هذا اشارة الى التردد في ان هذا الوجود هل ^{يكفي}
 في التطبيق ام لا وقد سبق ما يحدك بفساد فيه فتذكر ثم قال
 هذا القابل لقول كانه اشارة الى ما ذكرناه سابقا من ان هذا
 الوجود لا يدخل في صحة التطبيق انتهى والتغير عن امثال
 هذه الكلمات باقول صحك خصوصا بعد ما قال ^{بقيا}
 ولا يخفى ان عبارة صاحب الفيل احسن من عبارته ^{هذا}
 اول من الحكم بالجزء وعبارة المقابلة على ذلك ولها
 ولها ترتيب باعتبار ما يجري به قيل في ان ^{ترتيب}
 والاجتماع متناهيان في هذا المادة لان تلك الامور ^{حيث}
 انها مرتبة ليست بمجمعة والرتيب والاجتماع اذا ^{فان}
 كانت هذه الامور كالامور المرتبة الغير المجمعة ^{فلا}
 تامل وفيه ما فيه واعتض عليه بقوله اقول وفيه بحث ^{الترتيب}

بين العلل والمعلولات اتم ليست من حيث التوقف والاجتماع حيث
 وقوعها في زمان واحد فتدبر انتهى وفيه ان مراد صاحب القيلان
 وقت الاجتماع والترتيب مختلف فالنطبق اما في وقت الترتيب
 في الاجتماع وليس في الترتيب واما في وقت الترتيب وليس الاجتماع
 ولهذا قال هذه الامور كالامور المرتبة الغير المجمعة لان
 الترتيب ليس مجمعة فلا يصح التطبيق لان التطبيق مشروط
 بالاجتماع والترتيب والمستل كما في مثل القدر لدفع الفقر فاذا
 اتحد وقت الاجتماع والترتيب كان البرهان الجريان وما ذكره
 هذا القايل في العلل والمعلولات ليس من هذا القبيل لانه ^{اتحد}
 وقت الاجتماع والترتيب فيها وان كان الترتيب ليس من حيث
 الاجتماع وما ذكره صاحب القيلان فيما اذا لم يتحد لوقتان ولهذا
 قال متنا في هذه المادة على ان قوله تامل قصه ما فيه
 اشارة صريحة الى ما برده عليه لا ان يقال لم يكن اشارة الى
 هذا القايل لانه فيه ما فيه لكن اشارة الى انه وان لم يتحد لوقتان
 لكن لا يتحد في اجزاء البرهان بان يقال في وقت الاجتماع يحصل
 كما في اللمس وينطبق كل من السلسلة على نظيره في السلسلة الا
 اذ يكفي فيه كونه اذا اوصاف يقتضي هذا الانطباق وهذا ^{يظهر}

بالتامل وان تلك العبارة وهي ان الثانية اه
 قيل لا فرق معتد به بين هذه العبارة وبين ما ذكره او لا
 حاجة الى تغيير تلك العبارة واعتراض عليه بقوله اقول
 الفرق بين هذه العبارة وبين ما ذكره او لا هو ان ما ذكره
 او لا هو التطبيق بالفعل في هذه العبارة قابلية التطبيق ^{وكان}
 هذا الوجه زعم ان عجز الوهم لا يخل الا بان يكون التطبيق
 بالفعل لا بقابلية فغير التطبيق تعاليت هذا كلام وفيه ان هذه
 العبارة من كلاهما مبنيان على قابلية التطبيق وما ذكره هذا
 القايل من ان ما ذكره او لا هو التطبيق بالفعل لا يستل ان
 هذا مدار الاعتراض على انه لم يكن الانطباق عجز الوهم فلا يكون
 التطبيق بالفعل وقوله على تقدير التطبيق اشارة الى
 ذكره الا ان في العبارة الاولى ليست القابلية مذكرة
 بلفظ القابلية بل الفرقان المحذورين يلزم في الاقل من جهة
 الاستغراق ههنا يلزم من جهة الاستغراق قابلية التطبيق ^{ليس}
 هذا الفرق متعدية الا ان يقر غرض المصنف التوضيح ونقل عن ^{راهم}
 التي وقعت في هذا التقرير وايضا عبارة تدل على خلاف ^{ما ذكره}
 هذا القايل لانه بناء على ما ذكره كان المعنى اتم مختلفا فتدبر

ولا يلزم من عدم قوتها التطبيق قبل هذا المنع بل
هو المنع الذي ورده أولا فلا يجدى تغيير الجارة نفعاً وهذا
محل تجب واعترض عليه بقوله قول هذا المنع هو منع قابلية التطبيق
وما ذكره هو منع صحة التطبيق بالفعل فينبغي ما يوجب الاستدلال
في كليهما واحداً ولا يحال للنتيجة في هذه المقام ان الاستدلال
اولاً من عدم الانطباق بالفعل على الانقطاع ولما اورد عليه
المنع ابدال الانطباق لقابلية لئيم الدليل لكر لا يتم بعد لورده
المنع على التزام عدم قابلية الانطباق الانقطاع
هذا ليس بامر عجيب بل مثله في كلامهم كثير انتهى لا يخفى ما فيه لا بد
اولاً وقولاً المقصود انما يلزم لو كان تقدير التطبيق واقعاً وهو
يدل على خلاف ما ذكره وما ذكره الخلاصة فيه ما في تقدير
وفي نظر لان اللازم على تقدير عدم التناهي قبل
نعلم ان العقل اذا توجه الى واحد واحد من الامور الغير المتناهية
على سبيل التفصيل يجوز ما ذكره من ان يكون لكل جملة متناهية
منها علة خارجية عن ذلك التسلسلة داخلية في التسلسلة
ولا يلزم ان يكون وراء الغير المتناهية علة وانما اذا توجه الى
مجموع الامور الغير المتناهية هي متناهية لا يلزم من مجموعها ما ذكره في

الاستدلال كما ذكره فاش من عدم الفرق بين الاعتبارين و
اعترض عليه بقوله قول وفيه نظر لانه ان راد ان العقل اذا اخط
المجموع الغير المتناهية هي متناهية لا يلزم بان المجموع الغير المتناهية هي متناهية
يكون وراءه علة فهو على تقدير تسليمه وجه آخر يبرهن على
انتهاء التسلسلة الغير المتناهية غير الاستدلال المذكور وكلاهما
المعنى على هذا الاستدلال وان راد ان العقل اذا اخط
المجموع الغير المتناهية هي متناهية هذا الاستدلال ويحكم لا بجملة
كون العلة وراء المجموع الغير المتناهية فهو متناهية لا وجه له لان
ما ذكره الاستدلال في بيان لزوم زيادة العلة من انه لو لم يكن العلة
لكان شيء من العلل مطبقاً على معلولاته انما يتم في الجملة المتناهية
لا في غير المتناهية سواء اخطأ بمجرده او مفضلاً اذ عدم زيادة
في غير المتناهية يجوز ان يكون كونه غير المتناهية لا انطباق المعلول
عليه فان عدم الزيادة لا يفسد الا بالانطباق انتهى
ان يق مراده باحد الاجمال ان العقل يحكم بمجرده بان كل
جملة كان لا اي يتكافؤا تنطبق عليها بهذا المعنى في تطبيق
كل واحد من تلك العلل على المعلول علمتها اي ضمنها الاعلى
يحتاج الى علة خارجية حكمنا كليتها اجمالاً من غير فرق بين الجملة

المتناهية وغير المتناهية ولا شك في احتياج هذا الامر
 الى الخارج فزاده بملاحظة الاجمال ان يحكم على مجموع هذه
 الامور مجازا باحتياجها الى العلة الخارجية وقول هذا
 القابل اذ عدم الزيادة في غير المتناهي يجوز ان يكون كونه
 المتناهي ليس بشئ لان على تقدير هذه الملاحظة اجالا ^{يحكم}
 باحتياجها الى الخارج والافات البتة الذي هو مقتضى ^{العلية}
 الفصل بين المتناهي وغير المتناهي ذلك ليس بمحتمل ولا ^{يخفى}
 ان ما ذكرناه تقرير الدليل فليس فيها آخر براسه لكن يبقى
 وهو ان الله قد ستره اشار بذلك في دفع هذا النظر على
 ذلك الدليل ان العقل يحكم بان كل جملة متكافؤا عليها او
 معلولا لها بهذا الوجه لا بد لها من علة خارجة حكما كلياً
 من غير فرق بين الجملة المتناهية وغير المتناهية اذا ^{المعلولا}
 المتطابقة على هذا الوجه محتاج الى خارج متقدم اذ لو
 يخرج الى خارج كانت هي عينها عللاً ومعلولا وفات ^{الذي} البتة
 هو مقتضى العلية فهذا الحكم بداهة بالنسبة الى العقول
 المتحدسة فان العقل اذا لاحظ اجالا ان هذه السلسلة
 سلسلة متوالية عدد عليانها ومعلولا لهما وليس شئ من

تلك العلقات متكافئة للمعلولات التي انطبقت عليها ^{تماما}
 جزم بافتقارها الى علة متكافئة والشيء المتناهي من
 طلب التفصيل في الحكم الكلي الذي يجزم به العقل اجالا ^{نظير}
 هذا ما يثبت ان العقل يحكم بان الموجد من غير تفصيل ^{موجد}
 نفسه وغيره لم يثبت بان المتيقن لا يكون علة لوجودها
 وكذا ما يقولون في البرهان السلمي ان كل جملة من الابعاد ^{المتزا}
 ومجتمع بعد واحد فلو ممكن جملة من الابعاد غير متناهية ^{هتة}
 لا يمكن اجتماعها في بعد فلزم ان يكون البعد شتمل على ^{متناه}
 محصور بين الحامين فان مثل ذلك حار في ما ذكرناه ونظا ^{برها}
 التي لا يكاد ينضب انتهى ولا يخفى عليك ان ما ذكرناه ^{العقل}
 مجمل ما ذكره الله والكلام الذي دفع منه في عبارة التفصيل
 التحقيق وقول صاحب القيل واما اذا توجه الى مجموع ^{مورد}
 الغير المتناهية جالا معناه انه اذا لاحظنا الى واحد
 واحد نخو ما ذكره من ان يكون لكل جملة متناهية منها ^{علة}
 خارجة عن تلك السلسلة داخلية في السلسلة الثانية واما
 اذا لاحظنا مجموع الامور الغير المتناهية ^{هتة} مجزأة محرم بما ذكره
 في الاستدلال اي يحكم باحتياجه الى الامر الخارج لاجل تلك

نق

المقدمة الكلية التي لا يفصل فيها بين المتام وغير المتام
 لما ذكرناه وهذا الكلام في غاية الاجمال لكن المراد هذا ينبغي
 ان يفهم المقام قد تبرر لكن هذا في الصورة ^{المتام}
 منقورة فان مجموع ماعد العلول الاخير الى غير النهاية
 اه فيه ان السلسلة التي ماعد العلول الاخير ^{الحل} او كما
 بالنسبة الى السلسلة التي تدخل فيها العلول وكانت مجموع
 العلولات الواقعة في تلك السلسلة الناقصة وبالنسبة الى
 السلسلة الزائدة على وليست مجموع العلولات الواقعة
 في السلسلة الاولى بل بعضها مما كان عللا لا يتحد معلولا
 بل يتحد مع معلولات اخرى وعلى هذه العلولات يتحد
 ما فوق ما فوق العلول الاخير فلا يتحد بانه فاما في ^{يختص} ولا
 لزوم زيادة عدم والمعلولية على عدد العليلة اما
 ذكر هذا القابل انه قال بعض علماء زماننا هذا البرهان
 ثما عول عليه الفحول ويطقوه بالقبول وفيه تامل بعد لانه
 ان اريد ان يزيد عدد العليلة على عدد المعلولية ^{نفس} يجب
 الامر فهو ثم انما يتاتي هذا الدعوى لو كان للصفين ^{وجود}
 في الواقع والواقع انه ليس كذلك كونهما صفين اعتباريين ^{انترابين}

١١٦

وكما حققنا مظهره وان اريد ان يزيد عدد المعلولية عدد
 العليلة بعد اعتبار العقل اياها وانترابها من هذه ^{حاد}
 فالعقل لا يترغ جميع تلك العليلات والمعلوليات حتى يلزم
 المحذور المذكور اقول كما ان العليلة والمعلولية ^{تفان} بتضا
 لانه العليلة من حيث انها علة بتضا بقل للمعلول من حيث انه ^{معلول}
 والعليلة والمعلولية وان كانتا انترابيتين فلا شك ^{ان}
 العلة والمعلول موجودان في الخارج ويجري البرهان فيها
 فلا قصور فانا نقول لو تسلسلت العلل في غير النهاية لزم
 زيادة وجود المعلول على المعلول العلل في تلك السلسلة
 بيا والملازمة ان احاد السلسلة ما خلا المعلول الاخير
 معلول وعلة فتساوى عدد المعلول فيما فوق المعلول
 الاخير انطباقا فيها انطباقا خارجيا من غير تفاوت و
 المعلول الاخير معلول فقط والامر بتدليل العليلة ^{بالعليلة}
 بالعليلة والمعلول بين ومن ههنا يعلم سر قول الحكماء ان
 هذا البرهان لا يجري الا في الامور الموجودة المجتمعة في
 الوجود تامل هذا واستمع هذا البحث بنقض الدلائل اعني
 اعتمد عليها هذا الفاضل في اثبات الواجب مع ما عليها ^{منها}

انه لو انظر الموجود في الممكن ذهب سلسلة الممكنات الى غير النها
وهو متح لانه لو وجد سلسلة غير لانه كان لها عدد معين
لا تحته ويحد بينه وبين الواحد اعداد الغير لانه متناهية متناهية
في التزايد والتناقص كالاثني والثلاثة والاربعة وهكذا
فيلزم وجود امور غير متناهية في مراتب الاعداد ومعروضاتها
محصورة بين الحاصرين وهما الواحد والعدد الغير المتناهي
وهو متح فوجود امور غير متناهية متح فوجب وجود واجب لذاته
ومولط اقول وفيه بحث من وجوه اما الاول فهو انه لا
هذا الدليل الدال على امتناع الحركة لان الحركة على ما قد
عبارة من كون الشيء مرتين المبدأ والمستتمى بحيث يكون له
في كل آن من الالات المفروضة في البرهان فيرد من المقولة انه
يقع في الحركة لا يكون له ذلك الفرد قبل ذلك الآن ولا بعده
ولاشك ان الالات المفروضة في الزمان غير متناهية متناهية
الحركة كان للشيء افراد غير متناهية من المقولة مثلا يكون
للشيء في الابن انون غير متناهية فيكون لانه لانه لا
الغير لانه عدد معين ويحد بينه وبين الواحد اعدادا
غير متناهية متناهية في التزايد والتناقص كالاثني والثلاثة وهكذا
فيلزم

وجود امور غير متناهية متناهية هي مراتب الاعداد محصورة بين
الحاصرين وهما الواحد والعدد الغير لانه متناهية متناهية
اسفاري فحين نقل هذا الدليل اوردت عليه هذا النقض
واجاب بان معروض الاعداد موجود في السلسلة الغير لانه
المتناهية بين العلل العلويات وليس موجودا في المادة
اوردته فقلت كلامك في الاعداد لا في معروضاتها اذ
الضرورة حكمة بان معروض الاعداد ليس محصورا بين
الحاصرين والاعداد لا يختلف حالها باختلاف معروضاتها
لانها سواء كانت معروضاتها موجودة او معدومة
امورا اعتبارية انشائية فلجايب انه في المادة التي اخبرنا
البرهان يلزم انحصار المعروضات من حيث اضافته بالوحدة
والجموع الغير لانه من حيث اضافته بجموع العدد وذلك
المعروضات الغير لانه لوجودها في الخارج يمنع
بين الحاصرين بخلاف المادة التي اوردته فان معروضات
الاعداد اية اعتبارية كالاعداد فقلت ان اردت بقولك
تلك المعروضات من حيث اضافتها بالاعداد يلزم انحصارها
الحاصرين ان تلك لا تصاف بغير متناهية لا انحصار المعروضات

بين الحاصرين فهو لا يطلع لان مجموع الغير المتناهية مشتمل
على ما يزاد المعدودات وليس طاقاتها كما ان في الاعداد^{المتناهية}
مثلا في عشرة احاد وعدة احادها التي هي اجزائها محصور^{بين}
بين عدد ها وبين الواحد وليس تلك الامور الاحاد محصور^{بين}
بين الواحد ومعرفة عشرة وان اردت باحضار المعروضات
من حيث تشابهها بالاعداد احضار الاعداد فهو مسلم^{هذا}
لا يجدك نفعاً وان اردت معنى آخر فقل حتى يستفيد منك^{فكبت}
مدعنا ما اتخاهما او ددته واما الثاني فهو ان لا يتم ان الغير^{المتناهية}
عدد امعنا لان العدد والتعيين من خواص المتناهية وبذلك^{يخرج}
شارح المتوهمات وغيره واما الثالث فهو ان احضار^{الامور}
الغير المتناهية الموجودة بين الحاصرين^{مورد} واما احضار^{مورد}
الغير المتناهية لا تراعى الاعتبارية فلا يتم استحالة ومنها
ان لو انحصر الموجود في الممكن وجب استناد كل ممكن الى ممكن آخر مثله
ولا استحالة الدور ضرورة لا ان يذهب سلسلة استناد^{الى}
غير نهايتها فكما ان وجود كل من تلك الاحاد يستند الى وجود^{الى}
علية هكذا عدد يتبع عددها اذ عدم المعلوم معلوم لعدم^{حقه}
عليه والممكن يصلح لها على السوية فاذا احدث هذه السلسلة

١٤٨

لذا ما اسوت بسنة اشياء احادها الى طرفي الوجود والعدم
فان يوجد هذه السلسلة بهذه العلية التي بين احادها
ليس في من ان يقدم تلك العلية بعينها اذ كل من احادها
كما انه بوجوده علة الوجود واحد آخر هو بعدمه^{لعدم} علة
ذلك لا آخر فوجودها بتلك العلية تكون ترجيح بلا مرجح
وهو متحقق وهو انما الزم من وجود الممكن بدون الواجب^{ان} انت
خير بما في هذا الاستدلال من الزحاجة لان معنى كون الشيء^{وجود}
علة لوجود شيء آخر وعدمه علة لعدمه ليس الا ان الشيء
الاول ان حصل له الوجود لوجودييه وجودا لا خروا^{عدم} وان عدم
الاخر واذا عرفت هذا فقول وجود السلسلة بتلك العلية
دون عدمها ليس ترجيحاً من غير مرجح بل المرجح هو حصول الوجود
لعلها دون عدمه فان نقل الكلام الى العلية بان نسبة
الوجود والعدم اليها يشبه بالسوية فاشياءها بالوجود دون
العدم يكون ترجيحاً من غير مرجح فقول اشياءها يشبه بالوجود
لوجود علية وهكذا ولا يلزم علينا الا وجود سلسلة^{متناهية} غير^{متناهية}
يكون وجود كل واحد من افراد السابقة ترجيحاً لوجود^{حقه} لا^{وجود}
ومرجح وجود المجموع هو وجود مجموع تلك الاحاد فلا يلزم^{من}

السلسلة ولا بد من وجود أحدها الترجيح بلا ترجيح ومثل
 التمس في العلل إلا هذا والحجة رضى بان ثبتا مثال هذا ^{بطون}
 الأوراق ومنها أنه لو لم يكن في الوجود واجب الوجود لذاته ^{لست}
 الممكنات في غير النهاية لما تركن الشئ محالاً لوجود سلسلة
 في غير النهاية فرضنا واحداً منها مبداً فيوجد في تلك السلسلة ^{أحد}
 غير متناهية متعينة واقعة في المراتب الفردية كالثاني ^{المتناهي}
 والتابع والتاسع واحداً غير متناهية متعينة في المراتب ^{حتى}
 كالثاني والرابع والسادس لأنه يوجد باراً كل فرد من ^{أحد}
 الأولى واحد من الثانية وبالعكس فعدد أحاد الأولى ^{عدد}
 أحاد الثانية اذ يتفاضل بواحد وبالجملة فعدد السلسلة ^{الغير}
 المتناهية المفروضة نصف في الرابع البية ولا يصنف كل
 عدد ذي نصف يتحصل من أي جانب أخذ العدد كما يحكم به ^{الحكم}
 الصائب باعتبار الترتيب الذي تسوق عليه هذه السلسلة ^{يكون}
 لها نصف فصيصة السلسلة محصور بين مبدئها منصفاً ^{فهو}
 متناه فكذا كل السلسلة وذلك ما أوردناه وإذا امتنع ^{هذا}
 سلسلة الممكنات لا في النهاية وجب وجود موجود واجب لذاته
 هو المطلق أقول وفيه بحث أما أولاً فلا نسلم أنه يلزم من ^{من}

واحداً من السلسلة مبداً وجود سلسلة غير متناهية مركبة
 من أحاد الواقعة في المراتب الفردية والآخرى مركبة من ^{الأحاد}
 الواقعة في المراتب الزوجية غاية ما يلزم هو وجود سلسلة
 غير متناهية مركبة من أحاد الغير المتناهية الواقعة في ^{مراتب}
 الفردية وكذا سلسلة غير متناهية مركبة من أحاد المتناهي ^{منه}
 الواقعة في المراتب الزوجية وأما وجود سلسلة مركبة من ^{أحد}
 غير متناهية فلا يلزم أصلاً وأما ثانياً فلا يلزم من وجود
 فرد في المراتب الزوجية باراً كل فرد يوجد في المراتب الفردية
 تساويها لا التفاصيل بينهما وإنما يظهر التساوي ^{التفصيل}
 بعد الانطباق على ما عرفت سابقاً ما نقلناه من كلام ^{مأم}
 كفاً وهم عرفوا المتساويين بالتطابقين من غير تفاصيل ^{وأما}
 ثالثاً فلا يلزم من أن يوجد باراً واحداً من أفراد ^{الزوجية}
 واحد من أفراد الفردية وبالعكس بين التفاصيل بين المتساويين
 بواحد مما لا سبيل إليه وأما رابعاً فلا نسلم أن السلسلة
 الغير المتناهية عدد نوعي متناهية على مراتب أعداد غير متناهية ^{منه}
 من العدد وكل واحد من تلك المراتب مركبة من أحاد متناهية ^{وأما}
 خامساً فلا نسلم أن يصف كل عدد يتحصل من أي جانب ^{أخذ}

العدد وبإي نحو باخذ بل هذا مخصوص بالمتناهي انتهى كلام هذا
 القابل وفيما ذكره على بعض العلماء في لا يبراد الذي ذكره على
 برهان الضائفة بحث لان مراده انهم ان زادوا ازيد
 عدد المعلول على عدد العلل في الخارج فهو ملاحظا
 صفات اعتبارية بل قيل انهم تنها من المعلولات الثالث
 وما لا يوجد في الخارج لا يقصف فيه الزيادة ولا بالنقص
 وان زادوا ان يلزم زيادة عدد احدهما على الآخر في الذي
 فذلك انما يصح بعد احاطة الذهن بجميع معلومات العلل
 الغير المتناهية واشتراك الصفتين منها وانتهى وان اريد انه
 زيادة عدد المعلول على عدد العلل مع ان هذا بعيد
 عباراتهم جدا فيرد انه ليس محال بل هو واقع كثيرا كما يكون لا
 واحدا بل واحد واحد معلولان في ذلك من المواد ما
 ذكرناه صريح جارية في هذا المقام فنقول هذا القائل
 الخ كما ان العلل والمعلول متضايفان لا العلل
 حيث انها علة متضايفة للمعلول من حيث انه معلول ليس
 لا كما ان العلل والمعلول من الامور لا متزايدة و
 من الامور الموجودة في الخارج فك العلل من حيث انها

والمعلول من حيث انه معلول من الامور لا متزايدة و
 من الامور الموجودة في الخارج بل ذات العلل والمعلول
 موجودان في الخارج وليس متضايفين حقيقيا وكن
 زيادة عدد المعلول على عدد العلل في قوله ضرورة
 انطباقها انطباقا خارجيا منافسة لا يخفى ما ذكرناه
 ولا ينال بل ينالناه ان العلل من حيث انها علة ليست
 في الخارج وكذا المعلول لان مفهوم عللة والمعلول
 اي من الامور الاعتبارية والتحقق ان المراد بمبادئ
 شقاق في امثال هذه من الوحدة والكثر التي مثبتت في
 العلوم الحكيم اعتبارية المشتقات فتدبر بل يرد على
 الشق الاخير ما ذكره بعض العلماء نفسه بقوله فان قلت
 كل معلول له علة في هذه السلسلة ليست هي علة للمعلول
 آخر من احاد تلك السلسلة وان كانت علة للمعلول خارج
 من السلسلة لان السلسلة مأخوذة من احاد مرتبة في
 العلل واذ كان كل معلول له علة فاما فوق المعلول
 الاخير علة فواحد عدد المعلول على عدد العلل على وجه
 يكون محالاً قلت لو تم هذا كان برهاننا على ابطال

لا توهمها للدليل المذكور على ما بناه على عباراتهم
 وأشاراتهم في تقرير هذا الدليل انتهى فان كان مراد هذا
 القائل ما ذكره بقوله فان قلت فعبارته عن ذلك ^{ذكر}
 ما لا يطيل تحته اذا كان مراده هذا هذا كلامه وايراد
 اراد هذا القائل فاما مثله فيجوز ان يقال على بعض العلماء
 الله يكفينا في هذا البرهان علم الواجب والمبادئ ^{لنا}
 واحاطته بجميع العلول والعلل وفيه ما فيه وايضا
 يقال على تقدير هذا لا شراخ فينا يلزم زيادة عدد ^{المعلق}
 وجود واحد المتضامين الحقيقيين بدون ^{تقول} الاخر
 هذا ليس من ذلك لا شراخ بل من عدم الشاخي القول ^{بان}
 المتبذل من الحق ليس كليا كما حق في مظانه فافهم وتامل هذا
 ما قال على الدليل الاول الذي نقله فيه شيء واعلم ان ^{مراده}
 بالحامين المجموع الذي كثر المجموع بحيث لا يخرج منه ^{واحد}
 والمجموع الذي قلها وجود الاثنان وبهنا مجموع ^{مترتبة}
 غير متناهية فيضم ما لا يتناهى بين الحامين لان تلك المجموع
 مترتبة في الاقلية والاكثية ويزيد تزايد الوحدات ومجموع
 الاحاد حاصل في جانب الاكثية ومجموع الاثنين في جانب

فالطرفان الحاميان هما المجموع ^ن الاثنين في جانب الاوالمحصو
 المجموعات المترتبة بينهما لا الاحاد ومراده ان يلزم انحصار
 الغير المتناهى بين الحامين باوجود الحاميان والمحصو
 والا لزم الا شفا من سلسلة الحوادث وسلسلة ^{الاولى} حركات
 ولاشك ان ورود النقص بها ليطهر كما لا يخفى وبناء ^{على}
 ما ذكرناه فلا يرد النقص الذي ذكره لان الحامين والمحتو
 يوجد معا كما لا يخفى وقوله كلامه في الاعداد لا في ^{نظا} معروف
 وايضا حكمة بان معروف الاعداد ليس محصورا بين الحامين ^{اه}
 بل ينبغي لانه لا يتصور في كون معروف الاعداد محصورا ^{منه}
 هذه المجموعات التي بين الاثنين وبين المجموع الذي لا ^{منه}
 كانت محصورة بينهما وهما معروف العدد وفي عبارة بعض ^{العلماء}
 في رسالتنا اثبات الواجب يدل على هذا وكانت هذه
 المجموعات بمثابة الاحاد ولا يخفى ان عدم تناهي الاحاد ^{يستلزم}
 عدد تناهي المجموعات وعلى تقدير كون الكلام في الاعداد ^{نقول}
 ح اى في وقت كون الغير المتناهى موجودا يكون الاعداد ^{وجودا}
 بمعنى ان تطابقها والمنشأ لا شراخها موجودا وان كانت
 هذه الاعداد من الامور الاعتبارية لكن ليست من الامور ^{الاعتبارية}

التي بحض لا خراع ولا مطابقتها والحاصر والمحصور معا
 بخلاف مادة النقص الذي ذكره لانهما مع اعتبارهما ^{معا}
 فان قلت محصور الامور لا شراعية لا اعتبارية بين الحاصر ^{غير}
 تح كما يستعمل كلام هذا القائل قلت هذا هو الايراد الثالث
 الذي ذكره بعد فان كان هذا لا يراد بجمع اليه فليس هو ^{ثالث}
 على ان هذا لا يراد ليس بواجب لان الحق عندنا ان ^{ان}
 احصا غير المتناهي من الامور لموجوده بين الحاصر ^{محمول}
 احصا الامور الاعتبارية الغير المتناهية بين الحاصر
 محمولها ينبت على ذلك ان المحذور لا جعل عدم التناهي ^{بمرتبة}
 احصا ولا دخل من وجود الامور في الخارج بل يلزم هذا ^{اعم}
 ان يكون موجود في الذهن وفي الخارج ولا نزاع في وجودها
 مطلقا والقول بان وجودها واعتبارها في الذهن لا ^{عدم}
 تنافيها مع حديث آخر يظهر ما فيه مما تركناه سابقا وايضا قوله
 لان المجموع لغير المتناهي مشتمل على سائر معدوداته ^{تأمل}
 لان الاشتغال لا يشا بالظرف لان المراد بالظرفية انه اذا ^{نا}
 لاحظنا المجموعات من الاثنين مع كونها غير متناهية ينتمى الى
 هذا المجموع الذي كثر المجموعات وليس هذا المجموع ^{لشبه}
 ظاهرا

الى الاحاد حتى يرد عليه شيء وان كان في اشتغال المجموع على المجموع
 تامل ايضا كما ظهر عليك بما سلفنا من ما قال ان احصا ^{علا}
 لا يحدك بغير ما فيه لما قلناه واما الايراد الثالث ^{الذي}
 ذكره لم يورد واما الاول لان عبارة بعض العلماء لا يدل
 على ان السلسلة الغير المتناهية عدد معين وما ذكره هذا
 القائل من عند وعبارته على ما في رسالته هي ان لو لم يكن
 في الوجود واجب لانه سلسلة الممكنات الى غير المتناهية
 ووجود الاحاد الغير المتناهية معا يلزم احصا ^{حاد}
 يتناهي بين الحاصر وهو محال لان كل جملة من ^{حاد}
 متناهية كانت الاحاد ولا يوجد فيها مجموع احدها ^{مجموع}
 الاكثر من ذلك لاحاد وهو جملة الاحاد بحيث لا ^{عن}
 شيء والثاني مجموع الاثنين لا مجموع اقل منه الى اخر ^{قال}
 وليس في ما يدل على ان السلسلة الغير المتناهية عدد ^{يتوقف}
 ايضا كلامه على ذلك كما لا يخفى واما ثانيا فان مراده ^{لعدد}
 الكثير الذي يتالف ويتم من احاد وغير الواحد والمراد ^{ان}
 يكون متنازعا غير مستحصا بتخصي لا يكون منها ^{الكثرة}
 شك ان المجموع الغير المتناهي كثير متالف من الاحاد وهذه

والتالف من الاحاد مما زاد عن الكثرة الآخر وليس مما غير معين
 منشرا وما نقله عن شارح التلويحات وغيره على تقدير صحة
 نقله يحتمل ان يكون بمعنى آخر واما الاعتراض الثالث ^{عليه} فيظهر
 مما ذكرناه انما فلا يعيده فافهم وقامل ويمكن ان يستدل
 الواجب في زمانا بما ذكره بعض العلماء بوجه وان كان ^{عيا}
 آخر واستدلالا مغايرا بان يقال لو وضعت سلسلة الممكنات
 غير النهاية لزم ان يكون مجموع الاثنين ونظايره متناهية ^{متناهية}
 بان الملزوم بان المجموع الذي لا اكزله وهو نهاية المجموع
 غير متناهية والناقض عنه تقدير المتناهي كات غير متناهية ^{هنا}
 وهكذا نقول الى ان ينتمى الى مجموع الاثنين فهو ايضا يكون ^{غير}
 متناهية وهو بالبداهة محتمل وما ذكره على الدليل الثاني ^{المفقول}
 عنه فيه بحث لان مراده ان وجود الممكنات وعدمها على التوبة
 ولما امكن كل واحد من تلك السلسلة فامكن ان لا يوجد شيء
 منهما ام وهذا المحذور لعدم ما لم يصير باطلا مرجوحا لا ^{يوجد}
 شيء ولا يجوز ان يكون ابطاله بوجود احاد السلسلة كما لا ^{يخفى}
 وما ذكرناه في توجيه كلامه ليس اشتباها وتقريرا بل كلاما صريحا ^{فيه}
 بعد اشارة نامة الى ما ذكره هذا القائل وشغ به عليه ^{لكن}

١٥٢
 بل ان هذا الدليل يلزم ما له وهو انه قابل به ولا بد ان
 ينقل مقالته بعبارة صريحة حتى يدل على فضايله هذا القا ^{ثل}
 وعدم التقاوت ما اول الكلام واخره وقناعة شراب
 الوهم وخيال وان كان هذا من عادة ولي عجبا من ذلك
 من مثله وقع من فاسم مع قال بعض العلماء انه لو لم يكن
 في الوجود واجب لذهب سلسلة الممكنات الى غير النهاية
 فوجود كل ممكن مستند الى وجود ممكن اخر الى شرط وجود
 وهذا هذا الممكن من التبين ان عددا لعلته علة لعد ^{المعلول}
 فكما ان وجود كل ممكن يستند الى وجود ممكن اخر كما
 يستند عدده الى عدده وكل ممكن في ذاته قابل لهما فوجود
 الممكنات بهذا الاستناد ليس او في من عدمها به تعينه ^{وجود}
 سلسلة الممكنات وجود كل واحد منها فنقول وجود كل
 منها الوجود ممكن با بقايل امتنع تخلفه عنه بعدا
 وبعد وكذا حاله ان ردت به وجود الجميع من حيث
 هو مجموع فنقول مرجح وجوده وكل واحد من احاده فانه ^{لما}
 وجب وجود جميع كل منها نسبت وجوده على وجب وجود الجميع ^{ذلك}
 قلت العشرة لما امكن كل واحد من تلك السلسلة فامكن ان

شئ من السلسلة فلا يجوز ان يكون مرجوحه بوجودها
 السلسلة فاخذ من الاحاد في التام لم تجد ترقيا لمقام وبعد
 المهم لهذا الدليل رايته في رهاك لبعض الاعلام هذا كلامه
 والمراد ببعض الاعلام العلامة المخفية من الحقيقة هذا
 راجع الى الدليل المشهور الذي قررته المصنف الطرقات الثالث
 فاذا علمت فالعكس تتبع على هذا القائل المحاول وما
 على الثالث تمامه مدقوع اما ما ذكره ولا لا فاعلم بالضرورة
 انه اذا ذهب السلسلة الى غير النهاية وفرضا واحدا منها
 سبدا فيوجد في تلك السلسلة احاد واقعة في المراتب الفردية
 مثل الثالث والخامس والتابع وهكذا احاد واقعة في
 مراتب الزوجية مثل الثاني والرابع والسادس وهكذا ولا
 ينتهي الى حد لا يفرض لان كل مرتبة فوق هذه المراتب مائة
 الفردية او مرتبة الزوجية لان هكذا هذا المنتهي بحسب
 اما فرد فقوله زوج واما زوج فقوله فرد لان الزايد على
 الفرد بواحد زوج والزايد بواحد فردان ولا يتوالى فردا
 او ردحان وكل واحد فردى يليه واحد زوج وبالعكس
 هكذا الى غير النهاية وهذا على منزله اذ في رايته هذا مكا

لا يجوز الجواب لثبوت شئ ما معنى قوله غايه ما يلزم هو سلب
 غير متناهية مركبة من الاحاد المتناهية الواقعة في المراتب
 الفردية وان كان مراده انه ينتهي الى مرتبة لا يكون فوقها
 فردا ولا زوجا فهو باطل بالبدية مع تسليم كون الزوجية
 والفردية من خواص التناهي لان كل فوق متناه وان كان
 ان المجموع لغير التناهي لا يصف بالزوجية والفردية مع
 تسليم هذا لا دخل له في البحث وليس هذا مقصود في هذا
 المقام وان كان شئ آخر فليست حتى ينظر في صحة وفساد
 واما ما ذكره ثانيا فانا نقول بعد تسليم ان هذا انما يكون
 بعد الانطباق لا شك في ان هذا الانطباق لا يتوقف على
 ملاحظة التفصيل بل في نفس الامر هذا يصف ذلك واذ احكامنا
 يكفي ان ملاحظة الاجمال مثلا نقول كل عدد او محدود
 اذا كان مركبا من احاد واقعة في المراتب الفردية واحاد واقعة
 في المراتب الزوجية وكانت هذه مثل ذلك ويحكم بالمثل بغير
 لما ذكرنا فيها بصفان لذلك وفيما نحن فيه كان في حكمه بان
 له صنف واما ما ذكره الثالث فليكن مراده بالتفاصيل اشياء
 في مرتبة التناهي قد يصح يتفاضل الاحاد الفردى على الاحاد

الزوج في هذا في غير المتناهي مع مقابلة كل فرد من الاحاد
 الاولى بواحد من الثانية وبالعكس الزم المتناهي واللقاء
 مع عدم لزوم التقابل ثبت مطلوبنا على ان كل شئ ^{الشئ} ^{من} ^{الشيء}
 الشريد لا يلزم ان يكون واقعا واللازم هو انه لم يرد
 ويمكن توجيهه بوجه آخر بعيد عن العبارة بظهوره في توجه
 ذكره رابعا فذكرنا ان اطلاق الكثرة ^{المف}
 من الاحاد والذي يتركب من احاد يكفي لاشك في هذا
 عليه وان لم يكن بعنوان العدد ومنع صدق هذا المفهوم
 بطلان ما ذكره خامسا وان كان متفالا صورة ^{الجملة}
 بحسب ادي النظر ما يحكم الحدس يدفع هذا واثار ذلك
 ثانيا هذا القابل عنه بقوله لان نصف كل عدد ذي نصف
 من ايجابيات العدد كما يحكم الحدس القابل بهذا
 على ان اشارة الى هذا الابرار ودفع الحدس هذا من قبل انما
 يحكم بالمقدمة الكلية من غير تفصيل ويحصل المقصود ^{تمثل}
 هذا في كلامنا مرة بعد مرة وذكر هذا الفاضل في رسالته
 ما قال على تقدير محض الوجود في الممكن يلزم عدة تناهي ^{لعدد}
 وهو صحيح لان كل سلسلة غير متناهية لها مبدأ وينقسم الى اقسام

واقعة في المراتب الفردية واحاد واقعة في المراتب الزوجية
 وهما متساويان لما مر فيكون هذه السلسلة نصف ^{الواقع}
 ولنا مقدمة ضرورية هي ان كل عدد ذي نصف ^{الواقع} ^{من غير}
 لا يتعين نصفه باحاد معينة منها بحيث لا يمكن تحصيلها
 فالنظر الى توالي هذه الاحاد التي بالفتا لسلسلة منها انما
 يحصل نصفها اولا والاو الثاني لما قلنا وعلى ^{الاول}
 تناهي النصف لانه احاد متتالية بحسب الواقع ^{من غير}
 مدحلية لاعتبار العقل فيه فانه نصف المسلسلة على هذا ^{الواقع}
 متعين شح في الواقع فلو لم يكن له نهاية ما بعدها ^{يكون}
 داخلا في النصف الاخر متغفرا هذا النصف تمام احاد ^{السلسلة}
 فنادى لكل نصفه ههنا اذا تناهي النصف لزم تناهي النصف
 ضرورة وهو خلاف المفروض مع انه غير لطف ان قلت ^{يجوز}
 ان يمنع ان يكون المسلسلة الغير المتناهية نصف متوالي ^{الاحاد}
 بل يحصر في مثالها المسلسلة الغير المتناهية ^{نفس}
 عدد النصف من حيث العددية متوالي الاحاد ولا يزيد ^و
 لا ينقص شيئا من غيرهما مع توالي الاحاد بحصولها
 اولاً ثبت ذلك انه لو خرجت الاحاد الفردية من بين الاحاد ^{الزوجية}

لكان كل منهما سلسلة في متناهية متوالية الاحاد من نصف
 السلسلة الاولى فوجب ان يحصل توالي احادها مثل نصفها
 فاحسن التمثل في هذا البرهان انه قد يفتقر غير ذلك ^{من} العا
 هذا كلامه وغرضنا عن نقل كلامه تحقيق برهانه مع اشارة الى
 ان ما ذكرناه وتفكر فيما اورده حتى يظهر لك حقيقة الحال ^{الهادية}
 الملك المنع والاشياء ولو فوقي على كل حال
 لما توقف جميع البراهين المذكورة على انه لا يجوز ان يكون احد ^ط
 الوجود والعدم والاشياء في مناقضة هي ان البراهين
 المذكورة على اثبات الواجب لا يتوقف على ان لا يكون القطر
 العدم والامكان ويمكن التوجه بوجه فئاتل واعلم ان
 نفى الاولوية الذاتية على ما يفهم من كلامهم على وجهين ^{احدهما}
 نفى الاولوية الذاتية للممكن راسا ^{لونه} وثانيا بينهما ان هذه الاولوية
 على تقدير الفرض والوقوع لا يمكن وجود الممكن واستدلوا ^{على}
 كل من المطلبين وبعدم كلامهم انه اذا ثبت المقصد الثاني
 يتم المطلب وهو الاحتياج الى الغير لا يضر بان ثبوت تلك الاولوية
 الذاتية التي غير كافية لوقوع الممكن لكن وقع البحث بين العلماء
 ان نفى كفاية الاولوية الذاتية يكفي لعدم اسناد اثبات

القانع ام لا بل لا بد من نفى الاولوية الذاتية راسا ^{بعضهم}
 قالوا يجوز ان يوجد الممكن رجحانه الذاتي مع عدم سبب ^{طرف}
 العدم من غير احتياج الى ترجيح موجود فيسند بالاثبات
 والسند المتدق قدس تراه خالفه في ذلك وادعى الهداهة في
 ان طرفي الوجود لا بد من ترجيح موجود ولا يكفي فيه مجرد
 الامر اعدم في عندي انه هذا حق بطرق الاحتياج الى ^{رجح}
 فلا بد ان يكون ذلك الاحتياج منطبقا لوجوده ويكون ^{موجودا}
 وبهذا ادعى القوم بالاحتياج المعلوم الى اعلية فاعلمت ^{جود}
 ضروري القول بان هذا بعد اثبات تساوي وابطال ^{الاولوية}
 راسا ليس يجيد كما لا يخفى ومن بعض كلام المتأخرين يفهم ما ذكرنا
 واعلم ايضا ان الاولوية الذاتية يوجد على وجهين احدهما ان
 يكون لاحد الطرفين رجحان باس عن ذات الممكن مقتضى لذاته
 وكان فيه قضاؤه ومقتضى قضايهما ان يكون احدا الطرفين
 اثنان اليقين غير ان يكون للذات قضاؤه رجحان احدهما
 منع طرفان للامر كما يكون الوجود في الواجب بالنظر الى
 ذاته واجب من جهة من غير قضاؤه كما هو التحقيق وذهب الى
 الوجه الثاني السند المتدق القوم ذهبوا الى الوجه الاول ^ل

خارج كتاب الاربعين على ما نقل عن علم ان مسئلة ^{متنازع}
 حصول الممكن بمجرد الاولوية والرتبة ^{الذاتية} الغير المتناهية
 هذا الوجوب ليتوقف ثبات الواجب على مسئلة شريفة
 لا لذاته والقوم من المتأخرين طولوا بالافهم وعلى ^{الان} اعيان
 واما القدماء فهم فيها كما يجاهلون والمتجاهلون
 او الراغبون بذاتها الا ان واحدا منهم وهو ^{حق} متنازع
 المتقدمين ومقدم المتأخرين وهو ^{الفيلسوف} الفيلسوف
 قد تشرع لوصلت سلسلة الوجود بلا وجوب يكون ^{مبدأها}
 ممكنا حاصل لا بنفسه لزما ما ايجبا بنفسه وذلك ^{تحش}
 واما صحة عدم ذلك فحش والشارحون من ^{قوم} المعربين
 من علماءنا من فسر ذلك وقالوا انها السلسلة ان كان
 يمكن واجبا ان كان ممكنا وحيث ان يكون له علة ام لا على
 الاول ان كان علة وان لم يكن له علة فوجوده ان نسب ^{عدم}
 فلا يخفى اما ان يكون مساويا له او مرجوحا او اجبا والا
 لا يقعان بلا علة ضرورة وعلى الثالث يكون ^{محتملا}
 والا لكان الوجود واجبا ثم العدم لا يقع من غير ^{لا}
 مخرج وبسببه بحيث ان يكون حادثا اذ لو كان قد ^{كان}

١٥٧
 يكن الوجود واقعا والحادث هو، كان وجودا او معدا
 ينتهي الى نهاية السلسلة اذا الواجب بذاته والمتنوع بذاته
 لا يكونان حادثين واذا كان نهاية سلسلة بواسطة او
 بغير واسطة علة لعدم نفسه لا يمكن ان يكون الشيء ^{جبا}
 لعدم نفسه فيكون دفعة واحدة ومعدوما والناظر
 قوله بنفسه على السببية واما الشارحون من اهل المشرق
 ففسروه بوجه آخر فجلوا الفساد بمجرد صحة العدم وحمله
 بنفسه على التاكيد حيث حمل الباعلى السببية غير منع ^{وله}
 يعلموا انه امر واقع وعدم ارتكابه بوجوب ان يكون ^{في}
 ما هو فحش منه فان ذكر كلمة التاكيد في البيان والحكم
 البيت بالافقية بلا سند فافحش غير صواب ^{سغوا ذلك}
 اخرتم ذكر الوجود المذكورة في الكتاب وورد عليها ^{يراد}
 وهذا الباطل قال فيه بحث لانه غاية ما ارتضاء ^{توجب}
 المعربين ان يمنع عدم مبدأ سلسلة على تقدير ^{وجه}
 بلا وجوب نفس الامر لا امتناع سبب تحقق عدمه فيها
 ولا ينافي ذلك صحة العدم بالقياس الى ذاته انتهى ^{من}
 كلام المصنف في الرسالة الجديدة يفهم دفعة لانه على تقدير

وجوده بالرجحان يكون متصفا بالوجود ولا يكون عينه
 يكون لذات منشأ الرجحان لا يتضاف لما فرض عدم
 بلوغه الى حد الوجوب يجوز عدمه مع بقاء الرجحان اذ
 لو لم يجر مع بقاءه كان ما نفعه الوجوب وقد فرض عدم
 بلوغه ههنا فيجوز عدمه من غير سبب ييلزم ترجيح المروج
 هذا وان كان مخالفا لظن قول المصنفين لكن توجه كلام
 بهذا ويمكن دفع هذا بوجه آخر لا يتم استدلاله على ان يكون
 موجودا ومعدوما بالفعل ولا يكفي مجرد صحة عدم
 نظرا لادائه ولزم من استلزام هذا تماثل فيه
 الممكن لا يكون احد طرفيه ولي لادائه آه قيل قال بعض المحققين
 في ثبات هذا المطلب لا نه مع ذلك الرجحان لو لم يجر وقوع
 الطرف المروج نظرا لادائه لجاز رجحانه على الطرف
 الراجح نظرا لادائه اذ لا يتصور الوقوع بدون
 الرجحان لكنه لا يجوز لنا فيه مقتضى ذات الممكن وهو
 الطرف الراجح وروده المصباح هذا التماثل اذ اكان
 اقتضاء الذات رجحانا لطرف الراجح على سبيل الوجوب
 واما اذا كان اقتضاء على سبيل الرجحان ايتم فلا لان

لا نسلم ان ما ينشأ في كون ما يقتضي ذات الممكن اولوية ممنوع
 بالنظر اليان اصل النزاع انما هو في جواز اقتضاء الممكن
 اولوية احدا لطرفين مع امتناع طرف الاخر فقول المحض
 له لا يجوز ان يكون اقتضاءه لتلك الا اولوية على سبيل^{ولوية} الا
 وهكذا الى حيث ينقطع الاعتبار وجواز رجحان الطرف
 المروج في شئ من تلك المراتب نظرا الى ذات الممكن لا^{قضاء} الا
 ذاته رجحان الطرف الاخر لان الطرف الراجح في كل مرتبة من
 تلك المراتب يلج بالنسبة الى الممكن لا واجبا لنا في جواز وقوع
 الطرف المروج جوازا مروجيا فتأمل ثم اعلم ان هذا
 السؤال المذكور حاشية المحقق الشريف قدس سره على الشرح
 التجريد ودفعه بان الكلام في الاولوية الحاصلة للممكن نظرا
 الى ذاته فلا بد ان يكون علته تامه لها انتهى ويحتمل ان
 ما ذكره في الدفع لا يدفعه لانه على تقدير كون الممكن علة
 تامه لها وان كان فيه اقتضاء حقيقه فلا يتم ان يكون
 المعلول بالنسبة الى العلة التامة واجبا هذا اول البحث
 وكما يمكن ان يكون الاقتضاء على الوجهين على سبيل^{الوجوب} الا
 والرجحان يمكن ان يكون العلة التامة ايتم على الوجهين

انا نقول لا يتم كون الممكن علة تام لها لواز ان يكون مصداق
 العلة تاما اقتضاها للمعلول على سبيل الوجود ^{غاية}
 ما في الباب يقتضي رجاءه بالذات وتختلف مقتضى الذات
 بهذا المعنى لا يكون محالا بل يجوز تخلف الراجح جواز ^{موجبا}
 والسند السيد قدس سره اشار بمثل هذا الدفع على المص
 وفي الحاشي الجديدة اوردته عليه مثل ما ذكرناه فاما مثل
 وبقيت في كلام لمصخذة لان هذه الالوان ^{ينقطع} ليست
 بانقطاع اعتبار العقل لا يتم من قبل العليات والمعلول
 والبراهين المذكورة على ابطال التساوي ^{مورد} في ابطال ال
 الغير المتناهية الاعتبارية التي كانت في نفس الامر ^{ينقطع}
 بمجرد انقطاع اعتبار عقليا فتدبر فيه وقد لبعض المعاصر
 من اعظم علماء زماننا مد ظله وقد يقال يمكن اثبات
 الواجب من غير الاستقامة بنفي الاولوية الناشئة عن الذات
 بان يبقى لا يخفى اما ان يتحقق فيما بين الموجودات ووجود ^{هو}
 عين وجود القائم بالنفس ^{حب} ولا فعل الا اول يلزم بثبوت الواجب
 نعم شأنه لان هذا الموجود يكون بحيث اذا التفت اليه ^{غير}
 النظر اليه يكون موجودا ولا يمكن انفكاك الوجود عنه

وعلى الثاني نسبة مفهوم الوجود نسبة العوارض وكل مفهوم
 يكون عرضيا لمفهوم لا بد ان يكون عرضيا لعلل بعلة
 ومجموعا لا يجعل جاعلا والا لكان ذاتا له ومن خواص الذات
 انما لا يعقل حتى يتم عرفوا الذاتي بهذا والعرضي بخلافه
 وسيجي في بحث المهيبة في كلام الاسناد ما يحققه ^{العلة}
 اما الذات وغيرها لا سبيل في الاول لان مفيد الوجود
 لا بد ان يكون معدوما بالوجود على ما قره جابه في اثبات
 علية وجود الواجب فحين ان يكون عن غير الذات وينقل
 الكلام اليه ما عين الوجود القائم بالنفس او غيره فتدبر
 او يتم او ينشئ في الوجود القائم بالنفس ^{باطلا} لان
 فحين الثالث وهو المظا انتهى ويحتمل ان يبقى على احتياج
 عرض الممكن في العلة فرع التساوي وعلى تقدير الاولوية
 بوجوده رجحان الوجود من غير احتياج الى علة والعلوم هنا
 اثبات التساوي وبقي الاولوية واشارة لمص بذلك ^{فيما}
 وما ذكر من تعليل العرض بعد ابطال هذا الاحتمال ^{نفسه}
 بنا وان ادعى هذا بديهة واستدل لنا قطع النظر عن ^{الاول}
 لوية الناشئة عن الذات فيمنع احتياج الاحتياج الى المقتضى

ما في الباب مقتضى مقتضى الممكن ولا نسلم تقدم كل مقتضى
 على مقتضى بالوجود سيما اذا كان لاقتضا^ا للشي^ا لا سبيل^ا
 الوجوب كما يجوز ان لا يكون تخلف هذا المقتضى من مقتضى
 محال فحيزان لا يتقدم بالوجود اي كيف وبعد ثبات^ا
 لا يكون احدا للطرفين ولا لذاته فالواجب المحتاج الممكن^ا
 ما يعطيه الوجود ضروري ولذلك اتفقوا كما قرع على ان
 العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول وان الممكن لا يمكن
 ان يوجد بمعدوم كما سيجي ومع ذلك يقع المنع من بعض^ا
 كما سبق من كلام صاحب الفيل السابق وما ذكره ما خذ
 من كلام السيد الشريف قدس سره في هذه المجت^ا على^ا
 الشرح القديم للبحر في الجواب عن الابرار الرابع المذكور
 فيما يجي ان من يقول ان لايجاد لا يتصور الا من الوجود
 ولذلك يجعل وجود الواجب عينه لاستحالة كون المهيئة
 من حيث هي موجودة لها لا يرد عليه ذلك الاحتياج الممكن^ا
 الى فاعل موجودة يتقدم عليه الوجود نعم من جوز^ا التوا^ا
 كون المهيئة من حيث هي فاعلة من غير شرط يلزم^ا الممكن يجوز
 بشرط غير مستند الى مهيئة من حيث هي الا لكانت واجبه

قياس ما مر انتهى واعترض عليه المتع بما تقر بما ذكرناه وايضا
 يمكن ان يبق على الشك لا ولا^ا يمكن ان يكون الوجود^ا الرجح^ا
 الممكن كما ان الوجود في الواجب عينه وان الوجود المتأكد
 غاية ما في الباب ان يكون التأكيد في الوجود كذا فاذا^ا
 اليه من غير النظر في غيره وكان موجودا بهذا الوجود^ا الرجح^ا
 لا يمكن تصورا فكذلك هذا الوجود الرجح منه لا يلزم ان
 يكون واجبا الا ان ثبت بان الوجود زائد في الممكنات
 بالدلائل المذكورة وفيه ما فيه ولا شك لمزله في فطانه
 ان هذا ما اخذ من الدلائل بل عينها غاية ما في الباب مدعا
 مركب من المطلقين اللذين يستدل عليهما في كتب القوم بما^ا
 اجمله فتأمل الاول انا لا اتم الى قوله لاختلاف^ا
 قيل قول واعترض عليه بعض علماء زماننا بان الفرض هو ان
 الممكن لا يكون احد طرفيه ولي النظر في ذاته اولوية كافية^ا
 وقوة مفتقرة الى استتمام معنى اخر اليها اصلا فاذا امكن
 الطرف الآخر وكان وقوة بسبب مرجح يتوقف وقوع الطرف
 الاول على عدمه لم يكن الاولوية كافية في وقوع ذلك^ا
 ذاته بل كان لذاتي اولوية محتاجة في وقوع الطرف الاول لها

الى ان تمام عدم السبب الاخر لها هذا كلامه وانا اقول غاية ما
 يمكن ان يقال في بيان توقف الطرف الاول على عدم سبب الطرف
 الآخر هو انه على تقدير وقوع سببه يكون ذلك الطرف
 وحي لا يمكن ان يكون الطرف الاول موجودا ضرورة كون
 منافيا للآخر فيكون وقوع الطرف الاول موقوفا على عدم
 الطرف الآخر عند وجود سببه وانما يكون هذا لازما
 لو كان اقتضاء السبب سببه على سبيل الوجوب ولو لا
 وهو ثم سلمنا وقوع الطرف عند وجود سببه لكن للمنع
 ان يمنع المنافات بين وقوع احد الطرفين لذاته ووقوع
 لغيره لاختلاف الجهة كما منع المنافات بين ولوية احد الطرفين
 لذاته والموجبة اى سببا لا ولوية لغيره سلمنا عدم وقوع
 الطرف الآخر لشيء وحي كس هذا لا يندل على توقفه على عدم
 الطرف الآخر بل لا يلزم من هذا الاستلزام وقوع الطرف الاول
 عدم سبب الآخر ولا على عدم كفاية الاولوية لجواز تخلف
 عن العلة الكافية لوجوده اذا لم يكن اقتضاءها بالوجوب
 ان كلام المستدل يبرح في ان مراده لزم عدم كون الاول
 المفروضة ذاتية ذاتية لا لزوم عدم كونها كافية مع فرض
 كفاية

فقد برأنتي فيه ان المنع الذي ذكره او لا مدفوع بما ذكره الا
 مدفوع مستدل في اصل استدلاله بقوله اذ على تقدير تحققها
 ترجح الطرف الآخر والا لكان حاله مع العلة كحال بدونها
 فلا يكون له علة هذا غاية ما في الباب ان وجوب المعلول
 لا يجب بالنظر الى علة لكن ترجح بالنظر اليها والرجحان
 لكل طرف يقتضي التحقيق ويكفي في هذا وقوع الطرف الآخر
 وان لم يصل الى حد الوجوب ما ذكره في المرتبة الثانية
 انما علة امتناع اجتماع الطرفين لا كونها يقتضيان بل
 لان البدئية يحكم بتبنا فيها حكمنا في السواد والسا
 والى هذا اشار في رسالته في رد ما عالج في قلب بعض القائلين
 وما ذكره في مرتبة الثالثة وان كان ما خذنا اما قبل
 قول المصنف اذ على تقدير تحققها ترجح الطرف الآخر في ذلك
 على توقف الاولوية على اشفاء تلك العلة ما لم لا بد من
 ليس شيء لما تقررت مظانته ان عدم علة عدم علة
 ويجوز علة العلية التي معادها التوقيفها وقوله ولا
 على عدم كفاية الاولوية لجواز تخلف المعلول له مدفوع
 لان عرضنا لا يتوقف على عدم جوارز التخلف بل على عدم
 التخلف

ولا شك في لزوم هذا فلا يتخبط وما ذكره في العلوة
 كان بعض عبارات المستدل يدل على هذا لكن لا يمكن
 توجيهها بما قرره وما ذكره المستدافع وهو قوله
 الممكن لا يكون احد طرفيه ولا بداته اولوية يكفي في وقوفه
 بظاهره على ما قرره هذا الفاضل لان النفي في الكلام
 المقيد يرجع الى القيد والمقيد باعتبار التقيد على
 المقيد نفي الاولوية الكافية لوقوع الممكن ولا ضرر بانثوت
 الاولوية ولا من ان نفيها المقصود دفع احتمال وقوع
 الممكن بسبب الاولوية انما يشته من ذاته من غير احتياج الى غيره
 يلزم اسناد بابا ثبات الصانع وقد تحقق هذا المدعى
 بجهة تحقق هذا المقص فافهم واجاب عن سيد المحققين
 بان رجحان كل واحد من الطرفين آه ذكر هذا القابل قول
 اعترض عليه بعض علماء زماننا بان كون الاولوية يقتضيه
 احدهما ان يقتضي الذات ان يكون وجوده مثلاً واجبا على
 في نفس الامر كما لعلة الخارجية وظان الاولوية لهذا المعنى
 لا يخفى يجمع مع اولوية الطرف المقابل وثانيهما ان
 يكون الذات بحيث اذا اعتبرت بداتها كان الوجود اولاً

اليقينية اذا حلت ونفسها ولم يؤثر فيها امر خارج وحده
 تلك الامور ولوية كالماء بالثبته الى البرودة وهذا هو
 الذي وجوز له المعترض ولا يخفى انه لا يتسع اجتماع مع الاولوية
 الخارجية وفيه نظرا ومقصد المستدل ليس ان نفي الاولوية
 بالمعنى الاولوية دون الثاني اذا الفرض نفي الاولوية بمعنى
 يستغنى معها الممكن عن الغيرية لما يتوقف عليه ثبات الواجب
 ولا شك ان الاولوية بالمعنى الثاني لا يصير منها استغناء
 عن الغير بل لا احتياج الى الغير ما خوذ في مفهومها لا يقال
 الاولوية بمعنى الثاني لا يستدعي الاحتياج الى الغير مطلقا
 لا الاحتياج الى الفاعل واثبات الصانع موقوف على
 الاحتياج بالفاعل الموجود اذ ليس على تقدير الاولوية
 بالمعنى الثاني الاحتياج الممكن محتاجا الى الفاعل فلا بد لغيرها
 بهذا المعنى ايضا لانا نقول هم يدعون الضرورة في الاحتياج
 الممكن الى الفاعل عند ثبات احتياجه الى الغير مطلقا
 وقد اعترف بذلك هذا المعترض نفسه في عدة من
 المواضع هذا كلامه وفيه ان هذا الفاضل نفسه بعد
 ذكره قال ويمكن حمل كلام المحقق على ما قلناه بادنى عناية

انتهى ولا شك ان ما ذكره على هذا الايراد لا يقتضي على
 يكون المراد نفي الاولوية بالمعنى الاول ففي مرتبة الاخر
 على المحجب نظره في بادي الرأي فقال لكن يمكن ان يتصور
 الاولوية بوجهين اهـ ولا جمل ما فيه قال اخر او يمكن حمل كلام
 المجيب ولا يخفى من مخالفة ما يقع من الكلام الذي
 هذا لقابل في النظر وبين ما ذكره اولاً وما ذكره 2
 لا ينفى مدفع لأن من كون نفي الاولوية بالمعنى المذكور كما
 يتوقف عليه ثبات الصانع لا يلزم ان يكون مجرد هذا
 لا يستلزم ثبات الصانع بمجرد هذا النفي لا يستلزم
 اثبات الصانع بل يجوز ان يكون لا يلزم ان يكون موقفاً
 على ما روي هذا كلامه كما في ما يراد بالعلل الناقصة بالنية
 الى العلول ولا يتوقف على نفي الاولوية بالمعنى الثاني
 احتياج الى غيرهم من ان يكون الى الفاعل والافعال
 يعتبر مفهومه هذا الغير يكون فاعلاً ولا مستلزماً
 له بل مجرد هذا لا يلزم عدم الاستداد والعرفه وما ذكره
 في انما نقول ان كان يزعمنا حقاً لكن الدعوى الذي
 منهم بعد المساوي كما يفهم من كلام المص في اخو المطلب الثاني

الا ان السيد السند قدس سره ادعى المذهب في ان طرفاً
 لا بد له من مستحج موجود لا يكفي فيه مجرد الامم العدمي في هذا
 وان كان سهلاً فهناك على تحقيق الكلام لان عبارة ما
 عن هذا بل يدل على خلاف هذا قال وربما يحتاج وهم القائل
 ان وحدة الاضافة اهـ ذكر هذا القابل اقوالاً وردت
 بعض الافاضل ان المجيب لم يدع ان بين الاولين تناقضاً
 ولم يلزم ذلك من كلامه وليس كلامه مبني على ايراد متناقض
 الاجتماع نعم المتناقضين بشرط الاصل لا يجب ان يكون
 شرطاً للاعتناء قول القوم قرر وان التقابل والثاني بين
 المتناقضين اي المتقابلين باللب والاحجاب يكون اولاً
 وبالذات وبين ساير المتقابلات لا يكون الا بواسطة
 استلزامها له قال العلامة القوشجي في بيان ان يقابل الـ
 والتلب شد في مفهوم التقابل تماثله من اقسام التقابل
 من في الشيء اما رفعه واما يستلزم رفعه لان ما عدا ما يجوز
 اجتماع مع ذلك الشيء قطعاً ولا شك ان منافاة رفع الشيء
 مع ما ينافي لانهما ولذلك اذا احاطت العقل مع النظر
 عما عداها تفصيلاً واجمالاً حكماً بالمنافاة بلا توقف وان

منافاة يستلزم رفعه مع انما هي لا شاملة على رفعه اذ لو
 اشتماله عليه لم ينافيه قطعاً فالمستلزم رفع الشيء وانما
 ينافيه على سبيل المنع لا الداء ولذلك اذا لاحظ العقل
 ولا حظ معه مفهوم آخر مغاير الرفع المفهوم الاول تمامه
 يشعربا استلزامه لرفع لم يحكم بامتناع الاجتماع بينهما ^{لكن}
 قد يكون المفهوم الاخر لا يستلزم رفع المفهوم الا
 فبمجرد ملاحظة شعربا استلزام اجمالاً ولا يشعربا
 الشهور الاجمالي فيغلط ويظن ان الحكمة بالمنافاة لذات
 الجريان ولذلك قيل ان اذا اعتقدنا ان هذا ^{قطعا} امر
 النظر عن جميع المعاني الخارجة عن مفهوم منع ذلك لذاته
 اعتقاد انه خبر ويظهر ما ذكرنا ان المنافاة الذاتية
 انما هي بين الابطال والتبليغ والمنافاة فيما عداها
 منافاة مما يكون التقابل بينهما اسد هذا كلام وادنا
 اقول اذا عرفت هذا فنقول كلام المورد ان المنافاة
 الذاتية لا يكون الا بين المتنافيين اي المتقابلين ^{لا يتحقق}
 والسلبات ما بين غيرهما فبالتبع ففي كل مادة لا يتحقق ^{التناقض}
 لا يتحقق التناقض لكن فيما نحن فيه لا يتحقق التناقض لاختلاف

١٦٤
 الجهة فلا يتحقق التناقض وتقول وبعبارة اخرى المنافاة بين
 راجحة طرف وراجحة طرف المقابل له ليس الاستلزام
 راجحة الطرف المقابل مرجوحية ذلك الطرف المستلزم
 لسلب راجحة لكن راجحة بسبب منافاة سلبها لاختلاف
 الجهة فتأمل فيهم ثم كلام هذا المقابل في هذه التعليقة
 وفيما بعد صحة ما نقل عن العلامة القوشجي فيقول
 لا شك في حكمنا بالتناقض بين المرجح والراجح بين اي ^{الرجحان}
 الكافي اي كون الوجود راجحا على عدمه في نفس الامر ^{كون}
 الطرف المقابل ايضا اي كون عدمه راجحا على وجوده
 نفس الامر ومنع هذا مكابرة وهذا حكم منع منافاة
 الوجود والعدم واذا كان لا فيحكم بعبارة ذلك وبالمقدّم
 التي نقلها بان في هذه المادة يلزم ان يتحقق المتقابلان
 بالسلب والابطال على وجه اخر لا نقول حكمنا بالتناقض
 ولا يتحقق الا بعد التناقض فيتحقق التناقض من هذا
 يعلم ان هذا الاختلاف في الجهة واقعا والقول بان يحكم
 بعدم التناقض في عدم التناقض بسبب عدم اختلاف ^{الجهة}
 ليس شيئا كمالا يخفى على من له دراية وليس نظره هذا ^{القول}

اولا على اثبات التناقض بل على اثبات الثاني وفي الثاني
يشترط اتحاد الجهة وسبب من كلام المص ما يقرب من ذلك
فانهم وما مثل فان ما ذكره لا يخرج عن حقيقة
قيل هذا ايضا باطل من قولهم ان الواجب ما يجب له الوجود مع
تجريد النظر في ذاته من غير الالتفات الى غيره بل لعله ابعد
ذكر قدس سره وعلم فيمنه ضعف قوله فلا حاجة الى تخصيص
مع انه ربما يناقش في قوة وكذا الحال فيما ذكره في حاشية
شرح التجريد حيث قال لا حاجة الى هذا التكليف فان معنى
قولهم ما يجب الوجود من غير الالتفات الى غيره ان يكون هو
مستلزم للوجود وذلك لا ينافي في الواسطة في التزوم
كلامه واعتراضه على بعض الناظرين ان المص ما جعل قوله هو
اعم من ان يكون مقتضيا له ومنوطا بقولهم ان الواجب
له الوجود مع تجريد النظر في ذاته اه بل ربما جعله
منوطا به بما هو خارج من التقييم من ان الواجب ما يقتضيه
ذاته مع قطع النظر عن غيره الوجود فلا يرد عليه ان هذا
ليس بظاهره من قولهم ان الواجب ما يجب له الوجود انه
ويحتمل ان يقر احد صاحب القيل ان هذه العبارة هي

ان الواجب ما يجب له الوجود مع تجريد النظر وقت
منهم واذا قرأ الواجب التقييم هكذا هذا لا يوافق قولهم
ذلك السيد الشريف قدس سره انه قرأ اقتضاء الواجب
بما ذكره وقال لا يقدح اعتبار الواسطة المستندة الى ذاته
وبعد ذلك بسبب مخالفة هذا في الكلام في عدم الالتفات
خصم الغير فغلب هذا في المص ان هذا ليس بغير
التي كتبت في صدر توجيهها فتأمل لكن يرد على صاحب القيل
ان مراد المص ان هذا التفسير وان كان بعيدا عن
العبارة لكن لا حاجة الى تخصيص الغير والمراد بقوله يجب
الوجود مع تجريد النظر في ذاته من غير الالتفات الى غيره
انه يستلزم ويتقضي الوجود وهذا الاستلزام الاقتضاء
اعم من ان يكون بواسطة وبغير واسطة وهذا الاقتضاء
الاعم يثبت له بلا التفات الى غير مطلقا ولا دخل للغير في
هذا الاقتضاء والاستلزام الذي كان اعم وقول المص
يجب ان يكون هو وحده كافيا في الاقتضاء على الوجهين
اشارة الى ما ذكرناه فلا حاجة الى تخصيص الغير بل بالذات
قطع النظر عن الغير مطلقا يقتضي ذلك اقتضا عاما وهذا

وهذا انه لا حاجة الى تخصيص مع انه ربما ينافى في بعض
 عن اللفظ مع انه في مقام التعريف ولا خفاء ان التوجيه
 قد ما حسن من التقرير الذي ذكره الشريف ثم قال هذا ^ظ الك
 نعم يبقى منها شيء وهو ان لا هم الظان اقتضاء الذات
 مع قطع النظر عن غيرها الوجودي في ان يكون اقتضاء ولو
 بواسطة يكون اقتضاء الذات بالنظر الى الغير الذي هو
 الواسطة وعلى هذا فلا يكون قوله ما يقتضي انه مع قطع
 النظر عن الغير لوجود واعم من ان يكون مقتضيا له بواسطه
 او غيرها الا بان يخصر الغير الذي لا يكون الذات مقتضيه
 له وعلى هذا فلم يرد عليه ان كتابه يخصر الغير هذا
 وما ذكرناه يظهر عليك ما يفهم ولما بطل
 ينتمى الى ما لا يكون له قبل بطلان التمسك لوازمه لعل
 انما يظهر ان كان ترتيب العلل فيها كافيه فتأمل وذكره
 بعض الناظرين قول وفيه كفاية ترتيب العلل فيها هو ان
 الجملة الموجودة من تلك الموارث مشتمل على ما هو لازم للعللة
 وما هو لازم لعللة تلك العللة وهكذا هذا الاعتبار
 ترتيبا ما يجري فيها التطبيق فيه ان تلك العلل لها

١٦٦
 ١٧
 يكن موجوده الا في الذهن وباعتبار المعبر فلم يكن ثمة
 علل ولا لزوم بينهما وبين لوازمها ولا ترتيب لايها
 ولا في لوازمها الا في الذهن والاعتبار فاذا انقطع
 الاعتبار لم يتوهمنا ملزوم ولا لزوم بين ولا ترتيب
 لايها ولا في لوازمها وكان وجه امر ذلك الفاضل
 بالتأمل هو ما ذكرناه ثم اقول انه قد مر ان جميع البراهين
 المذكورة موقوفة على انه لا يكون احد طرفي الوجود ^{العدل}
 اولا بالشيء الدائم غير بالغ حد الوجود فاذا كان ثابتا
 تلك المقدمه موقوفة على ابطال التمسك كون جميع ^{البراهين}
 المذكورة موقوفة على ابطال التمسك وعلى هذا فاختصر
 البرهان في المسلك الثاني وهذا المسلك الاول انتهى
 وفيه انما ذكر في وجه الكفاية ليس بجديده ويمكن ان يكون
 لازم العللة ولازم عللة العللة معا لم يتبين بينهما تقدم
 وتأخر ومجرد الاضافة الى العللة والى عللة العللة لا
 يستلزم هذا كما لا يخفى ويمكن ان يوق من جانب المتصان انه
 يبطل ان التمسك بطلانه بوجه ويكفي بقرينة الترتيب بوجه
 ما وبنا على ما ذكره كل سلسلة غير متناهية فيها ترتيب

باعتبار المجموعات وهو يمكن في ابطال النسب في التوازي ولا يخفى
 الى ان يجري جميع ما ذكرنا الا فيها فتأمل ويمكن ان يثب
 لعل وجعلنا مثل هذا وفيما ذكره من بقطاع الاعتبار ^{فكله}
 ظاهري لا تحقيقا في هذه وان كانت موجودة في الذ ^{هذه}
 بتامها لا يثب من قبيل العلقات الى مثل هذا اثرها سابقا
 وما ذكره من هدام المسلك الاول فيلزم مرادنا ان بعد ^{ضع}
 ابطال الاولوية بعض الهمم يتوقف على ابطال الدور
 للنسب وبعضها ليس كذلك وهذا وان كان توجيهها له راجحة من
 التخصيص لكن لا بعد من كلامهم لان مسألة الاولوية كانها
 موضوعا وكانت من المسلمات فبعد ذلك نقول البراهين ^{التي}
 الى المسلكين وبهذا المسلك الاول يتوقف على اخذ ابطال
 النسب بعد وضع ابطال الاولوية ولا يلزم علينا هذا الا
 ومرتجحة مستلزم لامتناعه قيل هذا اثما يتم اذا كان
 اقتضاء له على سبيل الرجحان ايضا فلا يلزم للحصم ان يقول
 ان مرتجحة اذا كان بالوجوب كان الكا في مستلزمة لامتناع ^{هه}
 واما اذا كان لا بالوجوب فلا بان اقتضاء الذات الرجحان
 بالرجحان ايضا فلا يكون الرجحان واجبا وكذا مضى بقدر ^{هو}

مرتجحة وان لم يكن المرتجحة واجبة لا يكون الطرف المصح
 مستغنا هذا بنظرنا او رده المص على الدليل الذي اختاره
 بعض المحققين كما نقلناه تفصيلا ولو سلم فلا يدل على ^{الامتناع}
 الثاني وامتناعه يستلزم وجوب الطرف لا التوازي لا وجهه ^{الذي}
 فتأمل فيه ما في شتمى هذا الكلام مشهور عند التحقيق
 لا يرد على المقصود لان وقوع المرتجحة سواء كان بطريق
 الوجوب وبطريق الاولوية مستلزم لامتناعه لان الترجيح
 حتى لا تصاف بهذا الوصف ثم ولا مدخل لهذا الوجوب ^{الوجوب}
 او اولوية بل هذا الوصف يقتضي لك ويستلزم بل يمكن
 بان المرتجحة اذا لم بطريق المرتجحة يحصل مطلوبا
 هذا وان كان محالا لكن يفيدنا فاذا عرفت هذا فنقول
 الذات اذا كانت مقتضية للرجحان بطريق الوجوب و
 الرجحان فيحصل الرجحان ومن اقتضاء الرجحان يلزم اقتضاء ^{هه}
 المرتجحة بسبب حديث معية المتضابفين ووصف المرتجحة ^{حجة}
 يستلزم الامتناع كما عرفت فالذات مقتضية لامتناع ^{مها}
 ولقولنا حديث كون الوجوب بوساطة يدفع بما قال صاحب ^{القول}
 لقوله وسلم له ويعمل ان يكون قوله فتأمل فيه ما في عبارة

الى ما ذكرناه والقول بان يلزم من ذلك القياس ان يكون الذات
 مقتضية لامتناع عدمها بطريق الرجحان فلا يلزم ^{الرجحان}
 لان الواجب يقتضي امتناع عدمه بالوجوب يظهر فعبارة ^{وجه}
 لا يخرج مع وضوح عذوقه وهو بقرينة قيل هذا مبني على
 ان امكان المحال كاهول شهور لكن عدم العقل الاول ^{محال}
 وامكان عدمه ليس محال بل هو واقع تامل انتهى في ان الماد
 ان امكان المحال الذاتي محذوف في عدم العقل الاول ليس
 محالا ذاتيا بل محذوف في نفس الامر ووجه بالغير وامكان عدمه
 نفس الامر في نفس الامر لا مكان الوقوع في الامكان ^{الذات}
 ويظهر حقيقة هذا على التامل وقد وقع الفراغ بتوفيق ^{نظا}
 وتقدس من التعليق على هذه الرسالة الشريفة ليلة
 السبت اول شهر رمضان المبارك سنة احدى وثلاثين
 سعادة وكنت غلفت هذه مع تثبيت المحال وتفرق البس
 لا يحصى العويق والموانع ولم يقع لي فرصة مطالعة كتاب
 ولا امر حقه خطابا رجوا من الله الملك الوهاب ان يبينها
 حقيقة المحال ودرك الصواب ويخرجنا من ظلم ^{الظلم}
 والضايق وفقنا بالفوز والسعادة في الآبدية ^{لكن}

الاخوية وشرفنا بحيازة الخلف لولانا ومقدانا وامننا
 ونادي سبلنا ووصي بنا صلى الله عليهم واله ولهم ^{الله}
 وفي ذلك وما ذلك عليه يقين ربنا لا نواخذنا ان سئنا
 او اخطانا ربنا ولا نحمل علينا امر كما حملت على ^{الذين}
 من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا و
 اخف لنا وارحنا انت مولانا فامضنا على القوم ^{فمن}
 امين يا رب العالمين تمت هذه الرسالة الشريفة في ^{ضعف}

المخلصين محمد تقى بن محمد بن

يوم الجمعة اثني عشر شهر

رجب الحرام سنة

ثلث وثمانين

بعد هجرة النبوة

١٢٣٠

١٢٣١

١٢٣٢



